



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

الفجوة التمويلية وتأثيرها في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر ادائه المالي

دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

تقدمت بها

سهاد حسين شياع السلامي

بإشراف

أ. د احمد كاظم اليساري

٢٠٢١ م

١٤٤٢ هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَمَنْ يَتَّقِ اللّٰهَ يَجْعَلْ لَهٗ مَخْرَجًا (۲)
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ
يَتَّوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهُ اِنَّ اللّٰهَ
بِالْفِعْلِ اَمْرُهٗ قَدْ جَعَلَ اللّٰهُ لِكُلِّ شَيْءٍ
قُدْرًا (3)

صدق الله العلي العظيم

سورة الطلاق (۲-۳)

الإهداء

إلى روح أبي الذي طالما تمنيت أن يكون معي في مواجهة مصاعب
هذه الحياة...

أبي أسكنه الله فسيح جناته

إلى من نعجز الكلمات أن نوفيها حقها وأجمل السطور أمام عظمة
نضحتها نبع الحنان

المقدس التي نشع حبا ونضحية....

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى أظلع صدري ونبضات قلبي وسندي في الحياة الذين قضيت معهم أجمل
أيام طفولتي....

أخواني وأخواني

إلى رفيق دربي ونصفي الثاني وابنسامة ثغري وفؤادي....

زوجي الحبيب

إلى من ينمو دبهج في أعماق روحي إلى من ساروا معي نحو الحلم
خطوة بخطوة بذرناها معا وسنحصدنها معا بأذن الله.... [هديل، نفع

محمد علي، رزاق]

أولادي حفظهم الله

شكراً لكل من ساندني وإقوى عزيمتي..

أهدي ثمرة جهدي

سهاد

شكر وتقدير

سبحانك ربنا لك الحمد والشكر حمدا طيبا مباركا فيه ،اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي بجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك ،اللهم لك الحمد والشكر عدد ذرات الكون في السموات والارض وما بينهما ،اللهم أن شكري نعمة تستحق الشكر فعلمني كيف اشكر.

من فروض الأمانة والعرفان بالجميل أن اتقدم بوافر شكري وتقديري وامتناني الى استاذي ومشرفي الاستاذ الدكتور (**احمد كاظم اليساري**) لتفضله بقبول الاشراف على هذا البحث وابداء المقترحات السديدة بهدف جعل الرسالة اكثر رصانة واثراء والتي كان لها الاثر البالغ في اظهار هذه الرسالة في شكلها الذي هو عليه الآن فقد كان خير عون وسند وامننى من الله العلي القدير أن يمتعه بدوام الصحة والعافية فجزاه الله تعالى عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ الدكتور (**علاء فرحان طالب**) عميد كلية الادارة والاقتصاد لوقوفه بجانبى وتشجيعى طوال مدة الدراسة اسأل الله أن يمتعه بدوام الصحة والعافية.

كما أقدم شكري وتقديري وثنائي للسادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بقبول مناقشة وتقويم هذه الرسالة وابداء ملاحظاتهم العلمية القيمة وأعدهم بأن التزم بملاحظاتهم الدقيقة وتوجيهاتهم العلمية القيمة.

ومن فروض الامانة والعرفان بالجميل أن أقدم شكري وتقديري الى الاستاذ المساعد الدكتور (**علي احمد فارس**) معاون العميد للشؤون الادارية وذلك لمساعدته لي وتقديم المشورة طوال مدة الدراسة ولم يبخل بوقت أو جهد أو أي معلومة لمساعدة طلبة الدراسات العليا ،كما أقدم شكري وتقديري الى الأستاذ الدكتور (**محمد الجبوري**) معاون العميد للشؤون العلمية والى جميع أساتذتي ممن درست على أيديهم في المرحلة التحضيرية لدراسة الماجستير بقسم ادارة الاعمال.

كما اتقدم بالشكر والعرفان والثناء الجميل الى اخي الأستاذ المساعد دكتور (**حسام حسين شياح**) لتشجيعه لي لا كمال مشواري الدراسي ومدّ لي يد العون فلا أنسى فضل إحسانه علي واسأل الله أن يعوضه خيرا.

واتقدم بخالص الشكر والتقدير الى المقوم اللغوي والعلمي على جهودهم المبذولة لهذه الرسالة لما أبدوه من مساعدة كبيرة في إظهار الرسالة بشكلها اللائق فلم الشكر والتقدير.

ومن واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى زميلتي الست (شيماء شاكِر) (المياح) لما قدمته لي من مساعدة طيلة فترة الدراسة واسأل الله تعالى أن يجازيها خير الجزاء ،كما اتقدم بالشكر والتقدير الى الست (بشرى جواد محمد) لما قدمته من مساعدة كبيرة وفقها الله، واخيرا شكري وتقديري الى منتسبي الدراسات العليا ومنتسبي كلية الادارة والاقتصاد.

ولا أنسى أن اتقدم بالشكر وجزيل العرفان الى زملائي طلبة الدراسات العليا الذين رافقوني فترة الدراسة.

ولا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر والعرفان الى زوجي وأولادي لما أبدوه لي من مساعدة طيلة مدة الدراسة ووقوفهم معي في وقت الصعاب وتحملهم مدة انشغالي عنهم اسأل الله أن يحفظهم.

واخيرا استميح العذر من كان له إسهام بشكل مباشر او غير مباشر في إنجاز هذا البحث المتواضع ولم اذكر اسمه سهوا.

وما توفيقي الا بالله

الباحثة

المستخلص

هدفت دراسة اختبار تأثير الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية للمصرف من خلال مؤشرات الأداء المالي تسليط الضوء على متغيرات هامة ومؤثرة على الأنشطة المصرفية حيث ان التمويل يؤدي دوراً مهماً وجوهرياً في عملية الاستثمار وعليه يؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات في ميزانية المصرف وما يستتبع ذلك من التأثير على القيمة الاقتصادية للمصرف وكيفية التعامل مع هذا النوع من المتغيرات من اجل تحسين القيمة الاقتصادية للمصرف.

استندت الدراسة في جانبها النظري على المصادر العربية والاجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة واستندت في جانبها التطبيقي على البيانات في التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم اختيارها اعتماداً على توفر البيانات لمدة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩) وكانت العينة تشمل (١٠) مصارف وهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاهلي التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف التجاري العراقي، مصرف المتحد) وتم استخدام مجموعة من الوسائل المالية والاحصائية لتحقيق اهداف الدراسة عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي **AMOS و SPSS**. واستخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات تمثلت بمؤشر الفجوة التمويلية و (نسبة الفجوة التمويلية) ومؤشرات الأداء المالي (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على الودائع) ومؤشر القيمة الاقتصادية للمصرف.

وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها يؤثر التغيير في القيمة الاقتصادية للمصرف على القيمة الاجمالية للميزانية العمومية وذلك بسبب تأثر القيمة السوقية للموجودات بتغييرات الاسعار في القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام ادارة المصارف بالعلاقة ما بين الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية للمصرف وذلك من خلال قيام ادارة المصارف بقياس مخاطر السيولة للمصارف وتحديد الاموال التي يجب أن تستثمرها والاموال التي تحتفظ بها لمواجهة السحوبات اليومية. وضرورة اتباع المصرف سياسة استثمار جيدة لاستثمار امواله الفائضة من خلال ادارة سيولتها بما يساعدها في تحقيق الارباح من هذه الاموال المستثمرة، وتشجيع المصارف على ايجاد اليات جديدة وطرق سليمة تمكنها من استغلال الودائع المتوفرة لديها بشكل افضل بهدف تحقيق الارباح.

الكلمات المفتاحية: - مصادر التمويل، الفجوة التمويلية، الأداء المالي، القيمة الاقتصادية للمصرف

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات	الموضوع
أ	الآية	
ب	الاهداء	
ج	شكر وتقدير	
د	المستخلص	
هـ	قائمة المحتويات	
و	قائمة الجداول	
ز	قائمة الاشكال	
ي	قائمة الملاحق	
١	المقدمة	
٢ - ٢١	منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة	الفصل الاول
٢	منهجية الدراسة	المبحث الاول
٢	مشكلة الدراسة	اولا
٣	اهمية الدراسة	ثانيا
٤	اهداف الدراسة	ثالثا
٥-٤	فرضيات الدراسة	رابعا
٦	المخطط الفرضي للدراسة	خامسا

٧	مجتمع وعينة الدراسة	سادسا
٨	الوسائل الاحصائية المستخدمة	سابعا
٨	الحدود الزمنية للدراسة	ثامنا
٩ - ٨	طرق جمع البيانات	تاسعا
٩	مؤشرات التحليل المعتمدة في الدراسة	عاشرا
٢١ - ١٠	بعض الدراسات السابقة (الدراسات العربية والاجنبية)	المبحث الثاني
٧٢ - ٢٢	الإطار النظري والفكري للدراسة	الفصل الثاني
٤٨ - ٢٢	الإطار الفكري للفجوة التمويلية للمصارف	المبحث الاول
٢٢	مفهوم واهمية التمويل	أولا
٢٤	سياسات التمويل	ثانيا
٣٣ - ٢٥	مصادر التمويل	ثالثا
٤٨ - ٣٣	الفجوة التمويلية	رابعا
٦١ - ٤٩	الأداء المالي	المبحث الثاني
٥١ - ٤٩	مفهوم الأداء المالي	أولا
٥١	اهمية الأداء المالي	ثانيا
٦١ - ٥٢	مؤشرات الأداء المالي (السيولة والربحية)	ثالثا
٧٢ - ٦٢	القيمة الاقتصادية للمصرف	المبحث الثالث
٦٥ - ٦٢	مفهوم القيمة	أولا
٦٨ - ٦٥	مفهوم القيمة الاقتصادية للمصرف	ثانيا
٦٩ - ٦٨	حساب القيمة الاقتصادية للمصرف	ثالثا

٧١ - ٦٩	قيمة المساهمين	رابعاً
٧٢ - ٧١	فجوة المدة	خامساً
١٠٥ - ٧٣	تحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات	الفصل الثالث
٨٣ - ٧٣	تحليل مؤشرات الفجوة التمويلية	المبحث الأول
٨٠ - ٧٣	تحليل الفجوة التمويلية في المصارف التجارية عينة الدراسة	أولاً
٨٣ - ٨٠	تحليل نسبة الفجوة التمويلية في المصارف التجارية عينة الدراسة	ثانياً
٩٨ - ٨٤	تحليل مؤشرات الأداء المالي	المبحث الثاني
٨٨ - ٨٤	تحليل نسبة العائد على حق الملكية	أولاً
٩٣ - ٨٩	تحليل نسبة العائد على الموجودات	ثانياً
٩٨ - ٩٣	تحليل نسبة العائد على الودائع	ثالثاً
١٠٥ - ٩٩	تحليل مؤشرات القيمة الاقتصادية	المبحث الثالث
١٢٢ - ١٠٦	اختبار الفرضيات	المبحث الرابع
١٢٥ - ١٢٣	الاستنتاجات والتوصيات	الفصل الرابع
١٢٣	لاستنتاجات	المبحث الأول
١٢٥ - ١٢٤	التوصيات	المبحث الثاني
	المصادر	
	الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	ت
٧	المصارف التجارية عينة الدراسة	١
٣٧	نتائج فجوة التمويل	٢
٤٤	اثر التغيير في سعر الفائدة على هامش صافي الفائدة	٣
٨٢	الفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة	٤
٨٣	نسبة الفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة	٥
٨٨	معدل العائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة	٦
٩٣	معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة	٧
٩٨	معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة	٨
١٠٥	القيمة الاقتصادية للمصارف التجارية عينة الدراسة	٩
١٠٧	اختبار الفرضية الرئيسية الاولى	١٠
١٠٨	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	١١
١١٠	اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	١٢
١١١	اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	١٣
١١٢	اختبار الفقرة (١) من الفرضية الرئيسية الخامسة	١٤
١١٣	اختبار الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية الخامسة	١٥
١١٤	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة	١٦

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٦	المخطط الفرضي للدراسة	١
٢٥	سياسات التمويل	٢
٣٣	مصادر التمويل في المصرف	٣
٣٦	معدلات نمو الودائع والائتمان وفجوة التمويل	٤
٤٣	اختلافات وجهات النظر بشأن تأثير سعر الفائدة على المصرف	٥
٤٨	اسباب ونتائج فجوة التمويل وفجوة اسعار الفائدة وتأثيرهما على القيمة الاقتصادية للمصرف	٦
٨٠	متوسط الفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة	٧
٨١	متوسط نسبة الفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة	٨
٨٨	متوسط معدل العائد على حق الملكية	٩
٩٢	متوسط معدل العائد على الموجودات	١٠
٩٧	متوسط معدل العائد على الودائع	١١
١٠٤	متوسط القيمة الاقتصادية للمصارف التجارية عينة الدراسة	١٢
١١٦	اختبار الفقرة (١) من الفرضية الرئيسية السابعة	١٣
١١٧	اختبار الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية السابعة	١٤

١١٨	اختبار الفقرة (١) من الفرضية الرئيسة الثامنة	١٥
١١٩	اختبار الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسة الثامنة	١٦
١٢٠	اختبار الفقرة (١) من الفرضية الرئيسة التاسعة	١٧
١٢١	اختبار الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسة التاسعة	١٨

قائمة الملاحق

الموضوع	رقم الملحق
اجمالي القروض	ملحق ١
اجمالي الودائع	ملحق ٢
الفجوة التمويلية	ملحق ٣
اجمالي الموجودات	ملحق ٤
نسبة الفجوة التمويلية	ملحق ٥
صافي الدخل	ملحق ٦
حق الملكية	ملحق ٧
معدل العائد على حق الملكية	ملحق ٨
معدل العائد على الموجودات	ملحق ٩
معدل العائد على الودائع	ملحق ١٠
المطلوبات الحساسة للفائدة	ملحق ١١
الموجودات الحساسة للفائدة	ملحق ١٢
الوزن	ملحق ١٣
فجوة المدة	ملحق ١٤
معدل الفائدة	ملحق ١٥
التغيير في معدل الفائدة	ملحق ١٦
القيمة السوقية	ملحق ١٧
القيمة الاقتصادية	ملحق ١٨

تتال المصارف التجارية أهمية كبيرة في الاوساط الاقتصادية ، لما لها من الدور الكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية في البلد . وذلك من خلال تقديمها للخدمات المالية المختلفة للمؤسسات والافراد كافة . لذا يتوجب عليها استخدام استراتيجيات متنوعة لإدارة المخاطر من الائتمان والسيولة ومخاطر التغير بأسعار الصرف وأسعار الفائدة . والهدف من ذلك زيادة صافي دخل الفائدة الذي هو مصدر ربحيتها . ومن أجل زيادة صافي دخل الفائدة تسعى المصارف جاهدة لتقليل المخاطر وتحسين الربحية باستخدام مداخل إدارة المخاطر والتي من ضمنها مدخل إدارة الموجودات والمطلوبات ومدخل تحليل الفجوة التمويلية لتقليل المخاطرة وتحسين قدرة المصرف على الاستثمار وبالتالي تحسين قدرة المصرف على خلق قيمة للمساهمين (القيمة الاقتصادية للمصرف) .

لغرض تغطية متغيرات الدراسة تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول. تكوّن الفصل الاول من مبحثين تناول المبحث الاول المنهجية ودرس المبحث الثاني البعض من الدراسات السابقة. وتمثل الفصل الثاني بالإطار النظري للدراسة وتكون من ثلاثة مباحث درس المبحث الاول التمويل ومصادر التمويل في المصرف والفجوة التمويلية وكيفية قياسها ، ودرس المبحث الثاني بعض مؤشرات الأداء المالي ، واختتم الفصل بالمبحث الثالث والذي خُصصَ للقيمة الاقتصادية للمصرف. وتناول الفصل الثالث الجانب العملي للدراسة إذ تكوّن من أربعة مباحث ناقش المبحث الاول منه قياس وتحليل مؤشرات الفجوة التمويلية ونسبة الفجوة التمويلية، فيما ناقش المبحث الثاني من الفصل الثالث قياس وتحليل مؤشرات الأداء المالي والتي تمثلت بمعدل العائد على حق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة. وقد خصص المبحث الثالث من الفصل الثالث لقياس وتحليل مؤشر القيمة الاقتصادية للمصرف. فيما ناقش المبحث الرابع في الفصل الثالث اختبار فرضيات الدراسة . وإختتمت الدراسة باستخلاص جملة من الإستنتاجات وصياغة التوصيات وجاء ذلك في الفصل الرابع.

الفصل الأول

المنهجية وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: - منهجية الدراسة

أولاً- مشكلة الدراسة

ثانياً - أهمية الدراسة

ثالثاً- أهداف الدراسة

رابعاً - فرضيات الدراسة

خامساً- المخطط الفرضي للدراسة

سادساً- مجتمع وعينة الدراسة

سابعاً - الوسائل الإحصائية المستخدمة

ثامناً- الحدود الزمنية للدراسة

تاسعاً- طرق جمع البيانات

عاشراً- مؤشرات التحليل المعتمدة في الدراسة

المبحث الثاني: - بعض الدراسات السابقة

الفصل الأول منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

توطئة

تعد منهجية الدراسة الإطار الذي يشمل خطة الدراسة، ورؤى الباحث فيما يتعلق بالمشكلة ، وكيفية الاجابة عما يطرح من اشكاليات معرفية وتطبيقية تتعلق بالظاهرة المدروسة ، وتوضيح العلاقة بين متغيراتها ، وأن تحقيق اهداف الدراسة تحدها منهجية علمية صحيحة مبنية على أسس علمية .

أولاً- مشكلة الدراسة

تتغير القيمة الكلية للميزانية العمومية للمصرف نتيجة تغير قيمة التدفقات النقدية المستقبلية بفعل تغير اسعار الفائدة مما يؤثر على دخل الفائدة الصافي وبالتالي يؤثر على كمية الارباح المخصصة للاستثمار والنمو مما يؤثر في قدرة المصرف على خلق قيمة لمساهمييه مما ينعكس سلباً او ايجاباً على القيمة الاقتصادية للمصرف. ولغرض التحسين من القيمة الاقتصادية للمصرف، يتوجب على المصارف التخطيط لأداره السيولة بشكل جيد من حيث كم ونوع ووقت التدفق النقدي، وأحد الاساليب المهمة في ادارة مخاطرة السيولة هو مقياس فجوة التمويل. إذ من خلاله تستطيع المصارف تحديد كمية الاموال اللازمة للإقتراض للإيفاء بمتطلبات السيولة لسد السحوبات اليومية تلبية لطلبات المودعين. وكذلك توفير الاموال اللازمة للإستثمار. وأن انعكاس فجوة التمويل في القيمة الاقتصادية للمصرف لا يأتي مباشرة وإنما عبر بعض مؤشرات الاداء المالي، الأمر الذي حفز الباحثة لصياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية :

- ١- هل تعمل المصارف على استثمار أموالها الفائضة في مشاريع استثمارية ذات عوائد مرتفعة ؟
- ٢- هل تؤثر الفجوة التمويلية بالقيمة الاقتصادية للمصرف بشكل مباشر ؟
- ٣- هل تؤثر الفجوة التمويلية وبشكل غير مباشر عبر مؤشرات الأداء المالي بالقيمة الاقتصادية للمصرف ؟
- ٤- هل أن انخفاض الفجوة التمويلية للمصارف يؤدي الى تحسين القيمة الاقتصادية للمصرف ؟
- ٥- ما حجم الفجوة التمويلية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة؟
- ٦- ما مستوى الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال مدة الدراسة ؟
- ٧- ما مدى ارتفاع او انخفاض القيمة الاقتصادية للمصارف التجارية عينة الدراسة؟

ثانيا - أهمية الدراسة

تسعى الدراسة الى تسليط الضوء على واحد من اهم القطاعات الاقتصادية في البلد وهو القطاع المصرفي والذي يعد حجر الاساس لنمو الاقتصاد العالمي وذلك لما يمتلكه من قدرة على توزيع وتخصيص الموارد المالية للمؤسسات والافراد وتنفيذ السياسات النقدية و بيان أهمية الدراسة بالنقاط الآتية :

١. أهمية بيان اسباب ارتفاع أو انخفاض الفجوة التمويلية للمصارف.
٢. دعوة للحفاظ على القيمة الاقتصادية للمصارف التجارية من خلال قياس الفجوة التمويلية.
٣. تحليل مؤشرات الأداء المالي الخاصة بالربحية من اجل التحقق من كفاءة الأداء واهميته في تحسين القيمة الاقتصادية للمصرف .
٤. محاولة الربط بين مجموعة من اهم المتغيرات المصرفية التي تسعى لتحقيق اهداف المصرف وهي الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية للمصرف والأداء المالي .
٥. بيان اهمية الدراسة للمصارف التجارية من اجل الاستفادة من النتائج النهائية الحاصلة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية .
٦. ربطت الدراسة بين مؤشرات مهمة في مجال العمل المصرفي وهي الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية للمصرف من خلال الاداء المالي .
٧. تحفيز المصارف التجارية على اتباع الاساليب الكمية لتحليل الأداء وبالتالي الكشف المبكر عن أي انحرافات ممكن أن تؤدي الى تقليل قيمة المصرف.

ثالثا- أهداف الدراسة

- الهدف الرئيسي للدراسة هو كيف تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال ادائه المالي .
١. التعرف على مفهوم الفجوة التمويلية و القيمة الاقتصادية للمصرف والأداء المالي .
 ٢. بيان مدى أهمية إدارة فجوة التمويل وعلاقتها بتحسين القيمة الاقتصادية للمصارف.
 ٣. قياس وتحليل مؤشرات الفجوة التمويلية وبيان مدى إرتفاعها وأنخفاضها أو تذبذبها .
 ٤. قياس وتحليل القيمة الاقتصادية للمصارف التجارية عينة الدراسة .
 ٥. تحديد واختبار مدى توسط مؤشرات الأداء المالي من خلال العلاقة بين الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية.

رابعاً - فرضيات الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام مجموعة من الفرضيات الرئيسية على النحو الاتي

❖ الفرضية الرئيسية الأولى

- ١- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية.
- ٢- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية.

❖ الفرضية الرئيسية الثانية

- ١- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية ومؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع).
- ٢- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية ومؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع).

❖ الفرضية الرئيسية الثالثة

- ١- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع) والقيمة الاقتصادية.

❖ الفرضية الرئيسية الرابعة

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية
- ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية

❖ الفرضية الرئيسية الخامسة

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في مؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع).
- ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في مؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع).

❖ الفرضية الرئيسية السادسة

لا تؤثر مؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع) في القيمة الاقتصادية.

❖ الفرضية الرئيسية السابعة

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات.
- ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات.

❖ الفرضية الرئيسية الثامنة

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية.
- ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية.

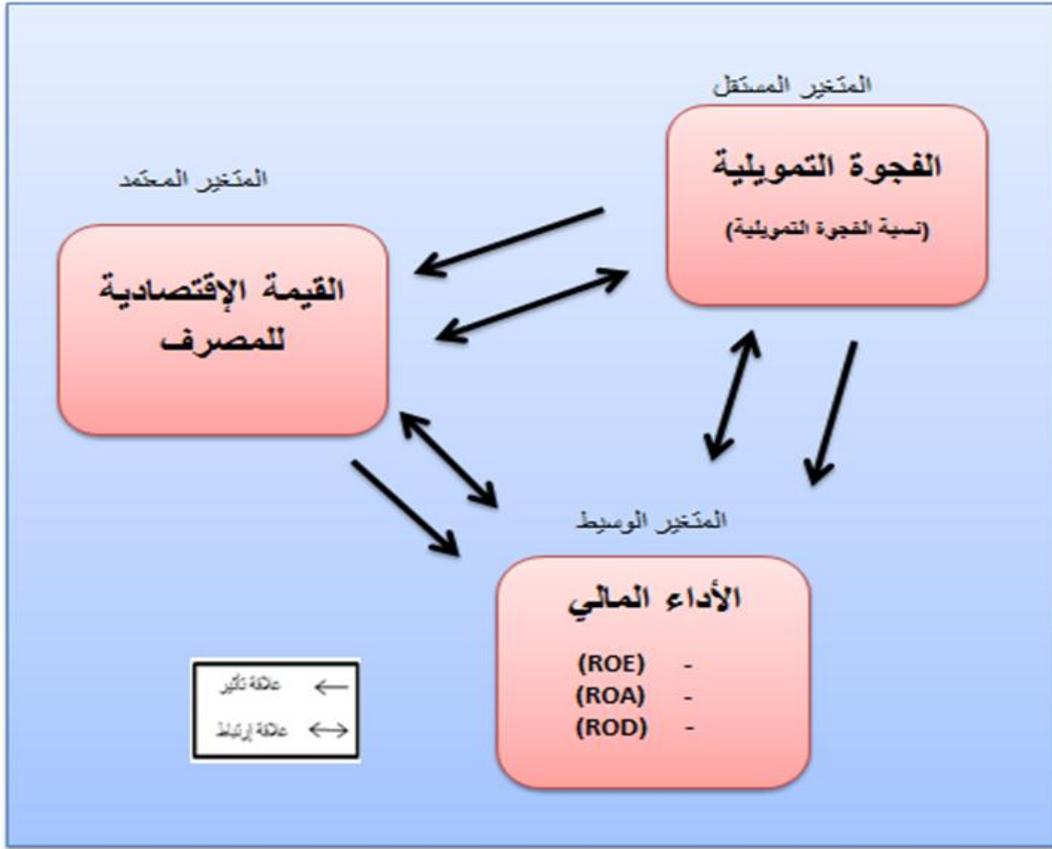
❖ الفرضية الرئيسية التاسعة

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع.
- ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع.

خامسا- المخطط الفرضي للدراسة

لغرض استكمال متطلبات الدراسة قامت الباحثة بوضع نموذج فرضي للدراسة يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة وهي (المتغير المستقل ويتمثل بالفجوة التمويلية والمتغير المعتمد يتمثل بالقيمة الاقتصادية للمصرف والمتغير الوسيط هو الأداء المالي) وبالاعتماد على الاطار المفاهيمي والفكري للدراسة.





الشكل (١) المخطط الفرضي للدراسة

سادسا- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من خمسة وعشرين مصرفاً وتم اختيار عشرة مصارف عينة الدراسة لأنها توفر بيئة مصرفية ملائمة لاختبار تأثير الفجوة التمويلية على القيمة الاقتصادية للمصرف عبر ادائها المالي وكذلك لتوفر بياناتها وهذه المصارف (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الأوسط ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف سومر التجاري ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المتحد) للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩).

جدول رقم (١) المصارف التجارية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
١	مصرف بغداد	١٩٩٢	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢	مصرف الشرق الأوسط	١٩٩٣	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٣	مصرف الاستثمار العراقي	١٩٩٣	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤	مصرف الاهلي العراقي	١٩٩٥	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٥	مصرف الائتمان العراقي	١٩٩٨	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٦	مصرف سومر التجاري	١٩٩٩	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٧	مصرف الخليج التجاري	٢٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٨	مصرف الموصل للتنمية	٢٠٠١	٢٥٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٩	مصرف التجاري العراقي	١٩٩٢	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	مصرف المتحد للاستثمار	١٩٩٤	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المعلنة للمصارف عينة الدراسة

سابعا - الوسائل الاحصائية المستخدمة

تم الاستعانة بمجموعة من الوسائل الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات ،وقد تم استخدام برنامج (Microsoft Excel 10) لتحليل مؤشرات الفجوة التمويلية ونسبة الفجوة التمويلية وكذلك تحليل مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بالربحية فضلا عن تحليل مؤشرات القيمة الاقتصادية للمصرف كما تم استخدام برنامج (spss .V.25) و(AMOS) لاختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة والتي تضمنت أنموذج تحليل الانحدار الخطي.

ثامنا- الحدود الزمنية للدراسة

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في سلسلة زمنية تمتد لخمس عشرة سنة من ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٩.

تاسعا- طرق جمع البيانات

❖ الجانب النظري

اعتمدت الباحثة في بناء الجانب النظري والمفاهيمي على مجموعة من المصادر المتمثلة بالمصادر العربية والاجنبية والتي ترتبط بموضوع الدراسة والكتب والرسائل والاطاريح والبحوث والدوريات واعتماد شبكة المعلومات (الأنترنت) لإغناء الجانب النظري.

❖ الجانب التطبيقي

تم الاعتماد بالجانب التطبيقي على التقارير السنوية المعلنة الصادرة عن المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة العراق للأوراق المالية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٩) وبالاعتماد على البيانات والكشوفات المالية واهمها الميزانية العمومية المعلنة من قبل المصارف التجارية عينة الدراسة.

عاشرا- مؤشرات التحليل المعتمدة في الدراسة

ركزت الدراسة على استخدام مجموعة المؤشرات ذات العلاقة بالدراسة وقد تم التطرق اليها في الجانب النظري وسوف يتم عرض مؤشرات تحليل الدراسة لأغراض التطبيق بشكل موجز لبيان مدى الترابط فيما بينها ،وسهولة الرجوع اليها ومراجعتها عند استعراض الاطار الفكري للدراسة وتم اعتماد المؤشرات الاتية.

أ- مؤشرات الفجوة التمويلية

- ١- الفجوة التمويلية = معدل القروض الاساسية - معدل الودائع الاساسية.
- ٢- نسبة الفجوة التمويلية = القروض - الودائع / اجمالي الموجودات.

ب- مؤشرات الأداء المالي

- ١- معدل العائد على حق الملكية (ROE) = صافي الدخل / حق الملكية.
- ٢- معدل العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل / اجمالي الموجودات.
- ٣- معدل العائد على الودائع (ROD) = صافي الدخل / اجمالي الودائع .

ج- مؤشرات القيمة الاقتصادية للمصرف

- ١- القيمة الاقتصادية للمصرف = فجوة المدة - (التغير في سعر الفائدة / ١ + سعر الفائدة) × القيمة السوقية للموجودات.
- ٢- فجوة المدة = مدة الموجودات - (مدة المطلوبات * الوزن).

الدراسات السابقة

توطئة

تهدف الباحثة في هذا المبحث الى استعراض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة والتي تساعد في بلورة الاطار النظري ووضع المعالم الاساسية للجانب التطبيقي التي تطرق اليها باحثون اخرون لموضوع الدراسة ،وتمت المراجعة لعدد من الدراسات العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة وكانت لها اهمية كبيرة كونها وفرت معلومات قيمة ومهمة حول متغيرات الدراسة ،وقد تم تقسيم هذه الدراسات على النحو الاتي.

أولاً: الدراسات المتعلقة بالفجوة التمويلية

أ- الدراسات العربية

١- دراسة (القرضاوي ، ٢٠١٢)	
عنوانها	"قياس الفجوة التمويلية والتعرف على آثارها على كل من الربحية والنمو في الشركات الصناعية الليبية"
هدفها	هدفت هذه الدراسة لقياس الفجوة التمويلية وبيان آثارها على الربحية والنمو
تركيزها	تحليل العلاقة بين الفجوة التمويلية والربحية والنمو.
مؤشراتها	مؤشرات التحليل المالي.
عينتها	تكونت عينة هذه الدراسة من الوحدات الإنتاجية العاملة في إنتاج المواد الغذائية وكان عددها ٤٨ وحدة إنتاجية للفترة من ١٩٨٦-٢٠٠٣.
نتائجها الرئيسية	وجود تأثير معنوي عكسي في نمو إجمالي الموجودات للوحدات الإنتاجية العاملة في إنتاج المواد الغذائية في ليبيا وعدم ثبات تأثير للفجوة التمويلية على مؤشرات الربحية.

ب - الدراسات الأجنبية

٢- دراسة (Pytkowska, Korynski, 2016)	
عنوانها	" فجوة التمويل ونمو توظيف الشركات الصغيرة والمتوسطة: ما بعد الوصول إلى التمويل" Financing Gap and SME Employment Growth: Beyond Access to Finance
هدفها	الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التحقيق من العلاقة بين التغييرات في فجوة التمويل ونمو التوظيف في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي.
تركيزها	تحليل العلاقة بين قدرة المؤسسة في الوصول إلى التمويل وخلق فرص العمل (التوظيف).
مؤشراتها	فجوة التمويل وشدة مشكلة الوصول للتمويل لقياس الوصول إلى التمويل، ومتجه تغير عدد الموظفين لقياس قدرة المؤسسة على التوظيف.
عينتها	الشركات غير المالية في ٢٨ دولة من دول الاتحاد الأوروبي والتي توظف أقل من ٢٥٠ موظف للفترة من أبريل إلى سبتمبر ٢٠١٤.
نتائجها الرئيسية	النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هي أن التغييرات في فجوة التمويل لا تؤثر على نمو التوظيف ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإنهاء الوظائف.

٣- دراسة (chattha, et al, 2020)	
عنوانها	"إدارة المخاطر من خلال مدخل فجوة المدة" Risk management with a duration gap approach
هدفها	الهدف من هذه الدراسة هو إدارة الموجودات والمطلوبات من خلال فجوة المدة وإجراء تحليل مقارنة للأنظمة المصرفية في المصارف التجارية الإسلامية والمصارف التجارية التقليدية .
تركيزها	إدارة الموجودات والمطلوبات باستعمال فجوة المدة.
مقياسها	تحليل فجوة المدة.
عينتها	تكونت عينة الدراسة من ١٠٠ مصرف (٥٠ مصرف من المصارف التجارية الإسلامية و ٥٠ مصرف من المصارف التجارية التقليدية) من ١٣ دولة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥.
نتائجها الرئيسية	وجدت الدراسة أن المصارف التجارية الإسلامية لديها فجوة مدة أكبر بمقدار ٢,٤١ مرة مقارنة بالمصارف التجارية التقليدية ، وأنها معرضة لمخاطر معدل العائد بسبب ذلك وعدم التطابق في السيولة.

٤- دراسة (Ausloos , et al., 2020)	
<p>"إعادة النظر في طريقة تحليل فجوة المدة من أجل تحسين إدارة المخاطر: حالة مخاطر سعر الفائدة للبنوك التجارية الصينية بعد تحرير أسعار الفائدة"</p> <p>Duration gap analysis revisited method in order to improve risk management: the case of Chinese commercial bank interest rate risks after interest rate liberalization</p>	عنوانها
إدارة مخاطر أسعار الفائدة لعشر مصارف صينية	هدفها
تحليل الأداء المالي و حساسية أسعار الفائدة	تركيزها
طريقة تحليل الدخل التشغيلي ، تحليل فجوة حساسية سعر الفائدة ، وتحليل المدة.	مقياسها
عشرة مصارف تجارية صينية (أربعة منها مملوكة للدولة ، وثلاثة مصارف مساهمة ، وثلاثة مصارف خاصة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤	عينتها
وجدت الدراسة أن أداء المصارف التجارية المساهمة أفضل من المصارف التجارية المملوكة للدولة والمصارف التجارية الخاصة. فهي أكثر قدرة على إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفهم اتجاهات أسعار الفائدة.	نتائجها الرئيسية

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالأداء المالي

أ – الدراسات العربية

١- دراسة (حسين، ٢٠٢٠)	
عنوانها	"تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية)".
هدفها	تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
تركيزها	تحليل مؤشرات الأداء المالي .
مؤشراتها	مؤشرات السيولة والربحية وملاءة رأس المال.
عينتها	تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف عراقية خاصة هي مصرف آشور، والمصرف التجاري العراقي، ومصرف الخليج التجاري.
نتائجها الرئيسية	استنتجت الدراسة أن مؤشرات السيولة والربحية وملاءة رأس المال للمصارف عينة الدراسة هي نسب جيدة وبعضها مقبولة تنعكس من خلالها قدرة المصارف على توظيف الودائع والاموال المتاحة لديها من أجل تحقيق الارباح.

ب – الدراسات الاجنبية

٢- دراسة (Hawaldar et al , 2017)	
"تحليل أداء المصارف التجارية في مملكة البحرين (٢٠٠١-٢٠١٥)" Performance Analysis of Commercial Banks in the Kingdom of Bahrain (2001-2015)	عنوانها
تحليل أداء مصارف التجزئة التجارية (التقليدية والإسلامية) في البحرين.	هدفها
تحليل النسب المالية لتحليل الأداء المالي للمصارف.	تركيزها
نسب الربحية والسيولة وكفاءة التشغيل وكفاية رأس المال والرافعة المالية.	مقياسها
مصارف التجزئة التجارية (التقليدية والإسلامية) في البحرين ، لمدة ١٥ عام (٢٠٠١-٢٠١٥)	عينتها
أظهرت نتائج الدراسة أن مصارف التجزئة التقليدية ، باستثناء مصرف البحرين للتنمية ، لديها أداء ثابت في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، أما من بين مصارف التجزئة الإسلامية ، فإن أداء بيت التمويل الكويتي مرضٍ من حيث الربحية فقط.	نتائجها الرئيسية

٣- دراسة (Siriba,2020)	
"مخاطر الائتمان والأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا" Credit Risk and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya	عنوانها
كأن الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية .	هدفها
تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان.	تركيزها
معدل العائد على حقوق الملكية ، مؤشر تعثر القروض ، مؤشر مخصص خسارة القروض.	مؤشراتها
البنوك التجارية في كينيا (٢٠١٤-٢٠١٨).	عينتها
وجدت أن القروض المتعثرة ومخصص خسائر القروض لهما آثار سلبية على معدل العائد على حقوق الملكية.	نتائجها الرئيسية

٤- دراسة (Gayathri, Chandraiah, 2020)	
عنوانها	"دراسة عن الأداء المالي للمصارف التجارية الهندية" A Study On Financial Performance of Indian Commercial Banks
هدفها	التعرف على مستوى الأداء لمصارف القطاع العام في الهند ، وتحليل نموها.
تركيزها	مقارنة وتحليل ربحية مصارف القطاع العام في الهند.
مقياسها	مؤشر صافي الربح.
عينتها	مصارف القطاع العام في الهند (٢٠٠٩ - ٢٠١٩).
نتائجها الرئيسية	استنتجت الدراسة أن مصرف الدولة الهندي هو الأفضل من حيث الربحية عند مقارنته بجميع مصارف القطاع العام الأخرى.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية

أ – الدراسات العربية

١- دراسة (رباط، ٢٠٢٠)	
عنوانها	إدارة حساسية الأرباح وأثرها في القيمة الاقتصادية للمصرف من خلال أدائه المالي - دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٧
هدفها	قياس وتحليل مستوى حساسية الأرباح باستخدام مدخل الفجوة كمتغير مستقل واستخدام مؤشرات الأداء المالي (السيولة والربحية) كمتغير وسيط وقياس تأثيرها على القيمة الاقتصادية للمصارف عينة الدراسة كمتغير تابع.
تركيزها	تحليل حساسية الأرباح للتغيرات بأسعار الفائدة وقياس وتحليل مؤشرات الأداء المالي وقياس وتحليل القيمة الاقتصادية للمصارف.
مؤشراتها	مؤشرات الفجوة (قيمة الفجوة ، الفجوة النسبية ، نسبة حساسية الفجوة ، صافي هامش الفائدة ، فجوة المدة) ، ومؤشرات الأداء المالي (مؤشرات الربحية: معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة القوة الايرادية، معدل العائد على الودائع ، هامش صافي الدخل ، ومؤشرات السيولة: نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية ، نسبة التوظيف، نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات) ، والقيمة الاقتصادية للمصرف.
عينتها	تكونت عينة الدراسة من (١٠) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٧.
نتائجها الرئيسية	التغيرات بصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية تؤثر على القيمة الاجمالية للميزانيات العمومية للمصارف وهذا يؤدي الى تأثر القيمة الاقتصادية للمصارف.

٢- دراسة (Préfontaine, Desrochers, 2006)	
عنوانها	" ما فائدة أرباح المصارف المعرضة للخطر والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية المعرضة للخطر في الإفصاحات العامة؟" How Useful are banks' earnings-at-Risk And Economic Value Of Equity-At-Risk Public Disclosures?
هدفها	هدفت هذه الدراسة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة باستخدام مؤشرين هما: الأرباح المعرضة للخطر Earnings at Risk (EAR) والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية المعرضة للخطر Economic (EVEAR) Value of Equity at Risk كمقاييس للخسارة المحتملة لصافي دخل الفوائد وحقوق المساهمين نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة وتأثيرها المحتمل على المركز المالي للمصرف.
تركيزها	ركزت الدراسة على إدارة مخاطر سعر الفائدة ، من خلال تحري الباحثان عن ما إذا كانت أرقام EAR و EVEAR تساعد المنظمين والمحللين الماليين والمستثمرين على تفسير التباين في صافي دخل الفوائد ومن ثم التأثير على صافي الدخل للمصارف التجارية بالأجل الطويل.
مؤشراتها	الأرباح المعرضة للخطر والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية المعرضة للخطر
عينتها	لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتكوين عينة من مجموعة من أكبر المصارف التجارية في أمريكا الشمالية. وأكبر سبعة مصارف في كندا ، وأكبر اثنا عشر مصرف في الولايات المتحدة للفترة من ١٩٩٣ – ٢٠٠٠
نتائجها الرئيسية	أن الإفصاحات العامة للمصارف المتعلقة بالأرباح المعرضة للخطر والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية المعرضة للخطر (EAR و EVEAR) تفسر التباين بصافي دخل الفوائد للمصارف الكندية فقط .

٣- دراسة (Rompho, 2009)	
تطبيق بروتوكول القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في إعدادات الجامعة كأداة للموازنة الرأسمالية	عنوانها
Application of the Economic Value Added (EVA) Protocol in a University Setting as a Capital Budgeting Tool	
استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتخصيص الموجودات في الجامعات وتوجيه الجامعات إلى إدارة أفضل للموارد.	هدفها
إدارة موجودات الجامعة باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).	تركيزها
القيمة الاقتصادية المضافة ، وتم تعديل القيمة الاقتصادية المضافة بمقياس جديد هو نسبة القيمة المضافة الأكاديمية (AVAR) لتعكس هدف الجامعة.	مؤشراتها
مجموعة من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة Thammasat في تايلاند	عينتها
تساعد القيمة الاقتصادية المضافة الإدارة في تخصيص الموارد للبرامج المتنافسة الهادفة للربح وبالتالي فهي أداة ميزانية رأسمالية مهمة للجامعة	نتائجها الرئيسية

٤- دراسة (Ahmad,2019)	
عنوانها	" دراسة القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة لشركة هندوستان للبترول المحدودة A Study of Economic Value Added (EVA) & Market Value Added (MVA) of Hindustan Petroleum Corporation Limited
هدفها	هدفت هذه الدراسة الى قياس تأثير السيولة والربحية والملاءة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة لشركة هندوستان للبترول المحدودة.
تركيزها	تحليل مؤشرات الأداء المالي وبيان تأثيرها على القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.
مؤشراتها	لتحقيق هدف الدراسة استُخدمت نسب السيولة ونسبة إجمالي الربح ونسبة صافي الربح ونسبة الدين إلى حقوق الملكية ونسبة تغطية الفائدة كمتغيرات مستقلة. بينما اعتبرت القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة متغيرات تابعة.
عينتها	البيانات المالية لشركة هندوستان للبترول المحدودة لخمس عشرة عامًا من ٢٠٠٠ - ٢٠١٤.
نتائجها الرئيسية	بعد استخراج نتائج تحليل الانحدار البسيط بالاستعانة ببرنامج SPSS خلصت الدراسة إلى أن جميع النسب لها تأثير مهم إحصائيًا على القيمة الاقتصادية المضافة باستثناء نسب السيولة. ولم تحصل الدراسة على نتائج مرضية بشأن تأثير هذه النسب على القيمة السوقية المضافة خلال فترة الدراسة.

رابعاً: مدى الافادة من الجهود المعرفية السابقة

أ - الاطلاع على الجانب النظري للدراسات السابقة لتعزيز المرتكزات الفكرية والأسس المفاهيمية للدراسة الحالية وكذلك التعرف على اهم اراء الكتاب والباحثين ووجهات نظرهم وأهم النتائج والتوصيات التي توصلوا اليها .

ب - الاطلاع على الجانب التطبيقي للدراسات السابقة من اجل التعرف على الاساليب والوسائل الاحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة البيانات والتي من خلالها حددت الاساليب الاكثر ملائمة لمتغيرات الدراسة.

ج - الاطلاع والتعرف على منهجيات الدراسات السابقة والاستفادة منها في تطوير منهجية الدراسة الحالية .

د- الاستفادة من بعض المراجع والمصادر التي لم يتسنى للباحثة معرفتها والاطلاع عليها من قبل.

خامساً - ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

١. تُعد هذه الدراسة أولى الدراسات العربية والاجنبية - على حد علم الباحثة - التي تناولت الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية للمصرف باستخدام متغيرات وسيطة (مؤشرات الأداء المالي).
٢. تتميز هذه الدراسة بأنها استخدمت عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة التي تتميز بفاعليتها في تحريك النشاط الاقتصادي العراقي لقياس أثر الفجوة التمويلية على القيمة الاقتصادية .
٣. تسعى هذه الدراسة الى بيان أهمية قياس وتقليص الفجوة التمويلية للمصارف عينة الدراسة ومدى تأثيرها على تحسين القيمة الاقتصادية للمصارف.
٤. تناولت الباحثة موضوعاً في غاية الأهمية يخص القطاع المصرفي وهو الفجوة التمويلية واثارها السلبية المتمثلة بمخاطر السيولة وتأثيرها على المصارف.
٥. استخدام اسلوب التحليل المباشر وغير المباشر لمتغيرات الدراسة وذلك من اجل الاحاطة بجميع مؤشرات الدراسة لتحقيق افضل النتائج.

الفصل الثاني

المرتكزات الفكرية والمفاهيمية لمنغيران الدراسة

المبحث الأول: - الجانب الفكري للفجوة التمويلية

المبحث الثاني: - الجانب الفكري للأداء المالي

المبحث الثالث: - الجانب الفكري للقيمة الاقتصادية للمصرف

الفجوة التمويلية

توطئة

تعد تنمية القطاعات المصرفية وتطوير ادائها في مقدمة اولويات صانعي السياسات المالية والاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تعد وظيفة التمويل من اهم وظائف المصارف التي يتم بموجبها ديمومة أنشطة المصارف المختلفة. التمويل هو المجال الذي يرتبط بالقرارات المالية التي تتخذها المصارف والأدوات والتحليلات المستخدمة لاتخاذ هذه القرارات وعادة ما يتم اتخاذ قرارات الادارة المالية لتحقيق هدفين رئيسيين الهدف الاول تعظيم الربحية (ربحية السهم الواحد) والهدف الثاني تعظيم قيمة المساهمين (قيمة المصرف) وبالتالي تحقيق الهدف الاشم للمصارف وهو البقاء والنمو والاستمرار ويعد قرار التمويل من بين اهم القرارات التي تتأثر بهذا الجدول.

أولا – مفهوم التمويل وأهميته

تُعد سياسات وقرارات التمويل من أهم القرارات الرئيسية لإدارة المصارف ومن أكثر المسائل تعقيداً التي تواجه المديرين الماليين في المصارف هي كيفية تدبير الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة المختلفة في المصرف وكذلك ضمان استمرارية ونجاح عمل هذه المصارف. ومما لا شك فيه أن اتخاذ هذا النوع من القرارات يتوقف على عنصرين أولهما طبيعة ونوعية المعلومات التي يمتلكها المدير المالي، وثانياً مدى كفاءة المدير وقدرته من الاستفادة من هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار وفقاً للأسس العلمية. وعلى المدير المالي قبل اتخاذ قرار التمويل مراعاة المبادئ العامة للتمويل وهي (معدل الفائدة، القيمة الزمنية للنقود، السيولة، الربحية والملاءمة). وبينت معظم الدراسات أن مصادر التمويل الرئيسية هما التمويل بالدين (أي التمويل بالإقتراض) والتمويل عن طريق الملكية. التمويل بالملكية يتم عن طريق إصدار الاسهم او عن طريق التمويل بالأرباح المحتجزة او كليهما. اما تمويل الدين فيتم عن طريق الإقتراض قصير الأجل أو الإقتراض طويل الأجل او عن طريق إصدار السندات. ومن أهم القرارات التي يُكرس المدير المالي جهده الأكبر لها تتمثل بتحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المُمتلك والمُقترض وتحقيق أفضل استخدام لها، وبما يجعل تكلفة التمويل في ادنى حدٍ لها، لتعظيم القيمة السوقية للمصرف.

التمويل هو أحد الأنشطة الأساسية في مختلف المجالات الاقتصادية ، ولا يمكن للأفراد أو المنظمات أو الدول العمل من دون المال. إذ تحتاج المنظمات ، مثل المصارف والشركات إلى التمويل لتغطية متطلباتها وتمويل استثماراتها (الجميل ، ٢٠٠٢ : ١٢-١٣). يُقصد بالتمويل الحقائق والمبادئ العلمية والنظريات المتعلقة بالحصول على المال من مختلف المصادر والاستخدام السليم له من قبل الأفراد والمؤسسات والحكومات (العامري ، ٢٠٠١ : ١). فيعد قرار التمويل من القرارات الإدارية المهمة ، إذ يؤثر على العائد الذي سيحصل عليه المساهمين وكذلك المخاطر التي سيتعرضون لها، وعلى المصرف أن يخطط من أجل تحصيل الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات (العامري ، ٢٠١٣ : ٣٠٨) وتهتم سياسة التمويل بكيفية جمع الأموال وتوفير أفضل عائد للمستثمرين (Watson & Head, 2016: 2) وتهتم سياسة التمويل أيضاً بالإدارة الكفؤة والفعالة للأموال من أجل تحقيق أهداف المصرف وهذا يشمل التخصيص والاستخدام الأمثل للأموال (Watson & Head,2010:2).

يحدد قرار التمويل الطريقة التي من خلالها تحصل المصارف على مصادر الاموال سواء كانت بالملكية فقط او بالدين والملكية ويحدد القرار النسبة لكل مصدر من مصادر التمويل فمزيج الديون وحق الملكية يطلق عليه (هيكل التمويل) (النعيمة و التميمي ، ٢٠٠٩ : ٣٤٩) ويعني ذلك تحديد المزيج المناسب للتمويل من مصادره (الدين والملكية) فالتمويل بالملكية هو احتجاز الارباح واعادة استثمارها أو اصدار اسهم عادية ،وتعتبر مصادر التمويل هذه مهمة لأنها تحدد المخاطرة التمويلية وكلفة رأس المال ،فاذا كانت المصارف تحصل على اغلب تمويلها من القروض المصرفية وتسهيلات الموردين ، فسيؤدي ذلك ارتفاع نسبة الارباح بينما سيولة المصرف ستكون منخفضة بسبب أن كلف التمويل قصيرة الاجل تكون عادة اقل من كلف التمويل طويلة الاجل وبالتالي فإن ربحية المصارف تكون اكبر . بينما القروض قصيرة الاجل يجب سدادها في اجل قريب مما يعرض المصارف الى ضغوط السيولة (الشمري ، ٢٠١٢ : ٤٥٣) وبالنتيجة فإن التمويل هو كل المصادر المهمة والضرورية لإنشاء المؤسسات المالية و ضمان استمرار عملها وسير أنشطتها وكذلك ضمان تداول الاموال ومنح الائتمان والقيام بالاستثمارات وتقديم التسهيلات المصرفية (paramasivan & subramanian, 2009:1-2).

ثانيا - سياسات التمويل

ترتبط سياسات التمويل بإدارة رأس المال العامل وتتضمن إدارة رأس المال العامل مناقشة معمقة للمفاضلة بين العائد والمخاطرة والملازمة لسياسات تمويل رأس المال العامل. وتسمى سياسات التمويل ذات المخاطر العالية والعائد المرتفع بسياسات التمويل الهجومية (العدوانية) Aggressive،

وتسمى سياسات التمويل ذات المخاطر المنخفضة والعائد المعتدل بسياسات التمويل المتحفظة Conservative (Sohail, et ,al,2016:35) وسنوضحها باختصار :

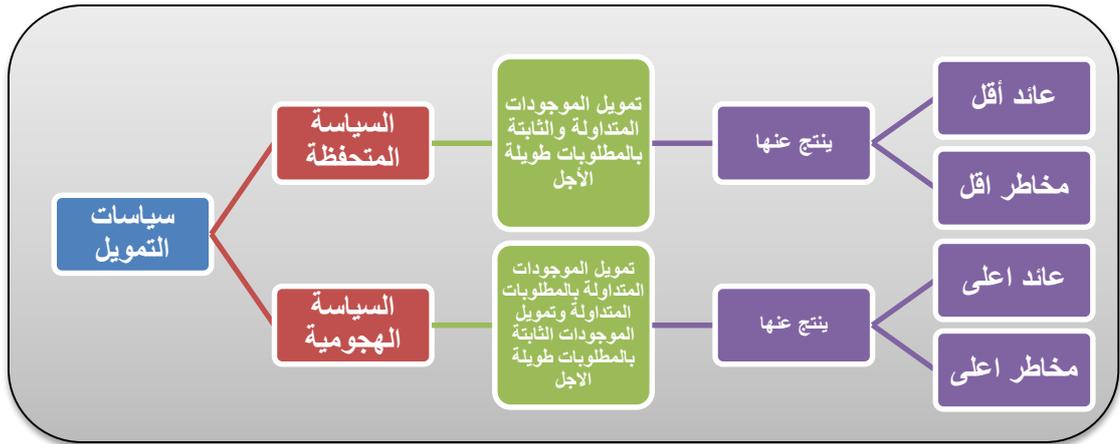
أ. سياسة التمويل المتحفظة

هي السياسة التي تمول من خلالها المصارف جميع موجوداتها المتداولة والثابتة باستخدام مصادر التمويل طويلة الأجل (ALShubiri,2011:41) او عندما توظف المصارف مستوى عالٍ من المطلوبات طويلة الاجل لتمويل موجوداتها المتداولة.(Sohail, et, al , 2016:41) فالسياسة المتحفظة ينتج عنها مخاطر أقل مع عائد أقل نتيجة الاحتفاظ بالأموال وعدم استثمارها (Nabi ,et al , 2016 : 61)

ب. سياسة التمويل الهجومية (العدوانية)

في ظل إستراتيجية التمويل الهجومية تمول المصارف موجوداتها المتداولة بمطلوباتها المتداولة وتمول الموجودات الثابتة بالمطلوبات طويلة الأجل (Kungu& (Gitman& Zutter, 2015:660) et al , 2014:28) ينتج عن هذه السياسة عائد أعلى نتيجة لأستثمار الاموال القصيرة الاجل والطويلة الاجل، وبما أن هذه السياسة تتطلب مقابلة الموجودات المتداولة بالمطلوبات المتداولة قد يكون لدى المصرف في بعض الأحيان مطلوبات قصيرة الأجل أكبر من الموجودات قصيرة الاجل وهذا ما يزيد من مخاطر المصرف (Oloo& Mwangi 2014:446).

والشكل (٢) يوضح سياسات التمويل



الشكل (٢) سياسات التمويل

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات

ثالثاً - مصادر التمويل

أن توفير الأموال في الوقت المناسب والكلفة المناسبة هو الهدف الرئيسي لأي سياسة تمويلية في المصارف. إذ يجب أن تكون سياسة التمويل قادرة على ضمان توفر الأموال الكافية لتلبية احتياجات الاستثمار قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويحدد الهيكل التمويلي مصادر التمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل وتقع على إدارة المصرف مسؤولية تحديد نسبة كل مصدر من مصادر التمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل داخل الهيكل التمويلي لبناء هيكل تمويلي أمثل من حيث تكلفة رأس المال (Goenawan & Wasistha , 2019:21). ويعد أهم أدوار المديرين الماليين هو تحديد كيفية تمويل المصرف أي يتوجب عليهم اختيار المزيح الأمثل من الدين وحق الملكية. ويجب عليهم أيضاً تحديد النسبة المئوية من الأرباح الحالية للاحتفاظ بها وإعادة استثمارها بدلاً من دفعها كمقسوم للمساهمين (Brigham & Ehrhardt, 2014:12) ، وتتمثل مصادر التمويل بالمصارف بشكل عام من (التمويل بالملكية والتمويل بالإقتراض والتمويل بالودائع). تعني التمويل بالملكية هي الاموال المملوكة من قبل المصرف والتي تعمل بمثابة حماية ضد المخاطر والإفلاس مثل الاسهم والارباح المحتجزة والاحتياطيات . بينما يعني التمويل بالإقتراض أن تقترض المصارف الأموال من الاسواق المالية لتلبية احتياجاتها من الاموال وكذلك لزيادة موجوداتها ويكون الإقتراض اما طويل الأجل او قصير الأجل. اما التمويل بالودائع فهي المبالغ المودعة لدى المصرف من قبل العملاء وهي المصدر الرئيسي لأموال المصرف (Shollapur, 2010:21). وسنوضح مصادر التمويل هذه وكما يأتي:

١ - التمويل بالملكية

أ- الأسهم العادية

الأسهم العادية هي أوراق مالية تمثل حصة من الملكية في المصرف (Brentani, 2004:198). والأسهم العادية تتكون من نوع واحد فقط من الأوراق المالية، ويحق لأصحاب الأسهم العادية الحصول على نسبة من أرباح المصرف عندما يتم توزيع هذه الأرباح في شكل توزيعات أرباح، كما يحق لهم الحصول على حصة تناسبية من باقي حقوق الملكية في حالة التصفية (Fabozzi & Markowitz , 2002:122). وأيضاً من الحقوق الأساسية لأصحاب هذه الأسهم التصويت على القرارات التي تهم حياة المصرف مثل انتخاب مجلس الإدارة أو مقترح الاندماج أو الاستحواذ ويتحمل أصحاب الأسهم العادية مسؤولية محدودة في حالة خسارة الشركة تتناسب مع حجم استثماراتهم في المصرف (Abdelraheem & Serajeldin, 2017: 1290).

ب- الأسهم الممتازة

لا تُصدر معظم المصارف الأسهم الممتازة ولكنها شائعة في بعض الصناعات. تمنح الأسهم الممتازة أصحابها امتيازات معينة تجعلهم في مرتبة أعلى من حملة الاسهم العادية ، إذ يتم وعد أصحاب الأسهم الممتازة بتوزيع أرباح دورية ثابتة والتي يتم تحديدها إما كنسبة مئوية أو ك مبلغ ثابت. تعتمد كيفية تحديد الأرباح على القيمة الاسمية للسهم ويتم تحديد أرباح الأسهم الممتازة السنوية كنسبة مئوية من هذه القيمة. غالبًا ما يتم إصدار الأسهم الممتازة عن طريق المؤسسات العامة والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين في معاملات الاندماج والإستحواذ على الشركات والشركات الناشئة التي تحصل أموالها الاستثمارية من شركات رأس المال الاستثماري (Gitman & Zutter, 2015:323-324). وتعرف الأسهم الممتازة على أنها "اوراق مالية هجينة تجمع بين خصائص الأسهم العادية وبين خصائص السندات فهي تشبه الأسهم العادية من حيث ليس لها تاريخ إستحقاق محدد وتشبه السندات من حيث الدفعات الدورية المشابهة لدفعات الفائدة على السندات" (Brigham& Houston , 2015:324) والاختلاف الرئيسي بين حملة الأسهم العادية و الأسهم الممتازة هو الدرجة التي يمكن لحاملها من الحصول على توزيع للأرباح في حال توزيع الأرباح والحصول على رأس المال في حال التصفية أي الأولوية المعطاة لكل فئة في حالة التوزيعات (Fabozzi & Markowitz , 2002:122).

ت- الأرباح المحتجزة

عندما يحقق المصرف أرباحاً هناك طريقتين للتصرف بهذه الأرباح الاولى هي إحتجاز هذه الأرباح داخل المصرف والتصرف بها لاحقاً (عند إتخاذ قرار التوسع في الإستثمار) والثانية هي توزيع الأرباح على المساهمين (Hellstrom & Inagambaev,2012:13). السياسة التمويلية في المصرف تقرر مقدار الأرباح التي سيتم إحتجازها والأرباح التي سيتم توزيعها (Thirumalaisamy , 2013: 40). فالأرباح المحتجزة هي الجزء المتبقي من الأرباح (Shrotriya, 2019:935) والتي يستطيع المصرف استخدامها في تمويل الاستثمارات الجديدة (Bassey, et al , 2016:37).

ث- بيع الموجودات

من مصادر التمويل شائعة الاستخدام في القطاع المصرفي هي مصادر التمويل بالاقتراض ومصادر التمويل بالملكية ومع ذلك هناك مصدر تمويلي آخر غير شائع هو بيع الموجودات غير الأساسية (Non-Core Assets) ويقصد بها الموجودات الفائضة عن الحاجة للاستخدام . تُستخدم مبيعات الموجودات لتمويل الاستثمار والبحث والتطوير (Edmans & Mann ,2019 :3043).

وأشار (Desai & Gupta, 2018:1) إلى السبب وراء تفضيل المساهمين للتمويل من خلال بيع الموجودات على التمويل بإصدار الأوراق المالية هو أن حاملي الأوراق المالية الجدد (ديون - أو ملكية) يصبح لهم الحق بالمطالبة بإجمالي موجودات المصرف (أي في الميزانية العمومية بأكملها) في المقابل فإن مشتري الموجودات لهم الحق بالمطالبة بالموجودات غير الأساسية المشتراة فقط وعندما تسلم هذه الموجودات إلى المشتري فلن يكون له حق آخر في باقي موجودات المصرف.

٢- التمويل بالديون

أ- الاقتراض الطويل والقصير الأجل

أن التمويل بالاقتراض أو التمويل الخارجي هو الأموال التي تولدها مؤسسات أخرى مثل المصارف الأخرى أو المستثمرين في سوق رأس المال (Sobiegraj , 2017:242) ولتنوع المتطلبات المالية قد لا تتمكن المصارف من جمع الأموال عن طريق طرح أسهم جديدة أو زيادة رأس المال عن طريق زيادة القيمة الاسمية للأسهم حتى إذا كان بإمكان المصرف إصدار أسهم جديدة أو زيادة القيمة الاسمية لأسهمه الحالية ، فإن مخططات جمع الأموال هذه نادرًا ما تكون كافية لتلبية الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمصرف. فإذا استنفد المصرف جميع سبل جمع الأموال من خلال الأسهم فسيتم تركه مع خيار الاقتراض (Anebo, 2019:337-338). ويعرف التمويل بالاقتراض " إقتراض المصرف للأموال بفائدة وسيتم سداد المبلغ مع الفائدة في مدة مستقبلية تحدد مسبقاً". (Adeniyi, et al, 2020:241) ويمكن تقسيم مصادر التمويل بالاقتراض إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، التمويل بالاقتراض قصير الأجل له فترة سداد أقل من سنة واحدة، أما التمويل بالاقتراض طويل الأجل له فترة سداد ٥ سنوات أو أكثر (Rossi et al , 2016:3-4). يتم اقتراض الأموال من الأفراد والمصارف ووكالات الإقراض . وقد يكون المبلغ المطلوب ضخماً ولا يمكن تمويله من مصدر واحد أو قد تتطلب المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ضمانا يصعب توفيره وفي بعض الحالات حتى إذا كان المصرف يفي بالإجراءات والمتطلبات الصارمة لضمان السداد لا تكون المصارف والمؤسسات المالية الأخرى راغبة أو قادرة على إقراض كامل مبلغ التمويل اللازم لتشغيل المشاريع كثيفة رأس المال وهنا تنشأ الحاجة إلى التمويل عن طريق السندات (Anebo, 2019:338)

ب- السندات

تلجأ المصارف إلى التمويل عن طريق طرح السندات إذا واجهت صعوبات في الحصول على التمويل من خلال مصادر التمويل الأخرى وقد تكون هذه الصعوبات قانونية تتمثل في عدم السماح للمصرف بإصدار الأسهم الأ وفق متطلبات معينة او قد تكون ناتجة عن عدم ثقة المستثمر المحتمل في مصدر الأسهم (Berceanu & Tomita, 2008:67). فيمكن للمصرف كشركة مساهمة دعوة عامة

الناس لإقراضه المال من خلال طرح السندات و الوعد بسدادها في تاريخ مستقبلي محدد أو إبقاء المستثمر يربح فائدة (من خلال مدفوعات القسيمة) إلى أجل غير مسمى بقدر إستمرار المصرف (Anebo, 2019:338). والسند يقرمديونية المصرف المقترض فأصحاب السندات هم دائنون للمصرف (Anebo, 2019:339). تمويل السندات هو وسيلة تقوم من خلالها المصارف بجمع راس المال دون استخدام اصولها الخاصة او التخلي عن الملكية في شركاتها (Adeniyi ,et al ,2020 :241).

٣- التمويل بالاستئجار

هو شكل من أشكال التمويل يصنف بين قصير إلى متوسط الأجل والذي يشير في جوهره إلى استئجار موجود بموجب عقد متفق عليه يسمى المصرف الذي يستخدم الموجود بالمستأجر بينما يسمى الطرف المالك للموجود بالمؤجر (Watson & Head,2007:136).
ويأخذ التأجير أشكال مختلفة أهمها:

أ- الإيجار التشغيلي

تتميز عقود الإيجار التشغيلي بثلاث ميزات هي

(١) أن يقوم المؤجر بصيانة المعدات المؤجرة وخدمتها ويتم تضمين تكلفة الصيانة في مدفوعات الإيجار.

(٢) مدفوعات الإيجار المطلوبة بموجب عقد الإيجار أقل من التكلفة الكلية للموجود المؤجر (Brigham & Ehrhardt , 2014:772). إذ يتوقع المؤجر استرداد جميع تكاليف الاستثمار بالموجود من خلال مدفوعات تجديد عقود الإيجار للمستأجر نفسه أو من خلال عقود الإيجار اللاحقة للمستأجرين الآخرين أو من خلال بيع المعدات المؤجرة (Brigham& Houston,2009:629).

(٣) عقود الإيجار التشغيلي غالبًا ما تحتوي على شرط يمنح المستأجر فيه الحق بإلغاء عقد الإيجار وإعادة الموجود قبل أنتهاء اتفاقية الإيجار الأساسية وهذا اعتبار مهم للمستأجر لأنه يعني أنه يمكن إرجاع الموجود إذا أصبح قديمًا بسبب التطورات التكنولوجية أو لم يعد هناك حاجة إليه بسبب التغيير في أعمال المستأجر (Brigham& Ehrhardt,2014:772).

ب- الإيجارات المالية أو الرأسمالية

يتم التمييز بين عقود الإيجار التمويلي التي تسمى أحيانا عقود الإيجار الرأسمالية عن عقود الإيجار التشغيلي من حيث أنها (١) لا توفر خدمة الصيانة (٢) غير قابلة للإلغاء أي لا يحق

للمستأجر الغاء عقد الايجار (Brigham & Ehrhardt, 2008:715-716). و (٣) يتم إطفاءها بالكامل (أي أن المؤجر يحصل على مدفوعات إيجارية مساوية إلى السعر الكامل للمعدات المؤجرة بالإضافة إلى العائد على رأس المال المستثمر (Brigham & Daves, 2007:661).

ت- البيع وإعادة التأجير

بموجب ترتيبات البيع وإعادة التأجير يبيع المصرف أحد الموجودات (أرض أو مباني أو معدات) إلى شركة أخرى ويبرم في الوقت نفسه اتفاقية لتأجير الموجود مرة أخرى لفترة محددة بموجب شروط محددة من خلال اتفاقية البيع وإعادة التأجير نلاحظ أن البائع يحصل على سعر الشراء الذي قدمه المشتري وفي الوقت نفسه يتمتع باستخدام الموجود (Ehrhardt & Brigham 2011: 735).

٤- التمويل بالودائع

تُعد الودائع شريان الحياة الذي يمد المصارف بالأموال من أجل تنفيذ استثماراتها المختلفة، وتعد المصدر الرئيس للمصارف لتنمية مواردها المالية. توجد استراتيجيات عدة لتنمية الموارد المالية للمصارف إلا أن المصارف لها مبررات منطقية واقتصادية تفسر تفضيلها للودائع على غيرها من إستراتيجيات تنمية الموارد المالية من أهمها كلفة الودائع المنخفضة قياساً بكلفة رأس المال وكلفة الأرباح المحتجزة وكلفة الإقتراض ، وبتعبير أدق كلفة الودائع تتمثل في فائدتها الصريحة والضمنية التي تدفعها المصارف للمودعين بينما كلفة رأس المال وكلفة الأرباح المحتجزة متمثلة بالفائدة المتوقعة الحصول عليها فيما لو تم الإستثمار بأستثمارات بديلة لها درجة المخاطرة نفسها (بوعبدلي و مرسلي ، ٢٠١٦ : ٤٦). عرف (هندي ، ٢٠٠٠ : ١٤٧) الودائع بأنها "اتفاق بين المصرف والمودع يدفع بموجبه الشخص المودع مبلغاً نقدياً للمصرف بأي وسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بموجبه المصرف بإرجاع هذا المبلغ (كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة) للشخص المودع عند الطلب او عند أنتهاء اجل الوديعة. وعرفها (الحسيني و الدوري ، ٢٠٠٨ : ١٠٥) بأنها المبالغ المصرح بها بأي عملة والتي يودعها الأشخاص لدى المؤسسات المالية والمصرفية والواجبة الدفع عند الطلب او بعد أذار مسبق في تاريخ استحقاق محدد.

وقد عُرِفَت الوديعة بقانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ على أنها (مبلغٌ نقديٌّ يُدفع لشخصٍ سواء أكان مُثبتاً في سجلِّ ام لا للشخص المُستلم للمبلغ بشروطٍ تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حسابٍ آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة إما عند الطلب او بطرف يتفق عليها المودع وذلك الشخص) (قانون المصارف العراقي ، ٢٠٠٤ : ٤).

تعد الودائع من أهم أشكال المدخرات التي تسهم بشكل كبير في دعم الاستثمار وتمويل المشاريع من خلال المساهمة في تكوين رأس المال الثابت لدى المصارف. تتخذ الودائع المصرفية ثلاثة أشكال رئيسة هي الودائع الادخارية والودائع الثابتة والودائع الجارية (Haddawee& Flayyih, 2020:228).

أ- الودائع الادخارية

هي الاموال التي يودعها الافراد او جهات اخرى لدى المصارف، وتعد من الاوعية التمويلية المهمة للمصارف، حيث تُؤمّن هذه الودائع قدرة تمويلية واستثمارية جيدة للمصارف كونها تتسم بالاستقرار النسبي وعدم السحب منها باستمرار (الصطوف و عثمان ، ٢٠١٢ : ٧٨) وأن مساهمة هذا النوع من الودائع تكون منخفضة من بين مصادر الايداع الاخرى ويعود ذلك لأنخفاض معدل الفائدة الممنوح على الودائع وأن إمكانية السحب منها متى يشاء العميل يجعل من الفائدة المدفوعة على هذه الودائع أقل من الودائع الثابتة(Dilley,2008:50).

ب- الودائع الثابتة

أشار (اللامي ، ٢٠١٦ : ٣٦٧) نقلاً عن (شرف و أبو عراج ، ١٩٩٤ : ١٨٤) تمثل هذه الودائع النسبة الأكبر من مصادر تمويل المصارف التجارية وتتكون من الإيداعات الثابتة التي يودعها الأفراد أو جهات مختلفة وهي على نوعين.

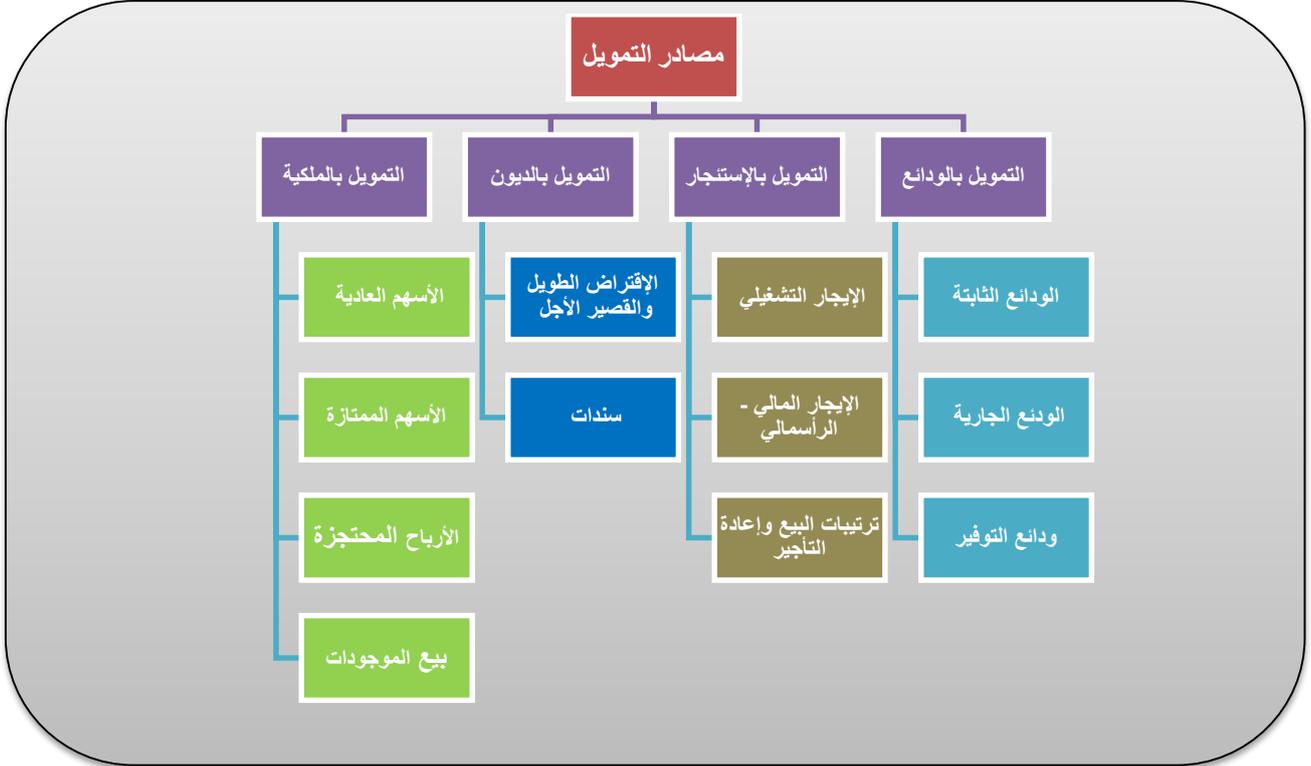
● **الودائع لأجل :** هذا النوع من الودائع لا يلتزم المصرف التجاري بدفعه إلا في موعده المحدد، اي بعد أنتهاء المدة المتفق عليها بين أصحاب الودائع مع المصرف، وهذا يمنح المصرف حرية إقراضها و استثمارها وتحصيل أكبر قدر ممكن من العوائد مقارنة مع الوديعة الجارية الأمر الذي يجعل من المصرف التجاري يدفع لها فائدة بمعدل أعلى تشجيعاً على إكتساب قدر كبير منها (خضور ، ٢٠١٥ : ٣٨٥).

● **الودائع بإخطار :** تتميز هذه الودائع بوجود قيد على عملية السحب منها، وهو ضرورة إخطار المصرف، قبل عملية السحب بمدة معينة الأمر الذي يجعل من قابليتها على السحب أعلى من الودائع لأجل مما يحتم على المصرف الاحتفاظ بسيولة أكبر لمواجهة عمليات السحب، وهذا ما يجعل من فرصة المصرف في توظيفها أقل، وبالتالي أسعار فائدة أقل بالمقارنة مع الودائع لأجل (اللامي ، ٢٠١٦ : ٣٦٧).

ت- الودائع الجارية

الودائع الجارية (تحت الطلب) هي الودائع التي يتم سحبها عند الطلب و لا تُدفع عنها فوائد للمودعين. تحرص المصارف التجارية على الاحتفاظ بجزء كبير منها في صورة سائلة وتوظيف الجزء المتبقي منها في استثمارات قصيرة الأجل قابلة للتحويل الى النقد(Mahfud, 2020:3). (Haddawee& Flayyih, 2020:227). وتعرف الودائع الجارية على أنها "اتفاق بين الشخص المودع والمصرف يودع بموجبه مبلغاً نقدياً لدى المصرف فيكون للمودع الحق في السحب من المبلغ متى يشاء دون اخطار المصرف وذلك بموجب اوامر يصدرها المودع للمصرف ليتم الدفع بموجب هذه الاوامر للمودع او لشخص اخر يحدده المودع في الأمر الصادر من المودع للمصرف او قد يتم الدفع لحامل هذا الأمر (سعيد ، ٢٠٠٦ : ٣٠٩).

وبعد الاطلاع على الادبيات يمكن للباحثة اختصار مصادر التمويل بالمصرف بالشكل الاتي.



الشكل (٣) مصادر التمويل في المصرف

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات

رابعاً - الفجوة التمويلية

١- مفهوم الفجوة

تعد الفجوة من المصطلحات المالية التي غالباً ما يتم استخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لقياس المخاطر التي تواجه المصارف، والفجوة هي احد الاساليب التي تحاول المصارف من خلالها تحديد مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر السيولة من خلال المقارنة بين التغييرات المتوقعة في قيمة الموجودات والمطلوبات (cheng, 2013: 423). تتكون الفجوة نتيجة عدم تطابق التدفقات النقدية الداخلة (والتمثلة بإيراد الفوائد وإيراد الإستثمار بالأوراق المالية وإيراد بيع الموجودات) والاموال المتولدة داخليا والتمثلة بالارباح المحتجزة التي يمكن للمصرف التصرف بها متى شاء والتدفقات النقدية الخارجة المتمثلة برأس المال المستثمر أثناء مزاوله المصرف لأنشطته الاستثمارية (Galizia, 2003:1). وبعبارة اخرى الفجوة تعني عدم تطابق التدفقات النقدية بين مصادر واستخدامات الاموال خلال مدة معينة (Saunders & Cornett, 2015:12). تسعى المصارف جاهدة لسد نقص التمويل وعدم التعرض للضائقة المالية، وبما أن الموجودات والمطلوبات المالية تأخذ الحيز الاكبر في الميزانية العمومية للمصارف وبما أن إيرادات الفوائد هو المصدر الأساس لأرباح المصرف تقوم المصارف بتوجيه جهدها الاكبر نحو إدارة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لغرض تحقيق اكبر قدر من الارباح، وأن الهدف الاساسي من دراسة مفهوم الفجوة وذلك بسبب تأثيرها المباشر على ربحية المصرف وأحد الأساليب البسيطة والسريعة لقياس حساسية الدخل المصرفي من خلال التغييرات في أسعار الفائدة وكذلك تحليل الفجوة (Mishkin & Eakins, 2016:610).

٢- اهمية الفجوة التمويلية

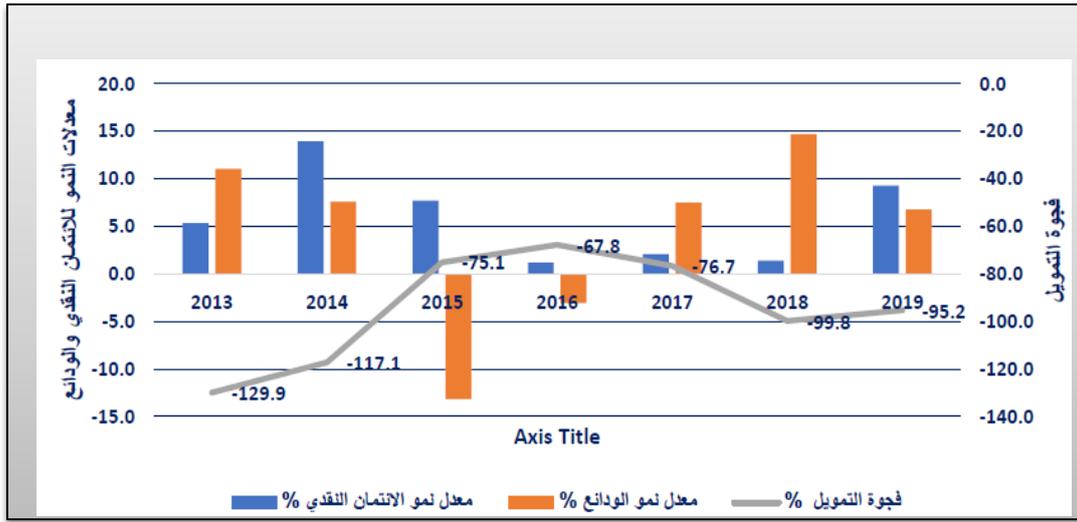
كان ولا يزال موضوع الفجوة التمويلية موضع نقاش في الادبيات المالية وقد ارتبط مفهوم الفجوة التمويلية بأدبيات التمويل من خلال الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المالية في الحصول على مصادر تمويلية طويلة الاجل، فمنذ أوائل القرن الماضي وتحديداً في عام ١٩٢٩ حدثت أسوأ أزمة اقتصادية عالمية، ومن أجل التعامل مع هذه الأزمة شكلت الحكومة البريطانية لجنة المالية والصناعية Committee on Finance and Industry برئاسة ما كميلان (Macmillan) كانت مهمة هذه اللجنة التحقيق في الظروف الاقتصادية للعديد من الصناعات (Li et al , 2016:139) . وبعد قدر كبير من التحقيق والتحليل أكمل ما كميلان ما يسمى بـ "تقرير ما كميلان Macmillan report" عام ١٩٣١ وأشار فيه إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا تواجه صعوبات في التمويل

إذ لم يكن الموردون مستعدين لتقديم الأموال للشركات الصغيرة والمتوسطة لأسباب مختلفة، وبعد نشر هذا التقرير أصبح يُطلق عليها اسم "فجوة ما كميلان" (Lean & Macmillan Gap). (Tucker,2001:44) او ما يطلق عليها الفجوة التمويلية وهي نموذج بسيط تستخدمه المؤسسات المالية لتحليل التدفق النقدي المحاسبي للقيمة الدفترية لإيرادات الفوائد المكتسبة على أصول المؤسسة المالية ومصرفات الفائدة المدفوعة على التزاماتها (أو صافي دخل الفائدة) خلال مدة زمنية معينة (Saunders & Cornett,2011:208). اما من وجهة نظر (بوفرنه واخرون، ٢٠٠٧: ٩٥) فيرى أن مفهوم الفجوة التمويلية هو عدم كفاية التمويل طويل الاجل المتاح للمؤسسات المالية لتغطية المتطلبات او احتياجات التمويل طويلة الاجل مما يؤدي الى الانحراف عن مبدئ الملائمة او التطابق في التمويل ويقصد به التطابق بين اجل التمويل واجل الاصل المستثمر فيه نتيجة المعوقات والصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية في الحصول على مصادر التمويل طويلة الاجل . وقد اشار (حسن، ١٩٩٩، ٤٧٩) في هذا المجال الى أن الفجوة التمويلية تظهر في صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة على احتياجاتها من التمويل طويل الاجل سواء أكانت في صورة راس المال الممتلك او في صورة قروض طويلة الاجل بالإضافة الى القيود التي تفرضها الفجوة على نمو المؤسسات المصرفية والخطر الذي يهدد استمرار وجودها ومن ثم تأثيرها على الاقتصاد ككل. وأن توصيف فجوة التمويل للمؤسسات المصرفية امرا معقدا لأنها تتعلق بعدة جوانب ومنها (schaede ,2005 :149).

- ❖ فيما يتعلق بافتقار المؤسسات المصرفية للأموال المملوكة ويطلق عليها (فجوة ملكية)
 - ❖ فيما يتعلق بافتقار المؤسسات المصرفية للديون ويطلق عليها (فجوة ديون)
 - ❖ فيما يخص الملائمة او التطابق في التمويل فيطلق عليها (فجوة المساواة او التطابق)
 - ❖ ما يتعلق بالظروف التي تحكم المعروض من التمويل في السوق واحتياجات هذه المؤسسات المالية
- بينما عرف (Saunders & Cornett,2012:635) الفجوة التمويلية بأنها " الفرق ما بين متوسط القروض ومتوسط الودائع الاساسية" . وعرفها (Antwi,2015:30) أيضاً بأنها الفرق بين متوسط القروض الأساسية للمصرف ومتوسط ودائعه الأساسية". وعُرفت من قبل (Frankenfield, 2019) بأنها " مقدار الأموال اللازمة لتمويل العمليات الجارية أو التطوير المستقبلي لعمل أو مشروع لا يتم تمويله حالياً بالنقد أو الأسهم أو الديون. يمكن تغطية فجوات التمويل من خلال الاستثمار من رأس المال المُخاطر أو ملائكة الاستثمار، أو مبيعات الأسهم أو من خلال عروض الديون والقروض المصرفية (casu .et al ,2006 :291) .

اما (البنك المركزي العراقي) فوضح مفهوم فجوة التمويل بأنها (الفرق بين الائتمان النقدي والودائع الى الائتمان النقدي وقد اطلق عليها تسمية فجوة الائتمان).

استخدم البنك المركزي العراقي مؤشر فجوة التمويل في تقريره السنوي عام (٢٠١٨-٢٠١٩) وكانت النتيجة هو انخفاض مؤشر الفجوة بين هذين العاملين نتيجة لتحسن الاوضاع الاقتصادية في عام ٢٠١٩ الا أن الفجوة تبقى مرتفعة ومغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع مما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والاقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة. أي ادارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، وأن ارتفاع الفجوة معناه أن المخاطر التي تتعلق بثقة المودعين بالجهاز المصرفي منخفضة (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩: ٣٩) والشكل (٤) يوضح معدلات نمو الودائع والائتمان وفجوة التمويل في القطاع المصرفي العراقي للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٩.



الشكل (٤) معدلات نمو الودائع والائتمان وفجوة التمويل

المصدر: البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي <http://cbiraq.org>

واستنادا الى ما تقدم فإن الباحثة ترى أن فجوة التمويل هي احدى الطرق التي من خلالها يتم قياس مخاطر السيولة وكذلك مخاطر التغييرات في اسعار الفائدة وكيفية تأثير فجوة التمويل على ربحية المصارف ونموها نتيجة المخاطر التي تواجهها المصارف بسبب عدم التطابق بين متوسط القروض الاساسية للمصرف ومتوسط ودائعها الاساسية والذي يؤثر سلبا على ادارة الموجودات والمطلوبات في المصارف ويتوجب على ادارة المصارف أن تخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة.

وتقاس الفجوة التمويلية بالصيغة التالية (Saunders & Cornett,2012:635) .

$$\text{Financing gap} = \text{Average loans} - \text{Average deposits} \dots (1)$$

فجوة التمويل Financing gap
متوسط القروض Average loans
متوسط الودائع Average deposits

إذا كانت فجوة التمويل موجبة فيجب إيجاد السيولة اللازمة لتمويل الفجوة ويمكن أن نحصل على هذا التمويل إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق تصفية الموجودات، وإذا كانت فجوة التمويل سالبة فيجب على إدارة المصرف البحث عن فرص استثمارية جديدة لاستثمار الاموال الفائضة (Saunders & Cornett,2018: 365). والجدول (٢) يوضح نتائج الفجوة التمويلية.

الجدول (٢) نتائج الفجوة التمويلية

النتيجة	نوع الفجوة
يجب على المصرف البحث عن السيولة لسد الفجوة .	موجبة
يجب على المصرف البحث عن فرص استثمار جديدة لاستثمار الاموال الفائضة .	سالبة

المصدر من إعداد الباحثة إستنادا إلى (Saunders & Cornett,2018, p. 365)

أما متطلبات التمويل فيقصد بها فجوة التمويل مضافاً إليها الموجودات السائلة للمصرف (Saunders & Cornett,2015:624)

$$\text{Financing gap} = -\text{Liquid assets} + \text{Borrowed funds} \dots (2)$$

الموجودات السائلة Liquid assets
الاموال المقترضة Borrowed funds

يمكن إعادة صياغة هذه العلاقة بالصيغة التالية (Saunders & Cornett,2008:503).

$$\text{Financing gap} + \text{Liquid assets} = \text{Financing requirement (borrowed funds)} \dots (3)$$

Financing requirement متطلبات التمويل

وكلما كُبرت فجوة التمويل (أي متوسط القروض أكبر بكثير من متوسط الودائع)، زادت احتمالية مواجهة المصرف لمخاطر السيولة، ما لم تتمكن موجودات السيولة السائلة وهي (النقدية، والأرصدة المحتفظ بها والاستثمار في الأوراق المالية) من تحجيم الفجوة (Tis,2018: 14). وغالبًا ما تفضل المصارف الحصول على الاموال عن طريق الودائع الاساسية وذلك لكونها ودائع مستقرة وثابتة أي هناك احتمال ضعيف لسحب الودائع من قبل العملاء في حالة ارتفاع فوائد الاستثمارات المالية الاخرى أي أن مرونتها المالية منخفضة، وتشمل الودائع الاساسية (حسابات الودائع الجارية، حسابات ودائع التوفير وحسابات ودائع سوق المال وشهادات الایداع الصغيرة) وتعد الودائع الاساسية مصدر اكثر امانا واستقرارا للمصارف ويكون اقل كلفة من المصادر الاخرى مقارنة بتمويل الجملة (الاقتراض المؤسسي) (المياحي، ٢٠١٩: ٣٥).

ومن أجل الحصول على نسبة فجوة التمويل (The Financing Gap Ratio) يتم قسمة فجوة التمويل على إجمالي الموجودات وفي هذه الدراسة سيتم تطبيق نسبة فجوة التمويل على النحو الذي اقترحه (Saunders & Cornett,2018 :366) (Antwi ,2015 :30) يتم حساب نسبة فجوة التمويل على النحو الاتي.

$$\text{financing gap ratio} = \frac{\text{Average loans} - \text{Average deposits}}{\text{total assets}} \dots (4)$$

financing gap ratio نسبة فجوة التمويل

Average loans متوسط القروض

Average deposits متوسط الودائع

total assets اجمالي الموجودات

تُؤخذ القيم النسبية بدلاً من القيم المطلقة في الاعتبار عند قياس مخاطر تدفق الاموال (سيولة المصرف) وتشير نسبة فجوة التمويل السالبة إلى مخاطر سيولة منخفضة بينما اذا كانت نسبة فجوة التمويل موجبه تزداد مخاطر السيولة ومن المتوقع أن المصارف التي لديها نسبة فجوة تمويل مرتفعة سوف تستخدم الكثير من أموالها النقدية مما يؤدي الى زيادة كلف التمويل وتقل ربحية المصرف ولتقليل من مخاطر السيولة تقوم ببيع الموجودات السائلة او اقتراض الاموال لسد الفجوة التمويلية (Frankenfield ,2019 :105). وإحدى نسب السيولة المستخدمة كمقياس لمخاطر السيولة هي نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع (NLD) the ratio of net loans to total deposits. يتم احتسابها على أنها نسبة إجمالي القروض (السلف) مطروحًا منها مخصص خسائر القروض إلى

الودائع و كلما ارتفعت النسبة زادت مخاطر السيولة والعكس صحيح وتحسب على النحو الاتي
(Antwi,2015:3).

$$(NLD) = \frac{NetLoans}{total Deposits} \dots(5)$$

(NLD) نسبة صافي القروض الى اجمالي الودائع

Net Loans صافي القروض

Total Deposits اجمالي الودائع

ولغرض تلبية احتياجات السيولة تتم إدارة الموجودات السائلة أو ما تسمى بـ (إستراتيجية تحويل الموجودات) وهي أفضل مدخل لتلبية احتياجات السيولة المصرفية. تتمثل هذه الإستراتيجية بتخزين السيولة في شكل موجودات سائلة غالبا نقد وأوراق مالية قابلة للتداول وعندما تكون هناك حاجة للسيولة يتم بيع الموجودات نقداً حتى يتم تلبية جميع متطلبات المصرف النقدية، وسميت إستراتيجية إدارة السيولة (بإستراتيجية تحويل الموجودات) لأن الأموال السائلة يتم جمعها عن طريق تحويل الموجودات غير النقدية إلى نقد (Matz & Neu 2007:98-100). ومن خلال تطبيق إستراتيجية تحويل الموجودات المصرفية تتبع مخاطر أسعار الفائدة بإدارة التعرض لسعر الفائدة في المصرف. تنشأ مخاطر والمطلوبات تهتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بإدارة التعرض لسعر الفائدة في المصرف. تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من التغيرات المحتملة في عوائد المصارف التي تنجم عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة أيضاً على القيمة الاقتصادية للمصرف إذ تتأثر قيمة موجودات المصرف ومطلوباته وبنود الميزانية العمومية بالتغير في اسعار الفائدة وذلك لتغير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (casu , et al., 2006:291). ويسمى الفرق بين الموجودات والمطلوبات التي تتأثر بأسعار الفائدة في الميزانية العمومية **بفجوة سعر الفائدة** (Meer & Smink, 1993:145). ومن الطرق الشائعة الإستخدام في قياس مخاطر سعر الفائدة هو تحليل "فجوة سعر الفائدة" (casu , et al., 2015:370).

٣- تحليل فجوة سعر الفائدة

تم تبني تحليل الفجوة على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية خلال الثمانينيات عند استخدامه لإدارة مخاطر أسعار الفائدة (Charumathi , 2008:3). والامتدادات لتحليل الفجوة اسعار الفائدة هي تحليل فجوة الاستحقاق وتحليل فجوة المدة.

أ- فجوة الإستحقاق

تشير فجوة الاستحقاق (M Gap) إلى الفرق بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (RSA) والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (RSL) خلال فترة زمنية محددة. إذا كانت المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة فإن الزيادة في أسعار الفائدة (الدائنة) ستقل من أرباح المصرف والعكس صحيح، ويمكن قياسها بالصيغة التالية (casu , et al, 2006:292)

$$M \text{ Gap} = W_{ARSA} - W_{ARSL} \dots (6)$$

M Gap فجوة الاستحقاق

W_{ARSA} المعدل الموزون للموجودات الحساسة لسعر الفائدة

W_{ARSL} المعدل الموزون للمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

تُعرف الموجودات أو المطلوبات على أنها حساسة للسعر إذا تغير التدفق النقدي من الموجودات أو المطلوبات في نفس اتجاه التغيرات في أسعار الفائدة، تسمى نسبة الفجوة في المعادلة السابقة أيضًا بنسبة حساسية الفائدة إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن حساسية الموجودات والمطلوبات مطابقة تمامًا ومع ذلك فإن معظم المصارف لديها فجوة إيجابية لأنها تقترض على المكشوف وتقرض الأموال قروض طويلة الأجل ، وبالتالي لديها موجودات يحين استحقاقها في وقت متأخر عن المطلوبات (casu , et al, 2006:292).

تحليل الفجوة هو أسلوب لإدارة الموجودات والمطلوبات يمكن استخدامه لتقييم مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر السيولة وتقيس فجوة الإستحقاق الفرق بين المطلوبات الحساسة للسعر (RSL) والموجودات

الحساسة للسعر (RSA) في تاريخ معين (بما في ذلك المراكز خارج الميزانية العمومية) عن طريق تجميعها في مجموعات زمنية وفقاً للاستحقاق المتبقي أو فترة إعادة التسعير التالية (Charumathi , 2008:3).

أن الهدف الرئيس من تحليل فجوة الاستحقاق هو تقييم تأثير التغيير في أسعار الفائدة على صافي دخل المصرف من الفوائد وصافي هامش الفائدة (casu , et al., 2006:292). يتم ضرب مقدار فجوة الاستحقاق في تغيرات أسعار الفائدة لمعرفة الدخل يستفيد المصرف من الفجوة الإيجابية إذا ارتفع سعر الفائدة، وبالمثل تعتبر الفجوة السلبية مفيدة خلال فترة انخفاض سعر الفائدة وتقل مخاطر أسعار الفائدة إذا كانت الفجوة قريبة من الصفر (Charumathi , 2008:3). وإذا كان المصرف لديه فرق سالب بين موجوداته ومطلوباته، يتعرض المصرف لمخاطر إعادة التمويل ، أذ أن ارتفاع الأسعار على المدى القصير من شأنه أن يخفض صافي دخل الفائدة للمصرف نظراً لأن لدى المصرف التزامات أكثر حساسية لمعدلات أسعار الفائدة من الموجودات الموجودة في هذه المجموعة. بعبارة أخرى بافتراض حدوث تغييرات متساوية في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات ستزداد مصروفات الفائدة بأكثر من إيرادات الفوائد وإذا كان لدى المصرف فرق موجب بين موجوداته ومطلوباته يُعرض المصرف لمخاطر إعادة الاستثمار وأي انخفاض في أسعار الفائدة خلال هذه الفترة من شأنه أن يخفض صافي دخل الفائدة للمصرف أي أن دخل الفوائد سينخفض بأكثر من مصروفات الفائدة وعلى النحو الآتي (Saunders & Cornett,2011:208-209).

$$\Delta NII_i = (GAP_i) \Delta R_i = (RSA_i - RSL_i) \Delta R_i \dots (7)$$

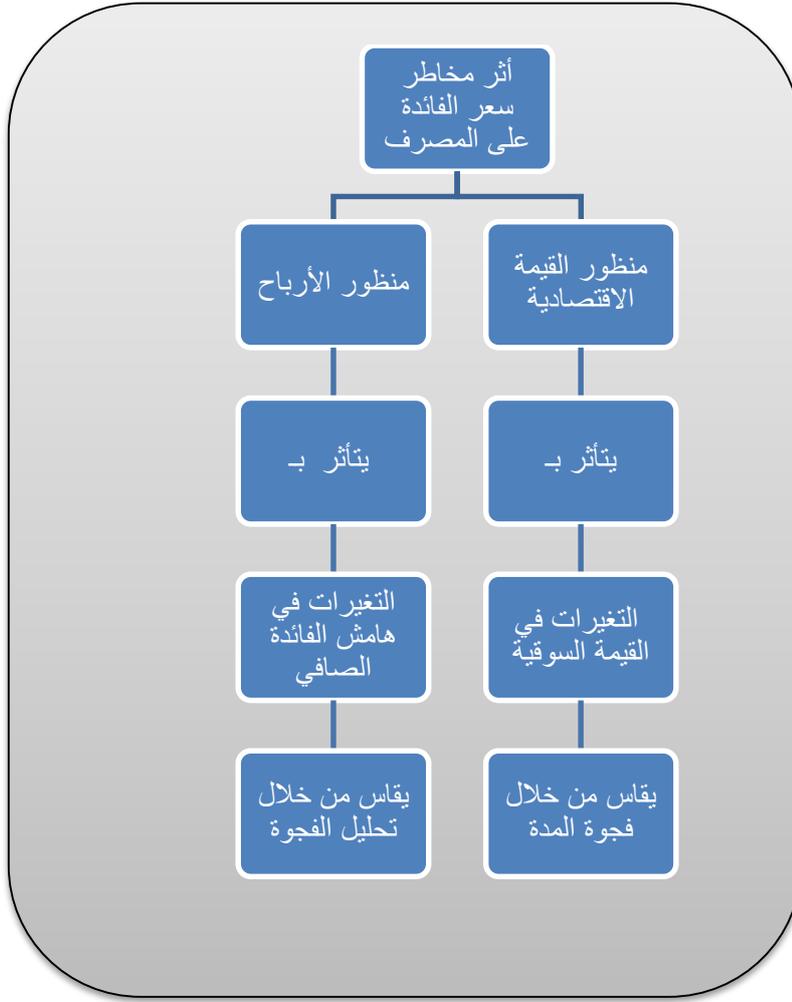
ΔNII_i = التغيير في صافي دخل الفائدة

GAP_i = حجم الفجوة بين القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

ΔR_i = التغيير في مستوى اسعار الفائدة التي تؤثر على الموجودات والمطلوبات

إن مصدر الأرباح الرئيسي للمصرف هو هامش الفائدة الصافي وهو الفرق بين الفوائد المحصلة من التسهيلات الائتمانية والقروض وبين الفوائد المدفوعة على أنواع الودائع والمطلوبات المختلفة وأن أي تغيير في سعر الفائدة في السوق سيؤثر في الفوائد المحصلة والمدفوعة وما يترتب عليه من الأثر على هامش الفائدة الصافي ومن خلال ذلك تبرز أهمية مخاطرة سعر الفائدة بالنسبة للمصرف (النحلة ، ٢٠١٠ : ٩). وكذلك تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على المصرف من

منظورين الاول (منظور الأرباح) والثاني منظور صافي قيمة المصرف (منظور أقيمة الإقتصادية) أن مخاطر سعر الفائدة من منظور الأرباح تُقاس من خلال التغير في هامش صافي الفائدة أما مخاطر سعر الفائدة بمنظور القيمة الاقتصادية فنُقاس من خلال التغيرات في القيمة السوقية (Kumar,2012:14).والشكل (٥) يوضح هذين المنظورين



الشكل (٥) إختلافات وجهات النظر بشأن تأثير سعر الفائدة على المصرف

Source:(Kumar, Gujja Prashanth, Asset liability management data of banks, MBA 3rd semester School of Management Studies ,University of Hyderabad ,2012:15)

ولقياس الأرباح يتم ربط الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (RSA) في كل فترة زمنية بالمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (RSL). وتشير الفجوة الإيجابية إلى أن المصارف لديها موجودات حساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (Prasad & Suprabha, 2014:425)

الفصل الثانيالمبحث الأول الفجوة التمويلية

وبالتالي فإن المصرف حساس جدا لسعر الفائدة فعندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق سيزداد دخل الفوائد أكثر من المصروفات وسيشهد المصرف زيادة في صافي دخل الفائدة وعلى العكس إذا أنخفضت أسعار الفائدة في السوق فسيشهد المصرف انخفاضاً في دخل الفائدة وعندما تكون الفجوة سالبة يعني أن المصرف يحتفظ بموجودات أقل من المطلوبات الحساسة للفائدة خلال الفترة الزمنية التي يتم تحليلها وعندما ترتفع الأسعار في السوق ستزيد مصاريف الفائدة أكثر من الإيرادات مما سيؤدي إلى انخفاض في صافي دخل الفوائد وعلى العكس إذا أنخفضت أسعار الفائدة في السوق فسيشهد المصرف انخفاضاً في مصروفات الفائدة وسيزداد صافي الدخل أما إذا كانت الفجوة صفرية فهذا يعني أن يكون لدى المصرف حجم متساوٍ من الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وفي هذه الحالة لا يكون لتغيرات أسعار الفائدة المتساوية أي تأثير على صافي دخل الفائدة (Anghelache, et al., 2017:70). والجدول (٣) يوضح أثر التغيير في سعر الفائدة على هامش الفائدة الصافي .

الجدول (٣) أثر التغيير في سعر الفائدة على هامش صافي الفائدة

نوع الفجوة	أثر ارتفاع سعر الفائدة على هامش صافي الفائدة	أثر انخفاض سعر الفائدة على هامش صافي الفائدة
الفجوة الموجبة	ارباح	خسائر
الفجوة السالبة	خسائر	ارباح
لا توجد فجوة	لا يتأثر الهامش	لا يتأثر الهامش

المصدر : النحلة، مروان، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، ٢٠١٠، ص ١٥.

ولقياس التغيير في الربحية يتم ضرب فجوة الاستحقاق في التغيير بسعر الفائدة في الفترة وكما في الصيغة التالية (viney& phillips, 2019: 463)

$$\text{Change profit} = \text{Maturity gap} \times \text{change in interest rates} \times \text{period... (8)}$$

Change profit التغيير في الربحية

Maturity gap فجوة الاستحقاق

change in interest rates التغيير في اسعار الفائدة
period الفترة

يؤخذ على تحليل فجوة الاستحقاق ثلاثة عيوب (Lubińska, 2014:27)

- ١- يأخذ في الاعتبار المعاملات الموجودة في دفاتر المصارف فقط في تاريخ التحليل .
 - ٢- يتجاهل فترات الاستحقاق المختلفة للمعاملة في نفس المجموعة (جميع المعاملات التي تقع في نفس المجموعة الزمنية لها نفس المخاطر) .
 - ٣- يفترض أنه سيتم إعادة استثمار / إعادة تمويل الموجودات والمطلوبات في تاريخ الاستحقاق خلال فترة الفجوة (دون تغيير هيكل الميزانية العمومية).
 - ٤- يسمح بتقدير التحركات الموحدة لأسعار الفائدة فقط.
- ولتلافي عيوب هذا التحليل يستخدم أسلوب تحليل المدة

ب - تحليل المدة

تم اقتراح أسلوب تحليل المدة بواسطة (Macaulay 1938) إذ استخدامه لأول مرة لحساب تاريخ استحقاق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وقياس حساسية أسعار السندات تجاه تغيرات أسعار الفائدة. بعد السبعينيات استخدمت العديد من المصارف الغربية تحليل المدة كأداة رئيسية لقياس فترة الاسترداد الفعلية لجميع الأدوات المالية ذات الدخل الثابت وحساسيات أسعار أدوات الدخل الثابت تجاه تغيرات أسعار الفائدة ومنذ تلك الفترة أصبح تحليل المدة أحد أهم الطرق لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية (Ausloos et al., 2020: 615). والمدة هي مقياس لحساسية الموجودات والمطلوبات لسعر الفائدة أكثر دقة من تحليل الاستحقاق لأن المدة تأخذ في الاعتبار وقت دفع جميع التدفقات النقدية وكذلك موعد استحقاق الموجودات و المطلوبات

(Saunders & Cornett,2008:222). وتحسب مدة ماكولي لأي ورقة مالية ذات دخل ثابت تدفع فائدة سنوية من خلال المعادلة التالية (Ausloos , et al, 2020: 615) (Saunders & Cornett,2008:225)

$$D = \frac{\sum_{t=1}^N CF_t \times DF_t \times t}{\sum_{t=1}^N CF_t \times DF_t} = \frac{\sum_{t=1}^N PV_t \times t}{\sum_{t=1}^N PV_t} \dots (9)$$

إذ أن :

$$D = \text{المدة مقاسة بالسنوات}$$

$$CF_t = \text{التدفق النقدي المستلم على الورقة المالية في نهاية الفترة } t$$

$$N = \text{آخر فترة يتم فيها استلام التدفق النقدي}$$

$$DF_t = \text{عامل الخصم} = 1/(1 + R)^t, \text{ حيث } R \text{ هو العائد السنوي أو المستوى الحالي لأسعار الفائدة في السوق.}$$

$$PV_t = \text{القيمة الحالية للتدفق النقدي في نهاية الفترة } t \text{ والتي تساوي } CF_t \times DF_t$$

فإذا أراد المصرف استخدام تحليل فجوة المدة لتحسين قيمة حقوق الملكية مقابل تغيرات أسعار الفائدة فإنه يحسب فجوة المدة صفرًا تمثل فجوة المدة الفرق في القيم السوقية لموجودات ومطلوبات المصرف وتحسب وفقا للصيغة الآتية (Kidwell et al , 2012:654).

$$D_G = D_A - (M_VL / M_VA) \times D_L \dots(10)$$

إذ أن :

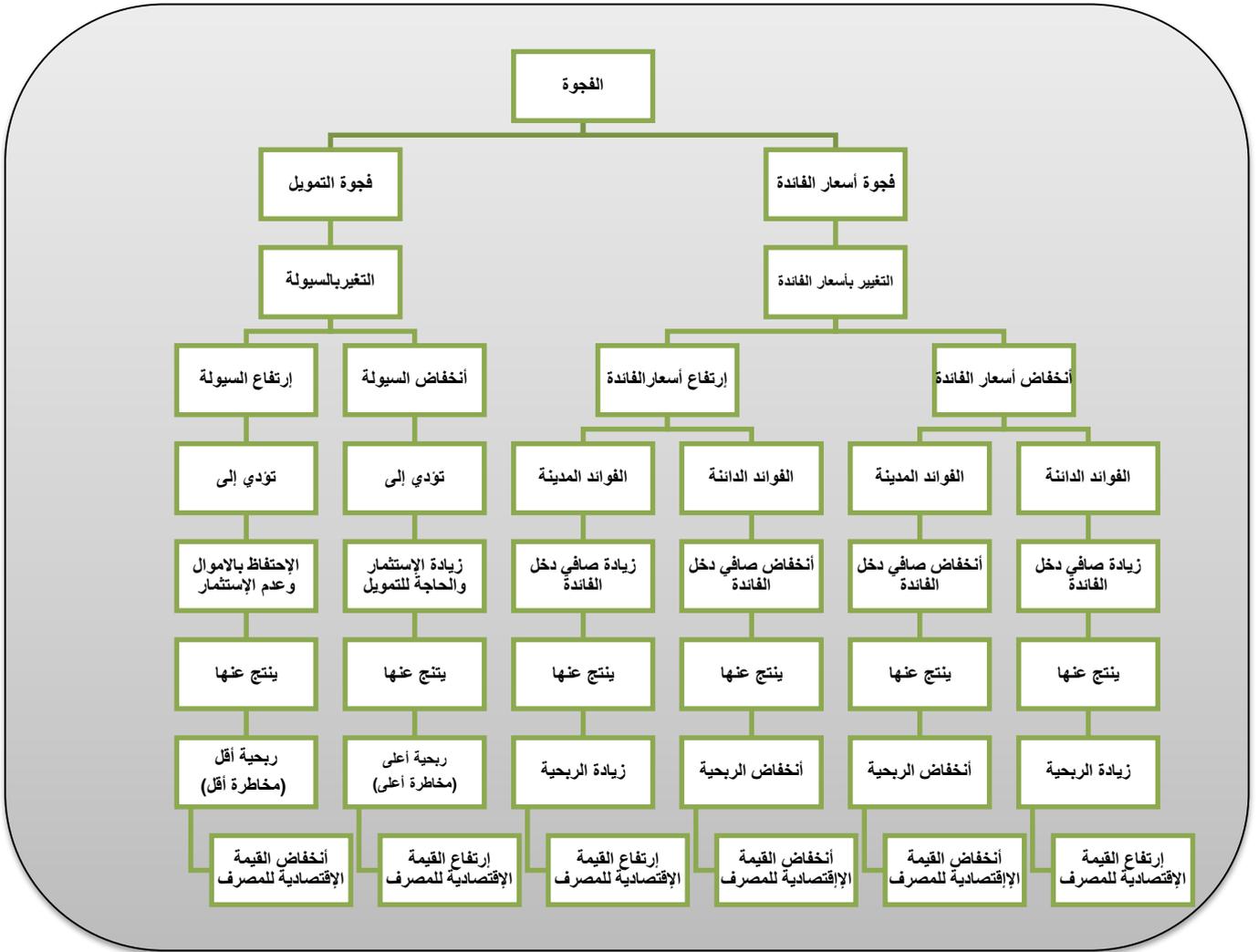
$$D_G = \text{فجوة المدة}$$

$$D_A = \text{المتوسط المرجح لمدة الموجودات}$$

$$D_L = \text{المتوسط المرجح لمدة المطلوبات}$$

فعندما يقوم المصرف بتعديل فترات موجوداته ومطلوباته بالمثل فإن تغيرات أسعار الفائدة تؤثر على قيمة موجوداته ومطلوباته بالمثل مما يترك القيمة السوقية لحقوق الملكية دون تغيير.

إستناداً الى ماتقدم من جهات نظر الكتاب والباحثين تستنتج الباحثة أن سبب فجوة التمويل هو التغير بالسيولة المصرفية وسبب فجوة أسعار الفائدة التغير بأسعار الفائدة وما يتبع ذلك من التأثير على قدرة المصرف على الاستثمار وخلق الارباح وتعظيم قيمة المساهمين (القيمة الإقتصادية للمصرف) فيمكن أن نلخص تأثير الفجوة (فجوة التمويل ، فجوة أسعار الفائدة) على القيمة الإقتصادية للمصرف بالشكل الآتي .



الشكل (٦) أسباب ونتائج فجوة التمويل وفجوة أسعار الفائدة وتأثيرهما على القيمة الاقتصادية للمصرف

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات

الأداء المالي

توطئة :

يعد الأداء المالي من المفاهيم الجوهرية في عالم الاعمال كونه يعطي صورة شاملة وكاملة عن أنشطة المصارف و اعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية وذلك لاعتماده على مؤشرات مالية كلية ويكتسب الأداء المالي المصرفي اهميته من اهمية هذا القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية اذ يعد الأداء المالي الطريق الامثل من اجل البقاء والاستمرار والنمو للمصارف لأنه يعتبر نظاما شاملا للمعلومات الدقيقة والموثوقة وذلك عن طريق مقارنة الأداء الفعلي للأنشطة من خلال مؤشرات معينة لتحديد الانحرافات عن الاهداف المخطط لها والعمل على معالجتها .

أولاً- مفهوم الأداء المالي

الأداء مفهوم شامل ومهم بالنسبة لجميع منظمات الاعمال بشكل عام والمصارف بشكل خاص واختلف الباحثون في تحديد مفهومه بشكل دقيق وذلك بسبب اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسته وقياسه (الزبيدي، ٢٠١١: ٨٩). والهدف من تقييم الأداء هو قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتختلف طرق تقييم الأداء بين المصارف وذلك بسبب اختلاف الغرض من التقييم وطبيعة المستفيدين منه حيث يهتم المساهمون بالربحية بينما يركز المودعون على السيولة وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء من المواضيع التي تزداد اهميتها يوم بعد يوم . يواجه الباحثون في مجال مفهوم الأداء صعوبات وتحديات كثيرة تتمثل في تباين مفهومه وتباين مؤشرات قياسه تبعاً لإختلاف المنظمات في طبيعة عملها واختلف اصحاب المصالح وتنوع اهداف الباحثين (جاسم، ٢٠٠٨: ٤٩:). الأمر الذي ادى الى اختلاف وجهات نظر الباحثين في تحديد مفهومه فمنهم من اعتبره انعكاس لكيفية استخدام المصارف للموارد البشرية والمادية والتكنولوجية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها (Miller, 1990:755) ومنهم من أشار إليه بأنه قدرة المنظمات على تحقيق اهدافها بطريقة كفؤة وفاعلة من خلال استخدام الموارد المتاحة (Daft, 2003:15). وعرفه (Wright al, 1998:259) بأنه النتائج التي ترغب المنظمات في الوصول اليها وتسعى الى تحقيقها. ويعتبره (Wheelen & Hunger, 2000 :231) بأنه " النتائج النهائية لنشاطات منشآت الاعمال وفعاليتها " اما الأداء المالي فيعتبر من اكثر ميادين الأداء استخداما واقدمها لقياس اداء المصارف وذلك لكونه يوضح الوضع المالي للمصارف (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠: ٢٣٤).

وعندما لا تحقق المصارف اداء مالي حسب المستوى المطلوب فذلك يعرضها الى الخطر وعلى النقيض من ذلك فعندما تحقق المصارف اداء مالي جيد فأن ذلك يضمن لها مركز تنافسي قوي ويفسح المجال امامها للتقدم والتطور (الزبيدي، ٢٠١١: ٩٣). والأداء المالي يساعد المؤسسات المالية في تحديد الاموال المطلوبة للتمويل من خلال مؤشرات الأداء المالي (Mireku & et al, 2014: 154). ويعرف الأداء المالي بأنه " الاختلاف في أثر هيكل التمويل وأنعكاس كفاءة سياسات التمويل " (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠: ٢٣٤). وعرفه (المؤمن، ٢٠١٤: ٥٦) بأنه مقياس موجه لتحقيق اهداف المصارف وللوقوف على مستوى الارباح التي حققتها المصارف من خلال العمل على تخفيض التكاليف مقارنة مع المصارف المنافسة الاخرى، كما عرفه (Widagdo & IKa, 2008:98) بأنه مقياس يعتمد على عدة مؤشرات مثل السيولة والربحية والكفاءة لقياس الوضع المالي للمصرف. وعرفه (Essa, 2018: 6) على أنه قياس ربحية المصارف باستخدام مقاييس هوامش الربح. بينما اشار اليه (Thejane, 2017 : 19) بأنه مقياس لمعرفة قدرة الشركة على استخدام موجوداتها في اداء اعمالها لتوليد الايرادات خلال فترة زمنية محددة. وعرفه (Khan, 2015: 4) بأنه المقاييس التي من خلالها تحقق المؤسسات المالية اهدافها الاقتصادية. اما (الكساسبة، ٢٠١١: ٢٧) قال "هو قدرة المنظمات على استخدام الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والمعرفية بالكيفية التي تجعلها قادرة على تحقيق الاهداف التي ترغب في الوصول اليها بكفاءة وفاعلية وتحقيق تطلعات اصحاب المصالح كالعلاء والمستثمرين والموردين والحكومة والمجتمع". فالأداء يعبر عن نجاح او فشل المصارف خصوصاً أن المصارف هي مؤسسات تسعى لتعظيم ثروة المساهمين بدرجة مقبولة من المخاطرة والبحث عن فرص جديدة لزيادة الارباح (Soumadi, 2018 :212). ونلاحظ تباين وجهات نظر الباحثين في التعاريف السابقة فالبعض ينظر للأداء المالي على أنه مرآة عاكسة للنتائج المرغوب تحقيقها في حين ينظر البعض الاخر للأداء المالي على أنه الطريقة التي يتم من خلالها الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وتتظر الباحثة للأداء المالي هو مجموعة من العمليات الفاعلة التي تستخدمها المؤسسات المالية بطريقة كفوة لتنتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتحقيق اعلى عائد وتخفيض التكاليف وتحقيق الاهداف المالية المرجوة وكذلك اعداد الخطط والموازنات المستقبلية بالإضافة الى ذلك يعتبر الأداء المالي من وسائل الرقابة على نشاط المصرف .

ثانيا - أهمية الأداء المالي

يعدّ الأداء المالي واحد من اهم مقاييس أداء منشآت الاعمال أيًا كانت طبيعة اعمالها وقد استخدم الباحثون في قياسهم الأداء المالي العديد من المقاييس والمؤشرات المالية مثل نسب السيولة والربحية ونسب الرافعة المالية وادارة المديونية ونسب تقييم الاوراق المالية ونسب النمو اما افضل مقياس للأداء المالي يعتمد على نوع المصرف الذي يتم تقييمه والهدف من التقييم (Ross, 2008: 55). وتبدو اهمية الأداء المالي واضحة عندما تحقق المؤسسات المالية اداء مالي جيد فأن ذلك يعد مؤشر واضح ومهم على مدى نجاح المؤسسات وبالعكس عندما يكون الأداء المالي ضعيف فأن ذلك يعكس فشل المؤسسات المالية ولذلك يعد الأداء هدفا اساسيا للمؤسسات المالية (Eccles, 1991: 133). وكذلك تبرز اهمية الأداء المالي في قدرة المصرف على تحقيق فائض من الأنشطة لأجل مكافأة عوامل الأنتاج وقد وصف الأداء المالي المصرفي من خلال ثلاثة أبعاد البعد الاول يتعلق ب أنتاجية المصرف وكيفية تحويل المدخلات الى مخرجات بكفاءة وفاعلية أما البعد الثاني يتعلق بالربحية وهو الفرق بين الارباح والكلف والبعد الثالث يتعلق بالقيمة السوقية ويقصد به تجاوز القيمة السوقية للمصرف القيمة الدفترية (Nissim, Youg, 2010 :4).

وقد بين (شيتور، ٢٠١٤: ٥٢) اهمية الأداء المالي وعدّها اداة تحفيز وتساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها وكذلك يعتبر الأداء المالي اداة لسد الثغرات ومواجهة المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات المالية حيث تعد المؤشرات المالية دليل على معرفة الصعوبات المالية للمؤسسة وتعتبر عامل مهم لتشجيع العاملين والادارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق نتائج افضل من سابقتها بالإضافة لذلك فأن عملية تقييم الأداء في اغلب المصارف تحظى بأهمية كبيرة سنوضحها في النقاط الآتية (رباط، ٢٠١٩: ٦١).

- أ- يوضح تقييم الأداء المالي قدرة المصارف على تنفيذ ما هو مخطط له من اهداف.
- ب- أن عملية تقييم الأداء تساعد في الكشف عن التطور الذي يحققه المصرف اثناء مسيرته.
- ت- أن الأداء يظهر الوضع الاستراتيجي في البيئة التي يعمل فيها المصرف .
- ث- يساعد تقييم الأداء على تحديد التناغم والأنسجام بين الاستراتيجيات والاهداف الموضوعية.
- ج- عملية تقييم الأداء توضح كفاءة المصرف في استخدام مواردها المتاحة.
- ح- تقييم الأداء المالي يوضح مساهمة المصرف في عملية التنمية الاقتصادية بما يعود بالنفع على الاقتصاد المجتمع.

خ- يقدم الأداء صورة متكاملة للمستويات الادارية عن طبيعة اداء المصرف والدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني .

د- أن عملية تقييم الأداء تشجع على المنافسة بين جميع اقسام المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيها .

ثالثا- مؤشرات الأداء المالي

يعتبر تحليل النسب المالية واحد من اهم الادوات لفهم الاتجاهات والأنشطة والنتائج المالية المتوقعة ولأن الهدف النهائي للمصارف التجارية أو أي مؤسسة مالية هو تعظيم القيمة لذلك سوف تصمم استراتيجياتها وأنشطتها لتحقيق هذا الهدف فظلا عن ذلك توجد اهداف مهمة وضرورية اخرى للمصارف مثل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية (Ongore & kusa, 2013: 239). فالأداء المالي يبين الوضع المالي السابق للمصرف وهو مؤشر دقيق للمستقبل وأن استخدم النسب او المؤشرات المالية للتنبؤ بمستوى الربحية وتحليل الأداء المالي العام يمكن المصرف من اجراء التعديلات على العمليات المخطط لها لتحقيق الاهداف المالية قصيرة الاجل أما افضل مقياس للأداء المالي فيعتمد على نوع المصرف المراد تقييمه والهدف من التقييم (Gitman ,2012 :143) .

ومن أهم مؤشرات الأداء المالي هما الربحية والسيولة وهما هدفان متلازمان وبنفس الوقت متعارضان حيث ينشأ التلازم بين الربحية والسيولة من اهمية تواجدهما في أي مؤسسة مالية واستمرارها وديمومتها فمهمة السيولة هي لتفادي خطر الافلاس والتصفية بالإضافة الى خلق الثقة لدى الدائنين والمودعين بقدرة المؤسسات المالية على الايفاء بجميع التزاماتها وتعتبر الربحية مهمة في الاستمرار بالنمو والبقاء ، أما فيما يخص التعارض بينهما فيأتي من كون الزيادة في احدهما سيكون على حساب انخفاض الاخر وتعني السيولة توفر النقد وشبه النقد بينما الربحية تتطلب الابتعاد عن النقد وشبه النقد . و اشار (Obuya,2017 : 222) الى أن مؤشرات الأداء المالي هي مقاييس الاستخدام الامثل للموارد المالية في المؤسسات من اجل تحقيق اكبر قدر من الارباح والثروة ويتم تنفيذ المهام المالية والنقدية من الحسابات او الميزانية العمومية بشكل دوري لكشف الارباح والخسائر للمؤسسات المالية لقياس مدى نجاح اعمالها.

أ- مؤشرات السيولة

١- مفهوم السيولة وأهميتها

السيولة liquidity في المعنى العام تعني النقدية cash money اما في معناها الفني فتعني السيولة قابلية تحويل الاصل الى نقد بسرعة وبدون خسائر فهي بهذا المعنى ذات مفهوم تعبر عن العلاقة بين النقدية والاصل وسهولة وسرعة تحوله الى نقد بدون خسائر وبين الالتزامات التي يجب الوفاء بها (عبد الحميد، ٢٠٠٠: ٢٣٠) (Brealey, et al, 2009:42). والسيولة هي مجموعة من المؤشرات او النسب التي تقيس قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية قصيرة الاجل في تاريخ استحقاقها (Lasher, 2008 :83). وتعتبر هذه النسب مهمة جدا لأداره المصارف من اجل الحفاظ على سمعتها وذلك عن طريق امتلاكها نقد سائل لمواجهة سحب الاموال من قبل المودعين من خلال توفير جزء من مواردها فعند اشاعة عدم توافر سيولة كافية في أي مصرف فإن ذلك سيؤدي الى زعزعة ثقة المودعين لديه وبالتالي يؤدي الى افلاسه (Megginson et al, 2012: 40). فالسيولة هي نسبة المطلوبات النقدية الى مجموع الموارد اذ من خلالها يستطيع المصرف في الوقت المناسب من الحصول عليها وبالكمية المطلوبة وذلك من خلال قدرة المصرف على التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومدى تأثيرها على الملاءة المالية للمصرف. وبصورة عامة تركز سيولة المصرف على قاعدة التوازن بين هيكل استحقاق المطلوبات وهيكل استحقاق الموجودات بما يضمن عدم حدوث ضغوط تمويلية أنية او مستقبلية (Rose, 2013 :41) اما (Ibe) فقد اشار الى السيولة بأنها قدرة تحول الموجود الى نقد او السهولة في تحويل أي اصل الى نقد وبيع بسعر سوقي عادل (Ibe 2013:38), بينما وضح (Edem, 2017:148) أن المصرف يعتبر سائلا اذا استطاع أن يخزن الاصول السائلة والنقد الكافي مع قدرته على جمع الاموال بسرعة من المصادر الاخرى ليتمكن من الايفاء بالتزامات السحب والالتزامات المالية الاخرى في الوقت المناسب. وأشار (Howells & Bain, 2000:8) إلى أن هناك ثلاثة ابعاد للسيولة يجب مراعاتها الاول والاهم هو الوقت (ويعني مدى سرعة تحويل الموجود الى نقد) والثاني هو الكلفة (وتعني الخسارة او التضحية المالية التي قد تواجه عملية التحويل الى نقد) والثالث هو المخاطرة (وتعني احتمالية هبوط قيمة الموجودات المراد تحويلها الى سائلة). بينما ذكر (Rose, 1999:347) أن الاعتماد على هذه الابعاد الثلاثة تمكن المصارف من ضمان توفير سيولة كافية عن طريق امتلاكها الكمية المناسبة منها او من خلال الاقتراض وبيع الموجودات .

بينما اوضح (casu, 2006:266) أن مخاطر السيولة تظهر في الميزانية العمومية بوضوح وتزداد في حالة عدم التطابق بين حجم واستحقاق الموجودات والمطلوبات مما يؤدي الى عدم قدرة المصارف

على تلبية المتطلبات وفي حالة لم تتمكن المصارف من تلبية طلبات المودعين فعندئذ يفقدون الثقة بالتعامل مع هذه المصارف ويندفعون الى سحب الاموال .

وللتخفيف من شدة مخاطر السيولة تقوم المصارف باحتجاز الموجودات السائلة لعدة اسباب هي:
(casu ,2012:279)

- ١- تقدم اشارات للسوق بأن ادارة المصارف لديها القدرة والكفاءة في ادارة عمل المصرف.
- ٢- زيادة الثقة لدى المودعين بأن المصارف قادرة على تسديد التزاماتها المرتبطة بسحب الودائع
- ٣- تجنب بيع الموجودات الذي يسبب خسائر في قيمتها .
- ٤- قبول جميع طلبات الاقتراض المربحة لاسيما المودعين الدائمين للمصرف.
- ٥- التقليل من الاقتراض من البنك المركزي .
- ٦- عدم تحمل تكاليف الاقتراض من المصارف الاخرى عند حاجة المصرف للنقد.

أن الازمة المالية التي حدثت ما بين (٢٠٠٧ الى ٢٠٠٩) سببت قلق متواصل للمراقبين الماليين بشأن المصارف وقد توصلوا في اتفاقية لجنة بازل ٣ الورقة الخاصة بالسيولة الى عدة فقرات اهمها.

❖ ادخال معايير نوعية جديدة خاصة بإدارة السيولة تتطلب من المصارف الاحتفاظ بمزيد من الاحتياطات ومنها الموجودات السائلة والنقد لمواجهة الازمات المالية المستقبلية (Chowdhury & Zaman ,2010 :1)

❖ ادخال معايير سيولة كمية جديدة تشمل نسبة تغطية السيولة ونسبة السيولة الهيكلية على المدى الطويل (صافي نسبة التمويل المستقر).

❖ أن فترة الملاحظة بدأت في ٢٠١١ اما بخصوص المعايير الكمية تم تنفيذها في عام ٢٠١٥ (نسبة تغطية السيولة) و(نسبة التمويل المستقر) في ٢٠١٨.

❖ يعد هذا اطارا عالميا يتم استخدامه من لدن السلطات التنظيمية الوطنية في وضع معايير تنفيذ محددة للمصارف المشمولة (1: 2012, Basel).

٢- مؤشرات قياس السيولة

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس السيولة ولاغراض الدراسة سوف تستخدم الباحثة المؤشرات الآتية.

١- نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة الى قدرة المصارف في مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل عن طريق الارصدة النقدية الموجودة في المصارف والبنك المركزي والمصارف الاخرى وبهذه الحالة تتجنب الضائقة المالية والوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة في مواعيدها وتحسب هذه النسبة بالمعادلة الآتية (Saunders & cornett ,2018 : 369).

$$\text{Cash balance ratio} = \frac{\text{Cash assets}}{\text{deposits}} \dots (11)$$

Cash balance ratio : نسبة الرصيد النقدي

Cash assets : الموجودات النقدية

Deposits : الودائع

ويتضح من المعادلة اعلاه أنه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي ارتفعت قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها المحددة اي أن العلاقة طردية بين السيولة والرصيد النقدي ولكنها تؤثر في ربحية المصرف.

٢- نسبة التداول

يتم حساب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة وتستخدم هذه النسبة لقياس إمكانية المصارف على تسديد التزاماتها المالية قصيرة الاجل والمستحقة تجاه المودعين والدائنين ويتم ذلك من خلال تحويل موجوداتها المتداولة الى نقدية سائلة لسداد الالتزامات المستحقة وتكون بالصيغة الآتية (Brigham & Houston ,2019:108).

$$\text{Current ratio} = \frac{\text{Current assets}}{\text{Current liabilities}} \dots (12)$$

Current ratio : نسبة التداول
Current assets : الموجودات المتداولة
Current liabilities : المطلوبات المتداولة

وأن انخفاض نسبة التداول يعني أن المصارف تواجه صعوبات في تسديد التزاماتها في حين يشير ارتفاع هذه النسبة عموماً أن المصارف لديها مركز سيولة قوي ولديها الكثير من النقد والمبالغ المستحقة القبض وهذا يعني عدم إدارة هذه الأصول بكفاءة.

٣- النسب السريعة

النسب السريعة تقيس قدرة المؤسسات المالية على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وذلك من خلال طرح المخزون وهو الأقل سيولة في الموجودات ويتم حسابها عن طريق خصم المخزون من الموجودات المتداولة ثم قسمة الباقي على المطلوبات المتداولة ويبلغ متوسط النسبة السريعة في الصناعة (٢,٢) ومع ذلك إذا كان من الممكن تحصيل الذمم المدينة يمكن للمؤسسات سداد التزاماتها الحالية حتى لو كانت تواجه مشكلة في التخلص من مخزونها (Brigham & Houston, 2019).

110)

$$\text{Quick ratio} = \frac{\text{Current assets} - \text{Inventories}}{\text{Current liabilities}} \dots (13)$$

Quick ratio : النسبة السريعة
Current assets : الموجودات المتداولة
Inventories : المخزون
Current liabilities : المطلوبات المتداولة

٤ - نسبة الاحتياطي القانوني

تبين هذه النسبة مدى قدرة الارصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي على الايفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بذمة المصارف في تواريخها المحددة وهذه المبالغ تمثل حجم الاحتياطي القانوني المترتب على ودائع المصرف والتي تدعم الموقف المالي لسداد الالتزامات المالية في الظروف الصعبة والازمات وتكون الارصدة المتوفرة في المصارف عاجزة عن الوفاء بالتزامات المالية وتقاس بالصيغة الاتية (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، : ٩٧).

$$\text{Legal Reserve Ratio} = \frac{\text{Cash in the Central Bank}}{\text{Deposits}} \dots (14)$$

Legal Reserve Ratio : نسبة الاحتياطي القانوني

Cash in the Central Bank : النقد لدى المصرف المركزي

Deposits : الودائع

ب - مؤشرات الربحية

١ - مفهوم الربحية وأهميته

تعد الربحية واحدة من اهم العوامل الاساسية في قياس مستوى الأداء في المؤسسات المالية فهي توضح قوة المركز المالي للمصرف وقدرته على تجنب الخسائر وبالتالي الحفاظ على قيمة المساهمين من الأنخفاض (Haque,2014: 7). فالربحية تعتبر ضرورية للمنظمات المصرفية من اجل استمرار نشاط المصرف وكذلك تحقيق مطالب المساهمين بالحصول على عوائد مجزية ويجب الا تكون الربحية العالية على حساب سلامة النظام المصرفي او سمعة المصرف نفسه او جودة الخدمات (ponce, 2013 :3). وأشار (Zhang) الى الربحية هي قدرة المصارف على تحقيق اقصى قدر من الارباح وهي تبين قوة اداء المصارف من خلال الربحية وتحديد قدرة المصارف على التطور وتحسين الجودة وتحديد المشاكل وايجاد الطرق لحل هذه المشاكل من اجل تحسين كفاءة المصرف (Zhang& Wen,2017: 2)

أن الربحية مقياس ذو اهمية وموثوقية لأنها تعطي مؤشرات على قدرة المصارف على رفع مستوى دخلها ويعتبر معدل الربحية وكذلك حجم الارباح هي مؤشرات الكفاءة في توزيع موارد المصرف

وقدرته على تحقيق كسب الارباح بالإضافة الى أنه يركز على الكفاءة الادارية للمصرف وكذلك تساعد الربحية على زيادة رأس المال من اجل البقاء والنمو ومواجهة خسائر القروض وتساعد على توفير عوائد المستثمرين (Monea, 2011 : 203). والربحية في هيئة الارباح المحتجزة تعتبر احد المصادر الرئيسية في زيادة حق الملكية ويعتمد النظام المصرفي السليم على المصارف الربحة والتي تحتفظ برأس المال الكافي وهي بهذا المفهوم تعتبر اداة او مؤشر تكشف المركز التنافسي للمصرف في الاسواق المصرفية وجودة وكفاءة ادارتها بالإضافة الى أنها تسمح للمصارف بالاحتفاظ بنسبة مخاطرة معينة وتوفر الغطاء ضد المشاكل قصيرة الامد (Greuning & Bratanoric, 2009 :100)

يمكن تقسيم اهمية ربحية المصارف على نوعين من المستويات (المستوى الكلي والمستوى الجزئي) للاقتصاد فعلى المستوى الكلي فإن القطاع المصرفي النشط والسليم قادر على مواجهة الصدمات السلبية وتعزيز استقرار النظام المالي، اما على المستوى الجزئي فإن تحقيق الارباح يعتبر الهدف الاساسي للمنظمات المصرفية القادرة على المنافسة وأن الغاية الاساسية لإدارة المصارف هو تحقيق الربحية التي هي بالأساس تعظيم قيمة المساهمين ويمكن قياس الربحية من خلال مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بالربح الاستثماري او الربح التشغيلي وأن من اشهر مقاييس الربحية تلك التي تقيس مدى كفاءة المصارف باستخدام الموجودات ومدى كفاءة ادارة المصارف في ادارة عملياتها (Ross et al, 2017 :62). اشار (Gitman & Zutter, 2012: 79) بأن هناك عدة مقاييس للربحية تمكن المحللين من تقييم ربح المؤسسات المالية فيما يتعلق بمستوى معين من المبيعات ومستوى معين من الاصول او استثمارات المالكين، وبدون ارباح لا تستطيع الشركة استقطاب رؤوس الاموال الخارجية وتولي الادارة والملاك والدائنون اهتماما وثيقا لزيادة الارباح نتيجة للأهمية الكبيرة التي يوليها السوق للأرباح.

٢- مؤشرات قياس الربحية

تعد نسب الربحية مؤشر لكفاءة المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص وتستخدم كمقياس للأرباح الناتجة عن عمل المصارف خلال مدة زمنية معتمدة على مستوى رأس العامل والموجودات والقيمة الصافية ونصيب الاسهم من الارباح اذ تشير نسب الربحية الى قدرة المصارف على كسب الارباح وتعد كمؤشر لنمو والبقاء لذلك كان هنالك اهتمام واضح وكبير في نسب الربحية حيث توضح قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها ولأنها تشير الى زيادة معدل العائد على استثمارات المساهمين (Dahmash, 2012:116).



هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس الربحية ولأغراض الدراسة ستستخدم الباحثة المؤشرات التالية:

١- معدل العائد على حق الملكية (ROE)

توضح هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال اموال المساهمين وقدرة المصارف في توليد الارباح للمساهمين. وأن ارتفاع مؤشر العائد على الاستثمار يوضح كفاءة وفاعلية المصارف في استثمار اموال المساهمين وتعتبر ذات اداء جيد (Brealey, et al, 2017: 746) ، وفي بعض الأحيان يسمى (ROE) العائد على القيمة الصافية ويشير الى معدل العائد على استثمارات المساهمين ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل الى إجمالي حقوق المساهمين او حق الملكية وتكون بالصيغة الاتية (Casu, et al, 2015:282).

$$ROE = \frac{\text{net income}}{\text{total equity}} \dots (15)$$

ROE : معدل العائد على حق الملكية

net income : صافي الدخل

total equity : إجمالي حق الملكية

وكلما زاد مقدار صافي الدخل الى حق الملكية دل ذلك على قدرة المصارف في توليد الارباح لكل وحدة من حقوق المساهمين (Madura, 2015: 42).

٢- معدل العائد على الموجودات (ROA)

تمثل نسبة العائد الى الموجودات هي النسبة المئوية للأرباح التي يحققها المصرف بالنسبة الى إجمالي الموجودات (مواردها الاجمالية) وهي النسبة التي تقيس مبلغ الربح الذي يحققه المصرف مقسوم على الموجودات ويشير العائد الى الموجودات الى الربحية على موجودات المصرف بعد استبعاد الضرائب وكافة المصاريف (Van horne & wachowicz, 2005 :150). ويوضح (ROA) قدرة الإدارة في الحصول على ودائع بكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الأكثر أنتشارا في قياس الأداء المالي للمصارف ومن خلاله يوضح

إمكانية ادارة المصارف على تحقيق ربحيه عن كل مبلغ من قيمة الموجودات التي تمتلكها المصارف بالإضافة الى أنه يعد مؤشر مهم جدا عن الأداء المالي للمصارف وكفاءته الإدارية وبين مدى كفاءة الادارة في استثمار الموجودات لتحقيق الارباح (1: 2009, Badreldin). وكلما ارتفع معدل العائد الى اجمالي الموجودات دل ذلك على كفاءة الادارة في سياستها الاستثمارية والتشغيلية ويحسب من خلال المعادلة الآتية (81: 2012, Gitman & Zutter).

$$ROA = \frac{\text{net income}}{\text{total assets}} \dots (16)$$

ROA	معدل العائد على الموجودات
net income	صافي الدخل
total assets	اجمالي الموجودات

٣- معدل العائد على الودائع (ROD)

يعدّ واحد من اهم مقاييس الأداء المصرفي وأفضلها، إذ يوضح هذا المقياس قدرة ادارة المصرف على الاستفادة من ودايع العملاء من اجل توليد الارباح، وكذلك يوضح قدرة المصارف على التنافس على الأموال ويمكن إعتباره كئمن لجذب الودائع ويعتبر مؤشر جيد للإستثمار الناجح من الاموال المتمثلة بالودائع(29: 2010, duefra). وبإمكان المصارف أن تصبح اكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة وبعد ذلك المصارف تشتري الكثير من الودائع مقابل تقديم نسبة عالية بالمشاركة بالأرباح ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة الى اجمالي الودائع ويحسب من خلال المعادلة الآتية (26: 2019, AL Harbi)، (الكروي، ٢٠٠٩: ٥-٦).

$$ROD = \frac{\text{net Income}}{\text{Total deposits}} \dots (17)$$

ROD	معدل العائد على الودائع
net income	صافي الدخل
Total deposits	اجمالي الودائع

القيمة الاقتصادية للمصرف

توطئة

تشتمل إدارة رأس المال على قياس ما يُشارُ إليه بالقيمة الاقتصادية والتي تقيس تأثير التغيير بأسعار الفائدة على القيم السوقية العادلة لموجودات المصرف ومطلوباته. وتشير القيم العادلة إلى التغيير في القيمة الاقتصادية للمصرف وعلى الرغم من عدم انعكاس هذا التغيير في الدفاتر والسجلات المصرفية إلا أنه هذا التغيير في القيمة الاقتصادية يؤثر على قيمة الميزانية العمومية للمصرف. وتؤثر القيم السوقية لموجودات المصرف ومطلوباته ناتج عن التغييرات بحجم التدفقات النقدية المستقبلية والتغييرات في الأسعار التي تؤثر بدورها على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

ويمكن للمصرف استخدام نماذج ادارة الموجودات والمطلوبات لإستخراج القيم العادلة لموجوداته ومطلوباته. وتعدُّ مراقبة التغيرات في القيمة الاقتصادية للمصرف ذات أهمية كبيرة حيث أنها توفر مقياساً شاملاً للمخاطر وتلتقط التأثيرات الهامة على القيمة التي لا يتم عرضها في التقارير المالية والمحاسبية.

اولا - مفهوم القيمة

تعرف القيمة بأنها مقدار التغيير في قيمة إستثمارات المصرف خلال فترة زمنية معينة تُحدده الأسواق المالية (Johnson, 2001:141) و يُستخدم مصطلح القيمة في سياقات مختلفة إعتياداً على تطبيقاته فيتمثل بالقيمة الدفترية **Book value** والتي تعبر عن قيمة الموجودات الظاهرة في الميزانية العمومية للمصرف وتمثل التكلفة التاريخية للموجودات بدلاً من قيمتها الحالية. على سبيل المثال القيمة الدفترية للأسهم العادية للمصرف هي المبالغ التي دفعها المستثمرون في الموجودات مقابل الأسهم وبالتالي هي المبالغ التي إستلمها المصرف عند إصدار السهم (Keown, et al, 2014:226) اما قيمة التصفية **Liquidation value** فهي مجموع المبالغ الذي يمكن تحقيقها إذا تم بيع الموجودات بشكل فردي وليس كجزء من نشاط المصرف أي عند توقف عمليات المصرف وتقسيم موجوداته وبيعها فإن سعر البيع سيمثل قيمة تصفية الموجود (Keown, et al, 2017: 267)، اما القيمة السوقية **Market value** فهي القيمة المقبولة من قبل البائعين والمشتريين في السوق إذ يتم تحديدها من خلال قوى العرض والطلب في السوق حيث يتفاوض المشترون والبائعون على سعر الموجود (Keown, et al, 2020:233). اما القيمة الاقتصادية **Economic value** او القيمة الحقيقية **intrinsic value** وتسمى أيضاً بالقيمة العادلة **fair value** هي قيمة المبالغ التي

يكون المستثمر مستعداً لدفعها مقابل الحصول على الموجود أخذاً بنظر الاعتبار حجم وتوقيت ومخاطرة التدفقات النقدية المستقبلية، أي هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجودات (Levy, Post 2005:493), (Keown, et al, 2014:226) ، وتساعد المقارنة بين القيمة الحقيقية **intrinsic value** والقيمة السوقية **market value** المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري بشأن الموجودات التي سيتم شراؤها أو بيعها، فإذا كانت القيمة الحقيقية للموجود أعلى من القيمة السوقية فسيشتري المستثمر الموجود لأن المستثمر يعرف أن السعر السوقي للموجود سيرتفع ويتحرك باتجاه قيمته الحقيقية، وإذا كانت القيمة الحقيقية للموجود أقل من سعر السوق، فسيقوم المستثمر ببيع الموجود لأن المستثمر يعرف أن السعر السوقي للموجود سينخفض ويقترّب من قيمته الحقيقية (Haritha, et al ,2013:1).

أما القيمة الاقتصادية المضافة **Economic Value Added** فهي الفرق بين صافي ربح المصرف وتكلفة رأس المال الذي استخدم لتحقيق ذلك الربح (Costin , 2017:168). وبعبارة أخرى هي مبلغ الأرباح الذي يفوق الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين والذي يمكن أن يحصل عليه المستثمرون من خلال الاستثمار في فرص استثمارية أخرى ذات مخاطر مماثلة (Geysler & Liebenberg, 2003:107).

أما فيما يتعلق بالقيمة الدفترية فهي تتمثل بحصة كل سهم من صافي موجودات المصرف (أي عند إستبعاد المطلوبات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل) ويتم حساب القيمة الدفترية للمصرف من خلال قسمة صافي موجودات المصرف على عدد أسهمه المملوكة (Abdul djalil,et al ,2016:116) . وتحسب القيمة الدفترية لكل سهم من الاسهم العادية من خلال قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم المتداولة وتمثل حقوق الملكية الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته مقيمة بكلفتها التاريخية (عبد الزهرة وآخرون ، ٢٠١٣ : ١٩٤).

أما في ما يتعلق بالقيمة السوقية فهي تتمثل بأسعار تداول الأسهم في الأسواق المالية وتتحدد إستناداً لمجموعة من العوامل منها (القيمة الدفترية ، العرض والطلب في الأسواق المالية، التضخم ، الأنكماش، التوقعات المستقبلية التي يجريها المحللون الماليون لأوضاع المصرف، المركز المالي للمصرف وغيرها) لذلك من المتوقع أن تتغير هذه القيمة إرتفاعاً وانخفاضاً بسبب تأثيرها بهذه العوامل (Ross et al ,2010:23). وتقاس القيمة السوقية بعدة مؤشرات منها

(١) مؤشر ربحية السهم الواحد **earnings per share (EPS)** وهو مقسوم صافي الدخل على عدد الأسهم المتداولة.

(٢) نسبة السعر إلى الأرباح Price-Earnings Ratio وتمثل سعر السهم الواحد مقسوماً على ربحيته

(٣) نسبة السعر إلى المبيعات Price-Sales Ratio وهي سعر السهم الواحد مقسوماً على مبيعات السهم الواحد (يتم قياس مبيعات السهم الواحد من خلال قسمة المبيعات على عدد الأسهم) (Ross , et al, 2013:65).

(٤) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Market-to-Book Ratio وهي مقسوم القيمة السوقية للسهم الواحد على القيمة الدفترية للسهم الواحد

(٥) نسبة قيمة المصرف إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء Enterprise value to Earnings Before Interest, Taxes, Depreciation, and Amortization (EBITDA) والتي تمثل مقسوم قيمة المصرف على الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء (يتم الحصول على قيمة المصرف من خلال إضافة القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات إلى إجمالي القيمة السوقية للأسهم مطروحاً منها النقدية) (Ross , et al, 2014:64).

أما في ما يتعلق بالقيمة العادلة فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) المعيار رقم (١٥٧) بحث فيه تعريف وقياس القيمة العادلة ضمن إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذ عرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها ذلك السعر الذي سيتسلمه البائع عند بيع أحد الموجودات أو يدفعه عند تحويله لأحد المطلوبات في عمليات منظمة بين الشركاء في السوق في تاريخ القياس (FASB, 2006:2) أما (Needles, Powers, 2011:51) فقد عرفا القيمة العادلة على أنها سعر تبادل المعاملات التجارية الفعلية أو المحتملة بين المشاركين في السوق. وعرفها (Foster, Upton, 2001:2) على أنها "المبلغ الذي يمكن به شراء أو بيع أو تسوية الموجودات أو المطلوبات في معاملة حالية بين الأطراف الراغبة والمشاركة في السوق على أن لا تشمل الظروف غير الطبيعية مثل عملية التصفية. وعرفت من قبل (IRS,2020:2) على أنها المبلغ الذي سيتفق عليه البائع والمشتري عند بيع موجود ما في السوق المفتوحة في حالة عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو أي ظروف محتملة أخرى. أما القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٤) فقد عرفت القيمة العادلة بأنها " تلك القيمة المقبولة والتي يمكن أن يُستبدل بها موجودٌ من قِبَل مشتريٍ وبائعٍ مُطلعين وراغبين في التعامل بنفس سياسة التعامل الغير مباشرة " (القاعدة المحاسبية العراقية رقم ١٤ ، ٢٠٠١ :٢).

أما مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة يعتمد على أعمال الأستاذين (Franco Modigliani) و (Merton Miller) إذ نشر في عام ١٩٦١ بحثهما الموسوم "سياسة توزيع الأرباح والنمو وتقييم

الأسهم" في مجلة الأعمال، أظهرت فيه أن قرارات الاستثمار التي تحقق صافي قيمة حالية موجبة أكثر أهمية من قرارات مزيج هيكل رأس المال من السندات وحق الملكية وإعتبرا أن صافي القيمة الحالية هي المحرك الأساسي لقيمة المصرف وسعر السهم (Grant, 2003:3-4). تم توسيع أفكارهما إلى مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added والتي هي تقدير للأرباح الاقتصادية للمصرف كونها القيمة التي تم تحقيقها بما يزيد عن العائد المطلوب من قبل المستثمرين في المصرف (لأنهم مساهمين وحاملي ديون) (Sabol, Filip, 2017:20-21). وتستند القيمة الاقتصادية المضافة إلى تأكيدين أساسيين.

(١) لا يعدّ المصرف رابحا ما لم يحقق عائداً على رأس المال المستثمر يتجاوز تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال .

(٢) تزداد ثروة المساهمين عندما يتخذ المدراء قرارات تحقق صافي قيمة حالية موجبة للإستثمارات (Grant, 2003:4) .

ويستنتج من ذلك أن القيمة الاقتصادية المضافة ما هي إلا أسلوب مطور عن (مؤشر الدخل المتبقي Residual income) والذي تعود جذوره إلى عام ١٨٩٠ عندما حدده ألفريد مارشال Alfred Marshall على أنه إجمالي المكاسب مطروحا منه الفائدة على رأس المال المستثمر بالمعدل الحالي، وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها الفرق بين معدل العائد على رأس المال وتكلفة رأس المال مضروب في القيمة الدفترية لرأس المال المستخدم لإنتاج معدل العائد (Barbera , Coyte, 1999:16-18)

ثانيا - مفهوم القيمة الاقتصادية للمصرف

تُسبب التغيرات بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتغيرات بمعدلات الخصم تغيرا في قيمة موجودات ومطلوبات المصرف مما يسبب تغير القيمة الاقتصادية له لأن القيمة الاقتصادية في الواقع هي قيمة الموجودات مطروحا منها قيمة المطلوبات ، لذا فإن القيمة الاقتصادية للمصرف تتحدد وفقا لهذه التغيرات(Khanji1,Siam, 2015:110). والقيمة الاقتصادية تعتبر من المقاييس ذات الأثر الطويل ويعد هذا إطار رئيسي في عملية إختيار إستراتيجية الاعمال والأحتفاظ بمستوى كافٍ من رأس المال الطويل الامد (EBA,2018:6). وتركز القيمة الاقتصادية للمصرف على القيمة المصرفية إستناداً للمعدلات السعرية القائمة حالياً في السوق وحساسية تلك القيمة للتغيرات في صافي القيمة الحالية للأدوات الحساسة لسعر الفائدة على مدى عمرها المتبقي الناتجة عن تحركات أسعار الفائدة (Brookhart, 2004:1). وأشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن التباين في أسعار الفائدة السوقية

لا يؤثر بالقيمة الاقتصادية لموجودات المصرف ومطلوباته فحسب وإنما يؤثر أيضاً على المواقف خارج الميزانية العمومية. وبالتالي فإن حساسية القيمة الاقتصادية للمصرف لتقلبات أسعار الفائدة هي إعتبار مهم للمساهمين والإدارة والمشرفين (Basel,2004:6). وأن القيمة الاقتصادية للموجودات و المطلوبات تمثل تقييماً للقيمة الحالية لصادفي التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة لتعكس معدلات السوق وبالتالي يمكن النظر إلى القيمة الاقتصادية للمصرف على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المتوقعة والتي تُعرّف على أنها التدفقات النقدية المتوقعة على موجودات المصرف يُطرح منها التدفقات النقدية المتوقعة على مطلوباته ويُضاف إليها صافي التدفقات النقدية المتوقعة على المراكز خارج الميزانية، وبهذا المعنى يعكس منظور القيمة الاقتصادية وجهة نظر شاملة وهي حساسية صافي ثروة المصرف لتقلبات أسعار الفائدة (Basel, 1997:8). تشترك القيمة الاقتصادية والمقاييس القائمة على الأرباح في بعض القواسم المشتركة وأن معظم المصارف التجارية تستخدم بشكل أساسي المقاييس القائمة على الأرباح لإدارة مخاطر سعر الفائدة في الدفاتر المصرفية Interest rate risk in the banking book (IRRBB) ، في حين أن المنظمين يميلون إلى تأييد القيمة الاقتصادية كمعيار للمقارنة وكفاية رأس المال (Basel , 2015:8). وقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية بأهمية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية من خلال كل من القيمة الاقتصادية والمقاييس القائمة على الأرباح فإذا قام المصرف بتقليل مخاطر قيمته الاقتصادية من خلال مطابقة إعادة تسعير موجوداته مع مطلوباته إلى ما بعد المدى القصير فقد يتعرض لمخاطر تقلب الأرباح مما يؤثر على صافي دخل الفائدة وهذا ما يبرر وجهة نظر لجنة بازل في استخدام المقاييس القائمة على الأرباح لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية (Basel , 2016:3). وبما أن مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية تشير إلى المخاطر الحالية أو المحتملة على رأس مال المصرف وأرباحه الناشئة عن التحركات في أسعار الفائدة التي تؤثر على مراكز الحسابات المصرفية في الدفاتر فعندما تتغير أسعار الفائدة تتغير القيمة الحالية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وهذا بدوره يغير القيمة الأساسية لموجودات المصرف ومطلوباته والبنود خارج الميزانية العمومية وبالتالي قيمته الاقتصادية وهذا ما يبرر وجهة نظر لجنة بازل في استخدام القيمة الاقتصادية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية (Basel , 2015:8).

تُعرّف القيمة الاقتصادية (EV) أو القيمة الاقتصادية لحق الملكية (EVE) على أنها القيمة الحالية للموجودات مطروحاً منها القيمة الحالية للمطلوبات بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية العمومية والتي تقيس التغير في القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن التقلبات في أسعار الفائدة (FSI,2016:5). وتُعرف القيمة الاقتصادية للمصرف (EV) على أنها مقدار قدرة الأرباح المستقبلية

الظاهرة في الميزانية العمومية للمصارف. يُركز منظور القيمة الاقتصادية على المدى الطويل عكس منظور الأرباح الذي يُركز على المدى القصير يقوم مؤشر القيمة الاقتصادية بتقييم القيم الصافية لتعرضات المصرف للتغيرات في جميع المحافظ الحساسة لسعر الفائدة عبر نطاق الإستحقاق الكامل (Engbersen,2017:12).

اما (Préfontaine ,Desrochers, 2006:90) فقد عرفها بأنها الفرق بين القيمة الحالية للموجودات والقيمة الحالية للمطلوبات في حالة تغير سعر الفائدة بمقدار (+/- 100) نقطة أساس.

وعرفها (Grundy,2002:1) بأنها القيمة التي تركز على إدارة التدفقات النقدية في المصرف من أجل تقليل المخاطر وتعظيم العائد للمساهمين من خلال إدارة الأنشطة التي تخلق القيمة داخل المصرف بما يتماشى مع رؤية المصرف الشاملة ويرى (Doyle, 2008:3) أن خلق قيمة للمساهمين هو الهدف الأسمى للمدراء التنفيذيين في الشركات الكبرى ومنها المصارف التي بدأت تختار الاستراتيجيات التي تزيد من قيمة المساهمين إلا أن العديد من المديرين قد خلطوا بين مفهومي تعظيم القيمة للمساهمين وتعظيم الربحية فهما مفهومان مختلفين كلياً إذ أن تعظيم الربحية هو هدف قصير الأجل ويؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للمصرف في السوق على المدى الطويل وأن ما يتعلق بهذا الأمر هو خفض التكاليف لتحقيق تحسينات سريعة في الأرباح وإهمال الفرص السوقية الجديدة وخفض الإستثمار لذا فإن هذه الاستراتيجيات تدمر بدلاً من أن تخلق قيمة اقتصادية، وعلى العكس تعظيم قيمة المساهمين هو هدف طويل الأجل يؤدي إلى خلق قيمة اقتصادية من خلال الاستراتيجيات التي تسعى إلى إغتنام فرص النمو وزيادة القدرة التنافسية.

وإستناداً لما تقدم ترى الباحثة أن القيمة الاقتصادية للمصرف هي الصيغة التي من خلالها يستطيع المساهمون قياس قدرة إدارة المصرف على خلق وتعظيم قيمة للمساهمين ويتم خلق القيمة للمساهمين عندما يحقق المصرف معدل عائد على رأس المال المُستثمر أكبر من معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين أي إذا كانت القيمة السوقية لحقوق الملكية في المصرف أكبر من القيمة الدفترية.

ثالثاً – حساب القيمة الاقتصادية للمصرف

تؤثر مخاطر أسعار الفائدة بشكل مباشر على الأعمال المصرفية لأن المصارف عادة ما تمنح قروضاً ذات آجال استحقاق أطول من الودائع التي تقبلها، مما يؤدي إلى عدم تطابق الاستحقاق بين القروض والودائع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مخاطر المصرف وما يتبعه من التأثير على صافي هامش الفائدة الذي يمثل الفرق بين معدلات الفائدة على القروض ومعدلات الفائدة على الودائع، فعندما ترتفع أسعار الفائدة تنخفض القيمة الاقتصادية للأدوات طويلة الأجل (الموجودات) بأكثر من القيمة

الاقتصادية للأدوات قصيرة الأجل (المطلوبات) ، مما يقلل من قيمة رأس مال المصرف. (Sierra, Yeager, 2004,45) وأشار (Vij, 2005:50) بأن تحليل الفجوة يُعالج مخاطر المصرف على المدى القصير ويتجاهل إلى حد كبير التدفقات النقدية التي تتجاوز عام أو عامين. ومع ذلك فقد تكون موجودات ومطلوبات المصرف غير متطابقة بعد مرور عامين وبالتالي تظهر مخاطر كبيرة والتي لا يتم اكتشافها في حينها .

لذلك بدأت المصارف بتطبيق تحليل فجوة المدة (Duration Gap) والقيمة الاقتصادية لتحليل حساسية حقوق المساهمين كطرق بديلة لتحليل مخاطر أسعار الفائدة لأنها تلتقط التأثير طويل الأجل لتغيرات أسعار الفائدة وهي تؤكد على حساسية أسعار الموجودات والمطلوبات للتغيرات في أسعار الفائدة وتأثيرها على حقوق المساهمين. يتضمن تحليل فجوة المدة (DGAP) تقديرات لمدة الموجودات ومدة المطلوبات والتي تعكس قيمة التدفقات النقدية المستقبلية من خلال استحقاقها النهائي (FSI,2016:5).

يوفر تحليل فجوة المدة مقياساً شاملاً طويل الأجل لمخاطر سعر الفائدة المجسدة في الميزانية العمومية للمصرف وتحسب القيمة الاقتصادية للمصرف بالصيغة الآتية

(Koch, MacDonald, 2015:283-289)

$$EV = - DGAP \times \left[\frac{\Delta y}{1+y} \right] \times MVA \quad \dots (18)$$

EV = القيمة الاقتصادية للمصرف

DGAP = فجوة المدة

Y = سعر الفائدة

Δy = التغير في سعر الفائدة

(ويحسب التغير بسعر الفائدة من خلال طرح سعر الفائدة للسنة السابقة من سعر الفائدة للسنة اللاحقة وقسمته على سعر الفائدة للسنة السابقة)

MVA = القيمة السوقية لموجودات المصرف

رابعاً - قيمة المساهمين

كان مدخل قيمة المساهمين في العقود الماضية هو المفهوم الإداري الذي تشكلت منه وبشكل كبير إقتصاديات اليوم والطريقة التي تُمارس بها المصارف أعمالها، وفي الواقع أصبحت قيمة المساهمين مؤشر أداء ذو أهمية كبيرة في معظم المصارف وأصبح تعظيم قيمة المساهمين يمثل الغاية من القرارات الإدارية في القطاع المصرفي ولقد أثر مدخل قيمة المساهمين كثيراً على كيفية إتخاذ القرارات وطرق تنفيذ أعمال المصارف ، وأصبح إستدامة خلق قيمة للمساهمين هو من الأهداف الأساسية للمصارف (Gross, 2006:1).

يعرف مدخل قيمة المساهمين على أنه "مدخل إداري يهدف إلى خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين"، وبالتالي يجب أن يكون رضاهم هو الهدف الاستراتيجي للمصرف في الأسواق المثالية يتفق جميع المساهمين على سياسة الاستثمار المثلى (أي أنهم يختارون المشروع الذي يحقق أعلى صافي للقيمة الحالية)، ولذلك يتم تقييم قيمة المساهمين من حيث توزيعات الأرباح وزيادة أسعار الأسهم (Fiordelisim, Molyneux, 2006:19). وأن مدخل قيمة المساهمين يغير من منظور الربح باعتبارها ارباح متبقية عند تركيزه على التدفقات النقدية المستقبلية ولم يعد يتم قياس الربح باعتباره رقم من الماضي ولكن كموجود متبقي مستقبلي متوقع فيجب على المصرف تعظيم الأرباح المستقبلية عن طريق تخفيض التكاليف وزيادة قيمة الأسهم في الأسواق المالية (Koslowski,2000:137).

ترجع أصول قيمة المساهمين إلى الخبير الاقتصادي آدم سميث Adam Smith إذ أشار في كتابه الشهير (ثروة الأمم The Wealth of Nations) بأن سعي الأفراد للثروة سيخلق مجتمعاً رأسمالياً لصالح الجميع، و إذا سعى كل شخص إلى تعظيم منافعه الشخصية الخاصة فسوف يتوزع رأس المال على أفضل الإستثمارات (تخصيص رأس المال) (jensen,2012:8). وبدأت وجهة نظر قيمة المساهمين تكتسب دعماً كبيراً خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات وتعتبر اليوم من الأهداف الرئيسية للمصرف (Shukla, 2009:66). وأدت التطورات الرئيسية الآتية إلى زيادة استخدام قيمة المساهمين (jensen,2012:8).

- العولمة وتحرير القيود.

- إنهاء الضوابط المتعلقة برأس المال.

- التطور في المجال التكنولوجي.

- زيادة سيولة أسواق الأوراق المالية.

- تحسينات في تنظيم سوق رأس المال.

- التغيير الذي طرأ على مواقف الأجيال تجاه الادخار والاستثمار.

- التوسع في الاستثمار المؤسسي.

أشار(Asaf, 2004:25-26) إلى أن تعظيم قيمة المساهمين يعني تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لمساهمي المصرف بعد سداد الديون، ومن أجل تعظيم قيمة المساهمين ينصب تركيز الإدارة على التدفقات النقدية المستمدة من النمو المريح وخلق القيمة الاقتصادية ، وليس فقط الأرباح المحاسبية وعند عرض هذا الأمر بشكلٍ تحليلي يمكن تعظيم قيمة المساهمين وفقاً للقيود المالية والتشغيلية الآتية. تعظيم قيمة المساهمين تساوي تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة عندما تخضع لقيود مثل (تكلفة رأس المال في ظل نسب الرافعة البديلة ، تحسين المصرف لتصنيفه الائتماني ، إعداد الخطط المالية التي من شأنها تحقيق نمو الإيرادات المستدام ، إعداد الخطط المالية التي من شأنها تحقيق تطابق آجال الموجودات والمطلوبات، تقليل التعرض للمخاطر).

وأشار (Dolenc , 2012:51-52) إلى أنه وفقاً لنظرية المساهمين (shareholder theory) أن الهدف الأساسي للمصرف هو تعظيم قيمة المساهمين، وبهذا فهي تشير إلى تعظيم حقوق ملكية المصرف وهو في الواقع القيمة الحالية للمنفعة المتوقعة (إجمالي التدفقات النقدية) التي يتوقع المساهمون الحصول عليها من المصرف. وإستناداً لهذا المنطق يتم تعظيم قيمة المصرف في حال تعظيم المنافع المتوقعة على المدى الطويل، وإستناداً لما تمت الإشارة إليه سابقاً بشأن عدم التكافؤ بين مفهومي تعظيم القيمة (حقوق الملكية) وتعظيم الربح، فإنه يمكن للأرباح المتوقعة أن تفسر القيمة السوقية للأسهم إلى حد معين فقط لأن الأرباح هي أرقام محاسبية وتمثل الأداء التاريخي للمصرف وبذلك فهي لا تُعدُّ أفضل ما يمثل منفعة المستثمرين من المصرف، ومن منظور تعظيم قيمة المساهمين فإن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة هي مقياس أكثر أهمية وأكثر شمولية للأداء المصرفي.

خامسا - فجوة المدة

من المهم للمستثمرين والمؤسسات المالية أن يكونوا قادرين على تقييم تأثير مخاطر أسعار الفائدة على استثماراتهم (Chattha, et al , 2020:1263). أن أسعار الأدوات المالية تتغير بشكل مباشر مع الاستحقاق وسعر الفائدة لذا يجب أن يأخذ القياس الجيد لمخاطر أسعار الفائدة في الاعتبار كلا

التأثيرين في وقت واحد، مقياس مخاطر سعر الفائدة الذي يأخذ في الاعتبار كل من معدل الفائدة والاستحقاق هو المدة، والمدة هي متوسط مرجح لعدد السنوات التي سيتم خلالها استلام التدفقات النقدية (Kidwell, et al, 2017:145).

يركز تحليل فجوة المدة على تأثير تغيرات أسعار الفائدة على الدخل وعلى القيمة السوقية لصافي ثروة المصرف لذلك بدأ مالكي ومديري المصارف يهتمون بهذا المقياس لقياس تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الدخل وحساسية القيمة السوقية لصافي ثروة المصرف للتغيرات في أسعار الفائدة (Mishkin, Eakins , 2012:576). تُعتبر بعض الموجودات و المطلوبات حساسة لمعدلات أسعار الفائدة أكثر من غيرها حتى لو كانت متطابقة من حيث تعديل الاستحقاق، فالسند ذو القسيمة الصفرية لمدة ١٠ سنوات أكثر حساسية لتقلبات أسعار الفائدة من السند لمدة ١٠ سنوات الذي يولد مدفوعات الكوبون وبالتالي فإن القيمة السوقية لموجودات المصرف الذي استثمر بكثافة في السندات بدون قسيمة ستكون عرضة لتحركات أسعار الفائدة فيمكن لمقياس فجوة المدة التقاط درجات الحساسية المختلفة هذه وفي السنوات الأخيرة استخدمت المصارف والمؤسسات المالية الأخرى فجوة المدة لقياس حساسية موجوداتها ومطلوباتها لتحركات أسعار الفائدة (Madura , 2010:505).

بعد تحديد مدة كل من الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف نستخدم معادلة فجوة المدة لحساب كيفية تغير القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات عندما يكون هناك تغيير في أسعار الفائدة وما يتبع ذلك من التأثير على صافي قيمة المصرف (Mishkin, Eakins, 2018:603) وتحسب فجوة المدة بالصيغة الآتية (Madura , 2015:529) (Hien ,2013: 96)

$$\text{Duration Gap} = DA - (DL \times W) \dots(20)$$

إذ أن :

Duration Gap = فجوة المدة

DA = مدة الموجودات المصرف

DL = مدة المطلوبات المصرف

W = الوزن

ويتم احتساب الوزن من خلال قسمة المطلوبات الحساسة (ودائع توفير وثابتة) الى الموجودات الحساسة (اوراق تجارية وقروض)

الفصل الثالث

الواقع التحليلي لمؤشرات الدراسة واختبار

الفرضيات

المبحث الأول: - تحليل مؤشرات الفجوة التمويل

المبحث الثاني: - تحليل مؤشرات الأداء المالي

المبحث الثالث: - تحليل مؤشرات القيمة

الاقتصادية للمصرف

المبحث الرابع: - اختبار الفرضيات

تحليل مؤشرات الفجوة التمويلية

توطئة

يعرض هذا المبحث التحليل المالي للفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة وهذه العينة مأخوذة من المصارف التجارية الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها خمسة وعشرين مصرفاً، حيث اعتمدت الباحثة عينة مكونة من عشرة مصارف هي (بغداد، الشرق الاوسط، الاستثمار العراقي، الاهلي العراقي، الائتمان العراقي، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار، التجاري العراقي ومصرف المتحد) للفترة من ٢٠٠٥- ٢٠١٩ وتم قياس الفجوة التمويلية ونسبة الفجوة التمويلية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة.

➤ تحليل الفجوة ونسبة الفجوة التمويلية للمصارف عينة الدراسة

تعد الفجوة التمويلية احد طرق قياس مخاطر السيولة والمتمثلة في الفرق بين اجمالي القروض الممنوحة واجمالي ودائعه الاساسية وكلما ازدادت الفجوة التمويلية ازدادت مخاطر السيولة لدى المصارف، وتتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصارف على تلبية متطلبات التمويل الخاصة بالمصارف وأن مخاطر السيولة تحدث نتيجة الاضطرابات والتدهور في وضع السوق مما يؤدي بالنتيجة الى تقليص مصادر التمويل. ويجب على ادارة المصرف السيطرة على مخاطر السيولة او على الاقل التقليل من نسبة هذه المخاطر ولهذا فإن ادارة المصارف تعمل على تنويع مصادر التمويل من اجل توفير السيولة الكافية لمواجهة الازمات التي تتعرض لها المصارف .

أما في تحليل نسبة فجوة التمويل فسوف نأخذ القيم النسبية بدلا من القيم المطلقة في الاعتبار عند قياس مخاطرة تدفق الاموال (سيولة المصرف) وأن نسبة الفجوة التمويلية السالبة تشير الى مخاطر سيولة منخفضة بينما النسبة الموجبة تعني أن المصرف يواجه مخاطر سيولة عالية وسوف يستخدم الكثير من امواله النقدية لسد الفجوة ومن اجل الحصول على نسبة فجوة التمويل يتم قسمة فجوة التمويل على اجمالي الموجودات.

١- مصرف بغداد

يتبين من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف بغداد للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ بلغت (٥٤٥- مليار دينار) وبأنحراف معياري (٢٧٦ مليار دينار) وبما أن الفجوة التمويلية كانت سالبة وهذا مؤشر على انخفاض القروض التي يمنحها المصرف قياسا بحجم الودائع التي يمتلكها أي أن مخاطر السيولة منخفضة وذلك قد يرجع لعدة اسباب اهمها الظروف السياسية والاقتصادية والمالية التي مر بها البلد وأن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة . وكما موضح بالجدول هناك تفاوت واضح في فجوات التمويل لمدة الدراسة حيث أن أعلى فجوة تمويل كانت في سنة ٢٠١٤ اذ بلغت (١,١١٨- ترليون دينار) يعني أن المصرف يحتفظ بسيولة عالية ويتجنب المخاطرة مما يؤثر على ربحية المصرف وقد بلغت أقل فجوة تمويلية لمصرف بغداد في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت الفجوة التمويلية (١٧٠- مليار دينار) اذ تبين ارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف ويتبع سياسة استثمارية متحفظة.

ويتبين من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل فقد كانت في سنة ٢٠٠٩ حيث بلغت النسبة (٢٩%, ٧٠-) اما أدنى نسبة لفجوة التمويل كانت سنة ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة (٣٧%, ٧٦-) ونلاحظ أن جميع نسب الفجوة التمويلية سالبة وهذا يدل على أن المصرف لا يوظف امواله بشكل صحيح. اما المتوسط العام لنسبة الفجوة التمويلية لمصرف بغداد هو (٥٤%, ٤٨-).

٢- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف الشرق الاوسط للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٩ كانت سالبة اذ بلغت (٢٦٨- مليار دينار) وبأنحراف معياري (٨٨ مليار دينار) وهذا يدل على انخفاض مخاطر السيولة وأن المصرف يحتفظ بأمواله ويعني انخفاض معدل القروض التي يمنحها المصرف واتباعه سياسة استثمارية متحفظة وقد يرجع ذلك للظروف السياسية التي مر بها البلد وكذلك ضعف قدرة المصرف على ادارة قروضه بالشكل المطلوب وكما موضح بالجدول هناك تفاوت واضح في فجوات التمويل لمدة الدراسة حيث أن أعلى فجوة تمويلية كانت في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت (٤٠٣- مليار دينار) يعني أن المصرف يحتفظ بسيولة عالية ويتجنب المخاطرة مما يؤثر على ربحية المصرف وقد بلغت أقل فجوة تمويل لمصرف الشرق الاوسط في سنة ٢٠١٦ اذ بلغت (١٣١- مليار دينار) تبين ارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف ويتبع سياسة استثمارية متحفظة .

ومن خلال الجدول (٥) يتبين أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت النسبة (٢٠%, ٦٩-) اما أدنى نسبة لفجوة التمويل فكانت سنة ٢٠١٦ حيث بلغت النسبة (٢٠%, ٨٠-)

ونلاحظ أن جميع نسب الفجوة التمويلية سالبة وهذا يدل على أن المصرف لا يوظف امواله بشكل صحيح. اما المتوسط العام لنسبة الفجوة التمويلية لمصرف الشرق الاوسط هو (٤٧,٠٧% -).

٣- مصرف الاستثمار العراقي

نشاهد من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ بلغت (٦٨ - مليار دينار) وبانحراف معياري (٦٣ مليار دينار) وقد واجه المصرف أعلى فجوة تمويل في سنة ٢٠١٣ حيث بلغت الفجوة التمويلية (١١٠ مليار دينار) وبما أن الفجوة التمويلية موجبة يعني المصرف يتعرض لمخاطر سيولة عالية بسبب القروض العالية التي يمنحها المصرف ويتوجب على المصرف ايجاد السيولة اللازمة لتمويل الفجوة اما عن طريق اقتراض الاموال من السوق النقدي لسد الفجوة او بيع الموجودات السائلة وبهذه الطريقة يمكن أن يقلل من المخاطرة التي يتعرض لها المصرف اما أدنى فجوة تمويل كانت في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت الفجوة التمويلية (٢- مليار دينار) وكما موضح بالجدول هناك تفاوت وأنخفاض في فجوات التمويل للمدة (٢٠١٣-٢٠١٢) وتبين ارتفاع قيمة الودائع التي يحتفظ بها المصرف قياسا بالقروض التي يمنحها وأن المصرف يحتفظ بسيولة عالية وذلك قد يرجع لعدة اسباب منها الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد .

ويتبين من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٣ حيث بلغت النسبة (٢١,١٤%) وبما أن النسبة موجبة يعني أن المصرف يواجه مخاطر سيولة مرتفعة اما أدنى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٢ حيث بلغت النسبة (٠,٧٢%-) ونلاحظ أن هناك تفاوت واضح في نسب الفجوة التمويلية لمصرف الاستثمار العراقي. اما المتوسط العام لنسبة الفجوة التمويلية لمصرف الاستثمار العراقي هو (٢٣,٧٤% -).

٤- المصرف الاهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف الاهلي العراقي قد بلغت (٤٢- مليار دينار) وبانحراف معياري (٤٨ مليار دينار) فقد واجه المصرف أعلى فجوة تمويل في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت الفجوة التمويلية (١٠ مليار دينار) وبما أن فجوة التمويل موجبة يعني أن المصرف قد واجه مخاطر سيولة عالية وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ بالقروض التي يمنحها المصرف قياسا بالودائع التي يمتلكها ولديه عجز في السيولة ويتوجب عليه ايجاد السيولة اللازمة لسد الفجوة اما أدنى فجوة تمويل كانت في سنة ٢٠١٦ حيث بلغت الفجوة التمويلية (٨- مليون دينار) وهذا يعني أن المصرف يتبع سياسة عدم المخاطرة وارتفاع نسبة الودائع المصرف مقارنة بالقروض التي يمنحها .

نشاهد من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة (١,٩٦%) وبما أن أعلى نسبة لفجوة التمويل موجبة يعني أن المصرف يواجه مخاطر سيولة عالية اما في سنة ٢٠١٦ نلاحظ أن نسبة الفجوة كانت صفر (فجوة صفرية) يعني أن المصرف في تلك السنة لم تكن لديه فجوة تمويل اطلاقا وتعني تساوي القروض مع الودائع اما في عام ٢٠١٧ كانت اقل نسبة لفجوة تمويل حيث بلغت النسبة (-٢,٠٣%) ونلاحظ أنخفاض النسبة بشكل ملحوظ ويدل على أنخفاض القروض الممنوحة اما المتوسط العام لنسبة الفجوة التمويلية لمصرف الاهلي العراقي هي (-١٧,١٩%).

٥- مصرف الائتمان

نشاهد من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف الائتمان للمدة ٢٠١٩ - ٢٠٠٥ كانت سالبة اذ بلغت (-٢٣٣- مليار دينار) وبأنحراف معياري (٨٤ مليار دينار) وهذا مؤشر على أنخفاض القروض التي يمنحها المصرف قياسا بالودائع التي يمتلكها أي أن مخاطر السيولة منخفضة وذلك لعدة اسباب اهمها الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية التي مر بها البلد وأن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة وكما موضح بالجدول هناك تفاوت واضح في فجوات التمويل لمدة الدراسة حيث أن أعلى فجوة تمويلية كانت في عام ٢٠١٠ حيث بلغت الفجوة التمويلية (٤٠٩- مليار دينار) وبما أن الفجوة سالبة يعني أن المصرف يحتفظ بسيولة عالية ويتجنب المخاطرة مما يؤثر على ربحية المصرف وقد بلغت أدنى فجوة تمويل لمصرف الائتمان في عام ٢٠١٧ حيث بلغت الفجوة (-١٣٥- مليار دينار) وتعني احتفاظ المصرف بسيولة عالية لتجنب مخاطر السيولة ويتبع سياسة عدم الاستثمار

نشاهد من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت نسبة الفجوة التمويلية (-٧٧,٧٥%) اما أدنى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت نسبة الفجوة التمويلية (-٢٥,٦٧%) ونلاحظ أن جميع نسب الفجوة التمويلية سالبة وهذا يدل على أن المصرف لا يوظف امواله بشكل صحيح. اما المتوسط العام لنسبة الفجوة التمويلية لمصرف الائتمان هي (-٥٠,٩٤%).

٦- مصرف سومر التجاري

يتبين من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف سومر التجاري للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٩ بلغت (٦ مليار دينار) وبأنحراف معياري (١٦ مليار دينار) فقد واجه المصرف أعلى فجوة تمويل في سنة ٢٠١٤ حيث بلغت الفجوة التمويلية (٤٩ مليار دينار) وبما أن الفجوة التمويلية موجبة يعني أن المصرف تعرض لمخاطر سيولة عالية وارتفاع نسب القروض الممنوحة قياسا بالودائع التي يمتلكها وكما موضح بالجدول هناك تفاوت واضح في فجوات التمويل وأن المدة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧

كانت الفجوة التمويلية موجبة بصورة متتالية ويعني أن المصرف يتبع سياسة استثمارية مجازفة وأن المصرف يتعرض لمخاطر سيولة مرتفعة بينما سجلت أقل فجوة تمويل كانت في سنة ٢٠١٨ إذ بلغت الفجوة التمويلية (-١ مليار دينار) ويتبين ارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف.

يتبين من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٤ حيث بلغت نسبة الفجوة التمويلية (١١,٨٧%) وبما أن اغلب نسب الفجوة التمويلية موجبة يعني أن المصرف يواجه مخاطر سيولة عالية اما أدنى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٨ حيث بلغت النسبة (-٠,٤٤%) اما المتوسط العام لمصرف سومر التجاري هي (-١,٣٤%).

٧- مصرف الخليج التجاري

يتبين من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف الخليج التجاري للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٩ كانت سالبة إذ بلغت (-٩٩ مليار دينار) وبأنحراف معياري (٥٤ مليار دينار) وهذا يدل على انخفاض القروض التي يمنحها المصرف أي أن مخاطر السيولة منخفضة وذلك قد يرجع لعدة اسباب منها الظروف السياسية والاقتصادية والمالية التي مر بها البلد وأن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة وكما موضح بالجدول هناك تفاوت واضح في فجوات التمويل لمدة الدراسة حيث أن أعلى فجوة تمويل كانت في سنة ٢٠١٤ إذ بلغت الفجوة التمويلية (-٢١٤ مليار دينار) وهذا يعني أن المصرف يحتفظ بسيولة عالية ويتجنب المخاطرة مما يؤثر على ربحية المصرف وقد بلغت ادنى فجوة تمويل لمصرف الخليج التجاري في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت الفجوة التمويلية (-٩ مليار دينار) تبين ارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف قياسا بالقروض الممنوحة وأن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة.

يتبين من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت نسبة الفجوة التمويلية (-٥٣,٣٤%) اما أدنى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٧ حيث بلغت نسبة الفجوة التمويلية (-٧,٨٨%) ونلاحظ أن جميع نسب الفجوة التمويلية سالبة وهذا يدل على أن المصرف لا يوظف امواله بشكل صحيح . اما المتوسط العام لنسبة الفجوة التمويلية لمصرف الخليج التجاري فهي (-٢٨,٣٥%).

٨- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يتبين من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار قد بلغت (-١٦ مليار دينار) وبأنحراف معياري (٦٧ مليار دينار) وأن أعلى فجوة تمويل كانت في سنة

٢٠١٤ حيث بلغت الفجوة التمويلية (١٠٤ مليار دينار) وبما أن فجوة التمويل كانت موجبة هذا يعني تعرض المصرف لمخاطر سيولة مرتفعة وذلك لأنخفاض نسبة الودائع التي يحتفظ بها المصرف ونلاحظ من خلال الجدول هناك تفاوت واضح في فجوات التمويل للمدة (٢٠١٤ - ٢٠١٧) إذ كانت فجوات التمويل موجبة وتعني تعرض المصرف لمخاطر سيولة مرتفعة بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلد اما أدنى فجوة تمويل فكانت في سنة ٢٠١٩ إذ بلغت الفجوة التمويلية (٣- مليار دينار) وتبين ارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف .

يتبين من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٤ إذ بلغت نسبة الفجوة (٣٠,٠٠%) ونلاحظ من خلال الجدول أن المدة ٢٠١٤- ٢٠١٧ نسبة الفجوة التمويلية كانت موجبة وهذا يدل على ارتفاع المخاطرة بينما سجلت أقل نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٩ إذ بلغت النسبة (٠,٩٥%-) أما المتوسط العام لنسبة الفجوة التمويلية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار هو (١٥,١٨%-).

٩- مصرف التجاري العراقي

ننظر من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف التجاري العراقي للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٩ كانت سالبة إذ بلغت (٨٨- مليار دينار) وبأنحراف معياري (٢٤ مليار دينار) وهذا مؤشر على انخفاض القروض التي يمنحها المصرف أي أن مخاطر السيولة منخفضة ونلاحظ من خلال الجدول أن فجوات التمويل لسنوات الدراسة كانت سالبة وهذا يدل على أن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة وعدم استثمار السيولة الفائضة لدى المصرف مما يؤثر على ربحية المصرف وذلك بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلد ورغبة ادارة المصرف بالحفاظ على سيولة نقدية لتجنب المخاطرة وأن أعلى فجوة تمويل كانت في سنة ٢٠١٩ إذ بلغت فجوة التمويل (١٣٥- مليار دينار) أما أدنى فجوة تمويل فكانت في سنة ٢٠٠٦ إذ بلغت (٤٧- مليار دينار) وتبين ارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف .

ويتبين من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٠ إذ بلغت نسبة فجوة التمويل (٣٨,٣٣%-) بينما سجلت أدنى نسبة لفجوة التمويل فكانت في سنة ٢٠١٥ إذ بلغت النسبة الفجوة (١٩,٣٣%-) ونلاحظ أن جميع نسب فجوات التمويل سالبة وهذا يدل على أن المصرف لا يوظف امواله بشكل صحيح . اما المتوسط العام لنسبة فجوة التمويل لمصرف التجاري العراقي فهي (٢٩,٩٤%-).

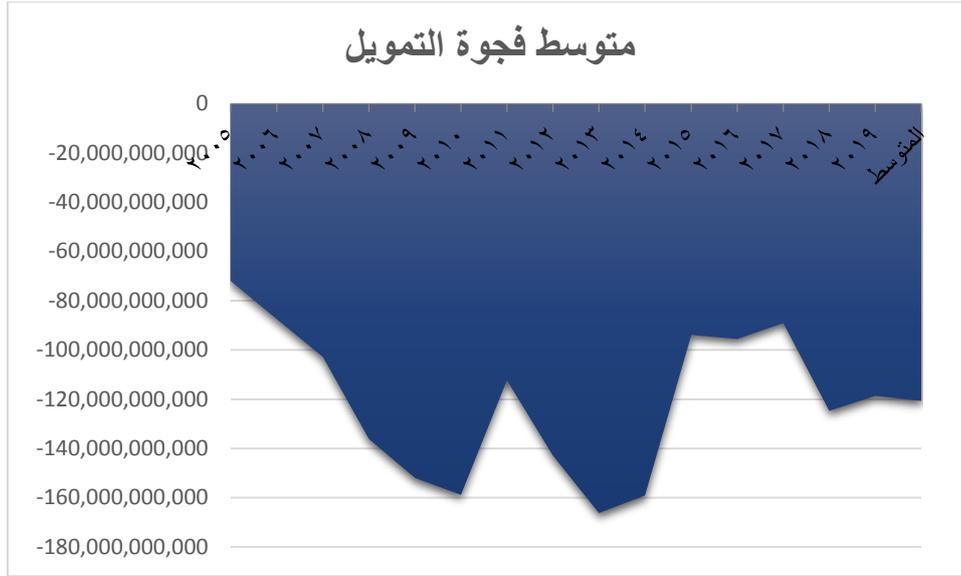
١٠- المصرف المتحد

يتبين من خلال الجدول (٤) أن متوسط الفجوة التمويلية لمصرف المتحد للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ بلغت (١٤٦ مليار دينار) وبأنحراف معياري (١٤٠ مليار دينار) وأن المصرف واجه أعلى فجوة تمويل في سنة ٢٠١٣ حيث بلغت فجوة التمويل (٤٠١ مليار دينار) ويعني تعرض المصرف لمخاطر سيولة مرتفعة بسبب انخفاض الودائع وارتفاع القروض الممنوحة ونلاحظ من خلال الجدول أن المدة (٢٠٠٩-٢٠١٩) كانت فجوات التمويل موجبة خلال هذه الفترة وهذا يعني أن المصرف يواجه مخاطر سيولة مرتفعة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد بينما سجلت أدنى فجوة تمويل فكانت في سنة ٢٠٠٦ إذ بلغت الفجوة التمويلية (١١- مليار دينار) وذلك لارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف.

ويتبين من خلال الجدول (٥) أن أعلى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠١٤ إذ بلغت نسبة فجوة التمويل (٥٩,٣٤%) ونلاحظ أن المدة (٢٠٠٩-٢٠١٩) كانت نسب فجوات التمويل موجبة وهذا يعني أن مخاطر السيولة عالية اما أدنى نسبة لفجوة التمويل كانت في سنة ٢٠٠٨ حيث بلغت (٤٠,١٤%) اما المتوسط العام لمصرف المتحد هو (١٣,٧٥%).

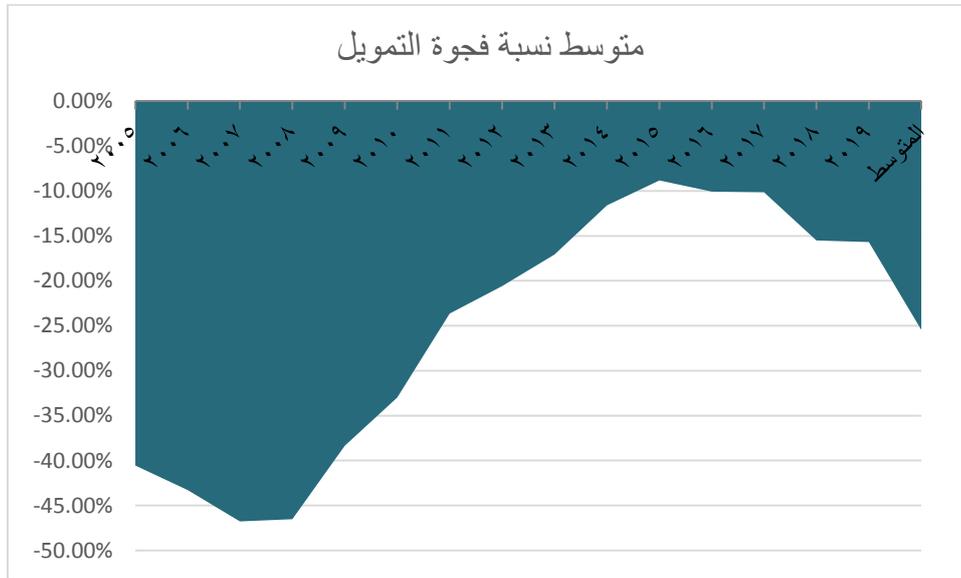
ومن خلال الجدول (٤) والشكل (٧) نلاحظ هناك اختلافات واضحة في الفجوات التمويلية للمصارف التجارية الأهلية عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة حيث اظهرت النتائج أن مخاطر السيولة التي تعرضت لها المصارف عينة الدراسة منخفضة وهذا يعني أن المصارف تتبع سياسة تحفظية وتميل الى الاحتفاظ بسيولة نقدية مرتفعة وعدم قدرة المصارف على استثمار اموالها والذي يؤثر على ربحية المصارف إذ نلاحظ في عام ٢٠١٣ أن معيار الصناعة للمصارف التجارية عينة الدراسة بلغ (١٦٦- مليار دينار) وهو أعلى معيار للصناعة اما أدنى معيار لصناعة كان في سنة ٢٠٠٥ إذ بلغ (٧١- مليار دينار) وبما أن الفجوة التمويلية في سنوات الدراسة كانت سالبة فهذا يعني أن مخاطر السيولة منخفضة وأن المصارف تحتفظ بالنقد كنوع من الحماية من المخاطر التي تتعرض لها

ومن خلال الجدول (٥) والشكل (٨) نلاحظ أن نسب الفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة كانت جميعها سالبة وهذا يعني أن مخاطر السيولة للمصارف التجارية كانت منخفضة وهذا يؤثر سلبا على ربحية المصارف وأن أعلى نسبة للمعيار السنوي خلال سنوات الدراسة كانت في سنة ٢٠٠٧ إذ بلغت النسبة (٤٦,٧٩%) اما أقل نسبة للمعيار الصناعي كانت في عام ٢٠١٥ إذ بلغت النسبة (٨,٨٣%) خلال مدة الدراسة .



شكل (٧) متوسط الفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية



شكل (٨) متوسط نسبة فجوة التمويل للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

جدول (٤) الفجوة التمويلية للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتتمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
2005	17,096,493,747-	23,003,497,332-	27,822,074,208-	23,949,088,846-	-	2,234,090,007-	9,124,020,907-	33,242,797,044-	06,363,706,782-	19,406,620,844-	71,898,004,174-
2006	188,008,014,466-	198,169,709,483-	61,981,709,000-	6,076,800,638-	-	9,991,600,783-	32,911,058,807-	39,044,678,126-	47,719,101,332-	11,702,809,634-	87,400,741,690-
2007	184,449,180,441-	307,884,104,340-	83,450,180,000-	12,004,333,000-	-	8,130,290,677-	70,660,606,306-	07,790,044,000-	64,817,097,088-	12,849,446,460-	102,783,817,036-
2008	334,688,264,931-	388,939,190,097-	78,200,803,000-	20,466,099,000-	-	8,488,242,662-	-	-	70,137,244,800-	20,038,810,487-	136,192,030,600-
2009	063,873,000,406-	371,010,689,778-	91,083,819,000-	21,323,496,000-	-	7,019,729,790-	-	88,739,220,068-	76,901,980,314-	23,334,868,000-	102,000,000,209-
2010	098,306,860,000-	308,000,000,457-	02,907,929,000-	13,809,272,000-	-	1,200,736,669-	-	72,470,407,436-	78,249,370,260-	83,941,191,000-	108,177,009,110-
2011	306,011,662,000-	288,989,111,729-	00,674,420,000-	23,949,221,000-	-	8,102,306,000-	-	42,208,803,940-	81,096,490,314-	86,040,091,000-	112,230,700,079-
2012	67,003,889,039-	40,300,288,006-	2,732,487,000-	70,199,000,008-	-	7,036,193,000-	-	28,290,362,457-	-	20,004,720,000-	142,843,748,992-
2013	-	322,204,061,064-	11,003,494,803-	-	-	11,040,027,000-	-	74,923,320,491-	89,341,392,189-	40,170,282,000-	166,177,796,039-
2014	-	107,817,761,472-	110,470,488,000-	74,941,114,641-	-	49,838,737,000-	-	10,440,874,630-	-	30,007,340,104-	109,108,607,066-
2015	1,118,674,293,000-	171,040,610,407-	146,113,433,000-	1,047,202,877-	-	18,487,676,000-	-	83,226,003,902-	80,190,118,913-	177,687,213,722-	93,842,091,696-
2016	089,727,299,000-	131,814,485,000-	141,772,494,000-	8,490,000-	-	31,779,800,000-	-	79,920,488,802-	88,493,277,000-	20,230,208,762-	90,046,407,302-
2017	046,461,378,000-	216,604,746,000-	117,662,106,000-	12,262,423,000-	-	788,074,000-	-	47,000,400,841-	-	22,049,248,440-	89,083,497,936-
2018	62,021,813,000-	333,348,023,000-	97,024,441,054-	-	-	1,813,006,000-	-	61,442,933,496-	0,692,004,997-	267,732,212,262-	124,728,982,181-
2019	60,072,139,000-	180,164,019,000-	64,406,036,132-	81,084,064,000-	-	14,140,110,000-	-	06,906,972,079-	-	182,770,982,224-	118,667,074,928-
المتوسط	-545,106,462,772	-268,275,758,267	-68,458,462,004	-42,233,638,287	-233,149,565,555	6,880,881,218	-99,263,788,493	-16,132,866,415	-88,010,191,966	146,183,736,143	71,898,004,174-
Max	-170,964,993,747	-131,814,485,000	110,036,494,853	10,477,202,877	-135,545,617,000	49,838,737,000	-9,124,520,957	104,457,864,635	-47,719,151,332	401,752,823,000	87,400,741,690-
Min	-1,118,674,293,000	-403,550,288,556	-2,732,487,000	8,490,000-	-409,177,137,654	-9,991,600,783	-214,377,591,924	-3,881,292,791	-135,166,249,000	-25,038,815,487	102,783,817,036-
S.D	276,981,748,395	88,866,228,441	63,249,298,285	48,202,011,210	84,272,365,312	16,592,914,774	54,538,225,307	67,410,011,906	24,376,257,713	140,499,351,348	136,192,030,600-

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

جدول (٥) نسبة الفجوة التمويلية لمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
٢٠٠٥	-53.75%	-73.56%	-20.08%	-37.42%	-65.85%	-8.25%	-19.95%	-41.63%	-36.23%	-48.99%	-40.57%
٢٠٠٦	-56.92%	-66.19%	-36.93%	-13.83%	-77.75%	-26.24%	-40.21%	-43.76%	-28.99%	-42.13%	-43.30%
٢٠٠٧	-50.71%	-75.69%	-63.65%	-23.55%	-61.43%	-17.22%	-53.34%	-51.16%	-30.41%	-40.73%	-46.79%
٢٠٠٨	-61.65%	-68.27%	-49.44%	-36.09%	-57.50%	-10.95%	-48.22%	-56.27%	-36.71%	-40.14%	-46.52%
٢٠٠٩	-70.29%	-66.63%	-47.55%	-22.67%	-54.43%	6.34%	-53.29%	-43.22%	-36.94%	5.31%	-38.34%
٢٠١٠	-62.26%	-53.10%	-21.52%	-12.89%	-68.78%	1.00%	-51.39%	-38.96%	-38.33%	16.19%	-33.00%
٢٠١١	-40.67%	-43.26%	-16.99%	-12.97%	-53.82%	4.82%	-37.55%	-16.32%	-32.98%	13.12%	-23.66%
٢٠١٢	-51.52%	-49.28%	-0.72%	-22.30%	-56.90%	-2.79%	-15.96%	-5.98%	-36.06%	35.68%	-20.58%
٢٠١٣	-58.05%	-42.14%	21.14%	-29.56%	-60.36%	3.56%	-18.58%	-13.36%	-26.68%	53.22%	-17.08%
٢٠١٤	-61.21%	-23.10%	-20.67%	-12.18%	-48.76%	11.87%	-26.26%	30.00%	-25.22%	59.34%	-11.62%
٢٠١٥	-37.76%	-25.34%	-26.48%	1.96%	-25.67%	5.01%	-14.02%	22.77%	-19.33%	30.57%	-8.83%
٢٠١٦	-49.13%	-20.80%	-24.53%	0.00%	-33.27%	9.03%	-17.68%	17.05%	-20.88%	39.26%	-10.09%
٢٠١٧	-50.13%	-28.95%	-20.51%	-2.03%	-28.44%	0.20%	-7.88%	15.41%	-22.53%	43.35%	-10.15%
٢٠١٨	-55.70%	-41.63%	-16.07%	-21.49%	-31.91%	-0.44%	-10.62%	-1.39%	-27.75%	51.93%	-15.51%
٢٠١٩	-57.52%	-28.13%	-12.17%	-12.89%	-39.20%	4.04%	-10.37%	-0.95%	-30.05%	30.25%	-15.70%
المتوسط	-54.48%	-47.07%	-23.74%	-17.19%	-50.94%	-1.34%	-28.35%	-15.18%	-29.94%	13.75%	-25.45%
ادنى نسبة فجوة تمويلية	-37.76%	-20.80%	21.14%	1.96%	-25.67%	11.87%	-7.88%	30.00%	-19.33%	59.34%	-8.83%
اعلى نسبة فجوة تمويلية	-70.29%	-75.69%	-63.65%	-37.42%	-77.75%	-0.44%	-53.34%	-%٠,٩٥	-38.33%	-48.99%	-46.79%
S.D	8.36%	19.37%	20.39%	12.00%	15.85%	10.33%	17.11%	29.02%	6.21%	38.42%	14.39%

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

تحليل مؤشرات الأداء المالي

توطئة

يحتل الأداء المالي مكانة مهمة في الوقت الحاضر بسبب أهميته الكبيرة في تحديد كفاءة المصرف وقدرته في تحقيق اهدافه ويتناول هذا المبحث تحليل مؤشرات الربحية بالاعتماد على التقارير السنوية المعلنة للمصارف التجارية الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٩ ويشمل التحليل ثلاثة مؤشرات هي العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات ومعدل العائد على الودائع وأن الهدف من تحليل الأداء المالي هو اظهار الأثر الذي تمارسه هذه المؤشرات في دعم ثقة النظام المالي المصرفي ولتحقيق الاستقرار وسلامة النظام المصرفي وتعزيز ثقة المصارف وقدرتها على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف واستيعاب الخسائر المتوقعة مما ينعكس على قيمة المصرف.

أولاً - معدل العائد على حق الملكية (ROE)

يوضح معدل العائد على حق الملكية كفاءة المصرف في توليد الارباح في كل وحدة من حقوق المساهمين وكما توضح نسبة (ROE) مدى كفاءة ادارة المصارف في استخدام استثمارات المساهمين بشكل المطلوب بالإضافة الى أنها تعتبر مقياس الكفاءة في توظيف رؤوس اموال المساهمين ويتم احتساب العائد على حق الملكية عن طريق قسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين وأن ارتفاع النسبة تبين قدرة المصارف باتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية بكفاءة وفاعلية .

١ - مصرف بغداد

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) أن اعلى نسبة (ROE) لمصرف بغداد كانت في سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت النسبة (٢٥,٩٥%) وتبين الزيادة في صافي الدخل نتيجة النمو الاستثنائي الذي حققه المصرف والذي اثر بشكل ايجابي في زيادة الارباح اما أدنى نسبة كانت في سنة ٢٠١٨ حيث بلغت النسبة (١,٥٦%) وتعني الأنخفاض في صافي الدخل بسبب الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة .اما المتوسط العام لمصرف بغداد كانت نسبته (١٠,٨٩%) وبأنحراف معياري (٧,١٧%).

٢- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف الشرق الاوسط كانت في سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت النسبة (٢٨,٦٥%) وتبين الزيادة النسبية في صافي الدخل وذلك نتيجة لزيادة الايرادات بينما سجلت أدنى نسبة في سنة ٢٠١٩ حيث بلغت النسبة (٠,٠٣%) وهي نسبة قليلة جدا بسبب انخفاض إيرادات المصرف وزيادة المصاريف ونلاحظ من الجدول أن المدة ٢٠١٤ - ٢٠١٩ تبين انخفاض نسبة العائد على حق الملكية بشكل ملحوظ وهذا يدل على انخفاض الدخل المتحقق للمصرف . اما المتوسط العام لمصرف الشرق الاوسط فهو (١١,١٠%) وبانحراف معياري (٩,٧٥%) .

٣- مصرف الاستثمار العراقي

يتبين من خلال الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف الاستثمار العراقي كانت في سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت النسبة (٢٠,٨٢%) وتبين الارتفاع في صافي الدخل نتيجة النمو الاستثنائي الذي حققه المصرف ويرجع ذلك لقوة المركز المالي والذي انعكس على زيادة الارباح بينما سجل المصرف في سنة ٢٠١٩ أقل نسبة حيث بلغت (٠,٠١%) وتبين الانخفاض الواضح في صافي الدخل بسبب التراجع في النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في تلك السنة . اما المتوسط العام لمصرف الاستثمار العراقي (٧,٩١%) وبانحراف معياري (٦,٨٠%) .

٤- مصرف الاهلي العراقي

يتبين من خلال الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف الاهلي العراقي كانت في سنة ٢٠٠٨ حيث بلغت النسبة (١٠,٠٩%) وتبين ارتفاع نسبة صافي الدخل وذلك بسبب زيادة إيرادات العمليات المصرفية اما أدنى نسبة فكانت في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة (٠,٨٨%) وتشير الى الانخفاض الواضح في صافي الدخل بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلد وتراجع اسعار النفط عالميا . اما المتوسط العام لمصرف الاهلي العراقي هي (٤,٦٠%) وبأنحراف معياري (٣,٣٥%) .

٥- مصرف الائتمان

نشاهد من خلال رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف الائتمان كانت في عام ٢٠٠٦ اذ بلغت النسبة (٣٦,٠٦%) وتبين الارتفاع في صافي الدخل بسبب الزيادة في إيرادات المصرف بينما سجلت أدنى نسبة لمصرف الائتمان في سنة ٢٠١٦ حيث بلغت النسبة (١,٦٢%) وتبين الانخفاض في صافي

الدخل بسبب انخفاض إيرادات العمليات المصرفية. اما المتوسط العام لمصرف الائتمان هي (١٠,٣٢%) وبانحراف معياري (١٠,٠%).

٦- مصرف سومر التجاري

يتبين من خلال الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف سومر التجاري كانت في سنة ٢٠٠٩ حيث بلغت النسبة (٧,٤١%) وتبين ارتفاع نسبة صافي الدخل بسبب ارتفاع الإيرادات بينما سجلت أدنى نسبة لمصرف سومر في سنة ٢٠١٧ حيث بلغت النسبة (٠,١٥%) وتبين الانخفاض في صافي الدخل والذي انعكس على ربحية المصرف بشكل سلبي. اما المتوسط العام لمصرف سومر التجاري (٢,١٠%) وبأنحراف معياري (٢,٣٤%).

٧- مصرف الخليج التجاري

يتبين من خلال الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف الخليج التجاري كانت في سنة ٢٠٠٨ اذ بلغت النسبة (٣٦,٨١%) تبين الارتفاع الكبير في صافي الدخل في تلك الفترة بسبب الزيادة الواضحة في حجم الإيرادات مقارنة مع السنوات السابقة بينما سجل المصرف أدنى نسبة في سنة ٢٠١٨ اذ بلغت النسبة (٠,١٩%) وتبين الانخفاض في صافي الدخل بسبب تراجع إيرادات المصرف. اما المتوسط العام لمصرف الخليج التجاري فكانت نسبته ((١١,١٠%) وبأنحراف معياري (٩,٦١%).

٨- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نشاهد من خلال الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف الموصل كانت في سنة ٢٠٠٨ حيث بلغت النسبة (١٧,٣٥%) وتبين الزيادة في صافي الدخل بسبب تطور إيرادات العمليات التشغيلية للمصرف نتيجة استقرار الوضع الاقتصادي اما أدنى نسبة كانت في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة (٠,١٣%) وتبين انخفاض نسبة صافي الدخل ونلاحظ انخفاض نسب العائد على حق الملكية في السنوات الاخيرة بسبب تعرض المصرف لأضرار مادية وعمليات سرقة وتوقف نشاط المصرف بسبب العمليات الارهابية التي اثرت بشكل مباشر على ربحية المصرف. اما المتوسط العام لمصرف الموصل فكانت (٧,٧٣%) وبأنحراف معياري (٦,٣٤%).

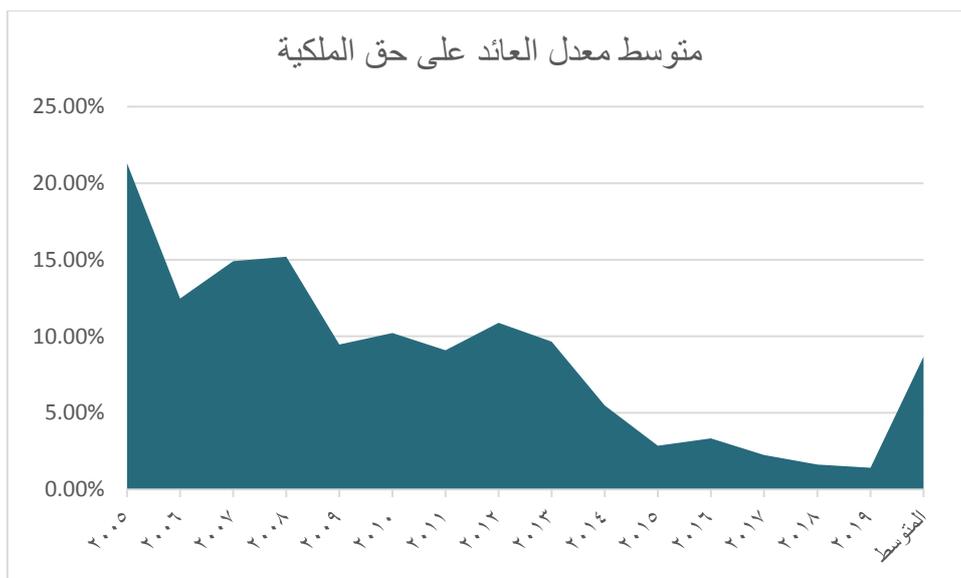
٩- مصرف التجاري العراقي

نشاهد من خلال الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف التجاري العراقي كانت في سنة ٢٠١٠ اذ بلغت النسبة (١٤,٠٣%) وتبين الزيادة النسبية لصافي الدخل كانت اكبر من الزيادة في حقوق المساهمين بسبب الزيادة في ايرادات العمليات المصرفية نتيجة النشاط التجاري والاستثماري للمصرف اما أدنى نسبة فكانت في سنة ٢٠٠٦ اذ بلغت النسبة (١,٦٨%) وتبين انخفاض نسبة صافي الدخل. اما المتوسط العام لمصرف التجاري العراقي كانت (٤,٣٢%) وبأنحراف معياري (٣,٢٦%).

١٠- المصرف المتحد

نشاهد من خلال الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة (ROE) لمصرف المتحد كانت في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت النسبة (١١٥,٩٨%) وتبين الارتفاع الكبير في ايرادات المصرف وانخفاض النفقات التشغيلية وهذا مؤشر على ارتفاع نسبة صافي الدخل بشكل واضح اما ادنى نسبة كانت في عام ٢٠١٦ حيث بلغت النسبة (٠,٣٣%) وتبين الانخفاض الواضح في صافي الدخل بسبب زيادة النفقات التشغيلية للمصرف نتيجة تطور نشاطه التجاري. اما المتوسط العام لمصرف المتحد فكانت نسبته (١٦,٦٦%) وبأنحراف معياري (٢٨,٧٩%).

ومن خلال الجدول رقم (٦) والشكل (٩) نلاحظ الاختلاف الواضح بنسب معدل العائد الى حق الملكية للمصارف التجارية الاهلية العراقية وبالعودة لسنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها ١٥ سنة من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٩ نلاحظ في سنة ٢٠٠٥ سجلت أعلى نسبة لمعيار الصناعة بلغت (٢١,٣٠%) اما أدنى نسبة سجلت في السلسلة الزمنية فكانت في سنة ٢٠١٩ وبلغت (١,٤١%) ونلاحظ هناك تفاوت واضح في النسب خصوصا في السنوات الاخيرة ٢٠١٥-٢٠١٩ ونشاهد انخفاض النسبة بشكل ملحوظ والذي يؤثر بالنتيجة على العمليات التشغيلية للمصرف وبالتالي يؤثر سلبا على ربحية المصرف.



شكل (٩) متوسط معدل العائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

جدول (٦) معدل العائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	مصرف المتحد	التجاري العراقي	الموصل للتنمية والاستثمار	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
21.30%	115.98%	2.35%	7.54%	10.75%	5.28%	17.81%	5.83%	16.23%	27.95%	3.29%	2005
12.47%	29.58%	1.68%	9.54%	10.11%	4.75%	36.06%	2.82%	1.60%	14.41%	14.13%	2006
14.90%	4.71%	2.33%	14.21%	16.78%	5.26%	24.61%	5.67%	20.82%	28.65%	25.95%	2007
15.21%	3.01%	2.61%	17.35%	36.81%	1.74%	18.47%	10.09%	17.18%	21.85%	22.94%	2008
9.47%	12.45%	4.55%	11.58%	13.48%	7.41%	6.78%	1.13%	7.35%	15.50%	14.47%	2009
10.21%	21.85%	14.03%	15.85%	9.71%	0.64%	6.06%	2.16%	10.06%	10.26%	11.51%	2010
9.09%	14.01%	5.31%	11.97%	9.84%	0.22%	10.35%	2.37%	8.47%	13.38%	15.01%	2011
10.88%	19.25%	9.23%	7.31%	20.70%	0.74%	13.07%	9.97%	1.17%	15.29%	12.11%	2012
9.64%	10.49%	4.52%	14.82%	15.98%	0.86%	5.85%	8.23%	14.38%	10.29%	11.01%	2013
5.48%	6.83%	3.24%	0.69%	14.70%	0.89%	4.63%	2.68%	10.18%	1.49%	9.50%	2014
2.85%	6.16%	2.65%	0.13%	3.07%	1.37%	3.86%	0.88%	6.22%	1.96%	2.18%	2015
3.32%	0.33%	2.69%	0.96%	1.85%	1.41%	1.62%	9.40%	3.51%	4.32%	7.16%	2016
2.26%	1.05%	3.45%	1.81%	1.32%	0.15%	2.13%	1.14%	1.41%	0.21%	9.91%	2017
1.62%	3.45%	3.83%	0.97%	0.19%	0.34%	1.79%	3.07%	0.12%	0.86%	1.56%	2018
1.41%	0.74%	2.40%	1.27%	1.28%	0.37%	1.72%	3.57%	0.01%	0.03%	2.67%	2019
8.67%	16.66%	4.32%	7.73%	11.10%	2.10%	10.32%	4.60%	7.91%	11.10%	10.89%	المتوسط
21.30%	115.98%	14.03%	17.35%	36.81%	7.41%	36.06%	10.09%	20.82%	28.65%	25.95%	Max
1.41%	0.33%	1.68%	0.13%	0.19%	0.15%	1.62%	0.88%	0.01%	0.03%	1.56%	Min
5.86%	28.79%	3.26%	6.34%	9.61%	2.34%	10.04%	3.35%	6.80%	9.75%	7.17%	S.D

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

ثانياً – معدل العائد على الموجودات (ROA)

يعتبر معدل العائد على الموجودات من أكثر النسب المستخدمة في قياس الأداء المالي المصرفي وبيّن قدرة ادارة المصرف في الحصول على ودائع بكلفة معقولة واستثمارها بالإضافة الى أنها توضح قدرة المصرف على توليد الارباح من موجوداته ويعتبر معدل العائد على الموجودات مقياس لربحية المصارف وكذلك يعتبر مؤشر لقياس الكفاءة ويتم احتسابه عن طريق قسمة صافي الدخل على اجمالي الموجودات.

١- مصرف بغداد

يتبين من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف بغداد كانت في سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت النسبة (٥,٤٣%) وتبين النمو الاستثنائي لمصرف بغداد في هذه السنة والذي انعكس بشكل ايجابي على صافي الدخل وقيمة الموجودات بينما سجلت أدنى نسبة في سنة ٢٠١٨ اذ بلغت النسبة (٠,٣٧%) وتبين انخفاض صافي الدخل بسبب زيادة مصروفات المصرف. اما المتوسط العام لمصرف بغداد فكانت (١,٩٤%) وبانحراف معياري (١,٣٦%).

٢- مصرف الشرق الاوسط

يتبين من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف الشرق الاوسط كانت في سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت النسبة (٣,٥٥%) وتبين الزيادة في صافي الدخل كانت أعلى من قيمة الموجودات اما أدنى نسبة فكانت في سنة ٢٠١٩ اذ بلغت النسبة (٠,٠١%) وهي نسبة جدا ضئيلة وذلك لأنخفاض ايرادات المصرف وزيادة مصاريفه في هذه السنة وبالنتيجة ادت الى انخفاض صافي الدخل المتحقق. اما المتوسط العام لمصرف الشرق الاوسط فكانت (١,٧٦%) وبأنحراف معياري (١,١٨%).

٣- مصرف الاستثمار العراقي

نشاهد من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف الاستثمار العراقي كانت في سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت النسبة (٦,١٨%) وتبين قوة المركز المالي والذي انعكس بصورة ايجابية على صافي الدخل وقيمة الموجودات بينما سجلت أدنى نسبة في سنة ٢٠١٩ حيث بلغت النسبة (٠,٠٠%) وهي نسبة معدومة لمعدل العائد على الموجودات بسبب التراجع في النمو الاقتصادي والذي انعكس بشكل سلبي على صافي الدخل المتحقق. اما المتوسط العام لمصرف الاستثمار العراقي كانت نسبته (٢,٧١%) وبأنحراف معياري (٢,١١%).

٤- مصرف الاهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف الاهلي العراقي كانت في سنة ٢٠١٢ حيث بلغت النسبة (٤,٥٧%) وتبين الارتفاع في صافي الدخل والتي كانت أعلى من قيمة الموجودات بسبب النشاط المصرفي والذي أنعكس بشكل ايجابي على ربحية المصرف اما أدنى نسبة فكانت في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة (٠,٤٣%) وتبين الأنخفاض في صافي الدخل بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي في البلد وتراجع اسعار النفط عالميا. اما المتوسط العام لمصرف الاهلي العراقي فكانت نسبته (٢,٠٦%) وبأنحراف معياري (١,٤١%).

٥- مصرف الائتمان العراقي

يتبين من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف الائتمان العراقي كانت في سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت النسبة (٥,٣٣%) وتبين ارتفاع نسبة صافي الدخل المتحقق وارتفاع قيمة موجوداته والذي أنعكس بصورة ايجابية على زيادة الثقة المودعين بأداء المصرف اما ادنى نسبة فكانت في سنة ٢٠١٦ حيث بلغت (٠,٩٧%) وتبين الأنخفاض في ايرادات العمليات المصرفية والذي يؤدي الى أنخفاض صافي الدخل. اما المتوسط العام لمصرف الائتمان العراقي كانت (٢,٥٣%) وبأنحراف معياري (١,٤٤%).

٦- مصرف سومر التجاري

يتبين من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف سومر التجاري كانت في سنة ٢٠٠٩ اذ بلغت النسبة (٤,٦٣%) وتبين الزيادة في نسبة صافي الدخل وارتفاع قيمة الموجودات بسبب الزيادة في ايرادات المصرف ونلاحظ الأنخفاض في نسبة العائد على الموجودات في السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ فقد سجلت ادنى نسبة في سنة ٢٠١٧ حيث بلغت النسبة (٠,١٠%) وتبين الأنخفاض في صافي الدخل المتحقق. اما المتوسط العام لمصرف سومر التجاري كانت (١,٣٢%) وبأنحراف معياري (١,٤٤%).

٧- مصرف الخليج التجاري

نشاهد من الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف الخليج التجاري في سنة ٢٠١٢ اذ بلغت النسبة (٧,٢٦%) وتبين الزيادة النسبية في صافي الدخل التي حققها المصرف اكبر من قيمة موجوداته وذلك بسبب ارتفاع ايرادات النشاط المصرفي وقوة المركز المالي بينما سجل المصرف أدنى نسبة في

سنة ٢٠١٨ اذ بلغت النسبة (٠,١٠%) وتبين أنخفاض صافي الدخل نتيجة تراجع العمليات المصرفية. اما المتوسط العام لمصرف الخليج التجاري فكانت النسبة (٣,٠٤%) وبانحراف معياري (٢,٢٣%).

٨- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نشاهد من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار كانت في سنة ٢٠١٣ حيث بلغت النسبة (٦,٩٠%) وتبين ارتفاع صافي الدخل وقيمة الموجودات بسبب النمو الذي حققه المصرف في اعماله التجارية وتطوير ادائه والذي انعكس بشكل ايجابي بزيادة الثقة بأداء المصرف اما ادنى نسبة فكانت في سنة ٢٠١٥ اذ بلغت النسبة (٠,٠٩%) وهي نسبة ضئيلة جدا وتبين الأنخفاض الواضح في صافي الدخل بسبب التراجع في النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. اما المتوسط العام لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (٢,٦١%) وبأنحراف معياري (١,٩٩%).

٩- مصرف التجاري العراقي

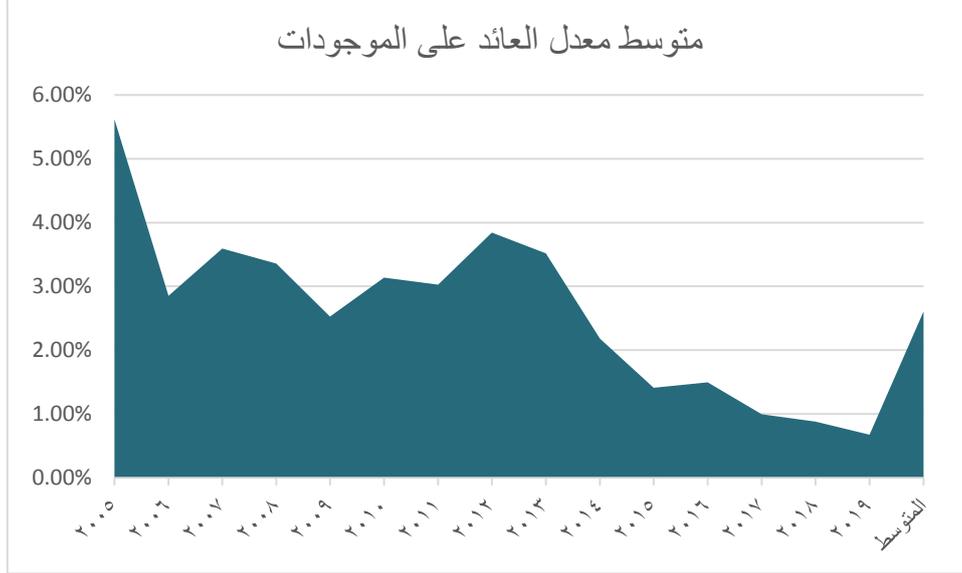
يتبين من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف التجاري العراقي في سنة ٢٠١٠ حيث بلغت النسبة (٦,٥٠%) تبين الزيادة النسبية في صافي الدخل وقيمة الموجودات بينما سجل المصرف ادنى نسبة في سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت النسبة (٠,٦٥%) وهي نسبة ضئيلة جدا وتبين أنخفاض صافي الدخل بسبب الاوضاع السياسية غير المستقرة للبلد وتراجع النمو الاقتصادي. اما المتوسط العام لمصرف التجاري العراقي فكانت النسبة (٢,٢٢%) وبانحراف معياري (١,٥٥%).

١٠- مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة (ROA) لمصرف المتحد للاستثمار كانت في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت النسبة (٣٥,١٩%) وتبين الارتفاع الواضح في نسبة صافي الدخل المتحقق بسبب زيادة قيمة استثمارات المصرف المالية اما أدنى نسبة كانت في سنة ٢٠١٦ حيث بلغت النسبة (٠,٢٠%) وتبين الأنخفاض في صافي الدخل المتحقق والأنخفاض في قيمة الموجودات بسبب تراجع قيمة استثمارات المصرف. اما المتوسط العام لمصرف المتحد كانت نسبته (٥,٨٩%) وبأنحراف معياري (٨,٦٧%).

ومن خلال الجدول رقم (٧) والشكل (١٠) نلاحظ الاختلاف المتفاوت في نسبة معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية الاهلية عينة الدراسة وبالعودة الى سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها ١٥ سنة (٢٠٠٥-٢٠١٩) سجلت في سنة ٢٠٠٥ أعلى نسبة لمعيار الصناعة حيث بلغت

(٥,٦٢%) اما في سنة ٢٠١٩ سجلت أدنى نسبة حيث بلغت (٠,٦٨%) وهي نسبة منخفضة وهذا مؤشر على أن هناك تفاوت كبير بين المصارف في سنوات الدراسة وان انخفاض النسبة يؤثر سلبا على عمل المصارف وبالتالي التأثير على ربحية المصرف وانخفاض عملياته التشغيلية.



شكل (١٠) متوسط معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

جدول (٧) معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
2005	0.58%	2.39%	3.59%	2.47%	2.58%	3.51%	2.85%	2.08%	0.95%	35.19%	5.62%
2006	2.54%	1.72%	0.30%	1.69%	3.40%	2.83%	2.98%	2.57%	0.65%	9.84%	2.85%
2007	5.43%	3.55%	6.18%	3.09%	5.33%	3.01%	3.36%	3.86%	0.71%	1.39%	3.59%
2008	3.94%	2.45%	5.11%	4.44%	5.09%	1.12%	6.30%	3.13%	0.85%	1.14%	3.36%
2009	1.97%	2.10%	2.40%	0.62%	2.09%	4.63%	3.08%	3.36%	1.84%	3.19%	2.53%
2010	1.42%	1.49%	3.62%	1.06%	1.38%	0.40%	2.27%	5.49%	6.50%	7.75%	3.14%
2011	2.39%	2.76%	3.03%	1.35%	3.54%	0.14%	3.38%	4.13%	2.90%	6.63%	3.03%
2012	1.93%	3.51%	0.36%	4.57%	4.09%	0.43%	7.26%	3.44%	4.50%	8.33%	3.84%
2013	1.82%	2.70%	5.15%	2.56%	1.91%	0.55%	6.22%	6.90%	2.65%	4.71%	3.52%
2014	1.52%	0.67%	5.17%	1.15%	2.15%	0.55%	4.43%	0.52%	2.05%	3.63%	2.18%
2015	0.39%	0.80%	3.17%	0.43%	1.88%	0.98%	1.22%	0.09%	1.75%	3.41%	1.41%
2016	1.69%	1.85%	1.76%	4.05%	0.97%	1.07%	0.73%	0.86%	1.79%	0.20%	1.50%
2017	2.52%	0.08%	0.70%	0.47%	1.41%	0.10%	0.70%	1.20%	2.18%	0.60%	1.00%
2018	0.37%	0.29%	0.06%	1.50%	1.12%	0.22%	0.10%	0.63%	2.45%	2.04%	0.88%
2019	0.64%	0.01%	0.00%	1.45%	0.98%	0.29%	0.72%	0.83%	1.45%	0.37%	0.68%
المتوسط	1.94%	1.76%	2.71%	2.06%	2.53%	1.32%	3.04%	2.61%	2.22%	5.89%	2.61%
Max	5.43%	3.55%	6.18%	4.57%	5.33%	4.63%	7.26%	6.90%	6.50%	35.19%	5.62%
Min	0.37%	0.01%	0.00%	0.43%	0.97%	0.10%	0.10%	0.09%	0.65%	0.20%	0.68%
S.D	1.36%	1.18%	2.11%	1.41%	1.44%	1.44%	2.23%	1.99%	1.55%	8.67%	1.35%

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

ثالثاً- معدل العائد على الودائع (ROD)

يوضح معدل العائد على الودائع قدرة المصارف في الحصول على الاموال ويعدّ مؤشر جيد للاستثمار الناجح من الاموال المتمثلة بالودائع ويمكن عده كئمن او تكلفة لجذب الودائع . وبإمكان المصارف أن تصبح اكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة وأن المصارف تجذب الكثير من الودائع مقابل تقديمها لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح ويتم احتساب معدل العائد على الودائع عن طريق قسمة صافي الدخل على اجمالي الودائع .

١- مصرف بغداد

يتبين من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف بغداد كانت في سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت النسبة (٨,٣٣%) وتبين هناك فائض في صافي الدخل وزيادة في حجم الودائع المقبوضة بسبب النمو والتطور الذي حققه المصرف في هذه السنة بينما سجلت أدنى نسبة في سنة ٢٠١٨ حيث بلغت النسبة (٠,٥٣%) وهي نسبة قليلة جدا بسبب تراجع الايرادات نتيجة الانخفاض في صافي الارباح بالرغم من انخفاض مصاريف المصرف . اما المتوسط العام لمصرف بغداد فكانت نسبته (٢,٨٩%) وبأنحراف معياري (٢,١٠%).

٢- مصرف الشرق الاوسط

يتبين من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف الشرق الاوسط كانت في سنة ٢٠١٢ حيث بلغت النسبة (٤,٨٢%) وتبين الارتفاع في صافي الدخل وقدرة المصرف في جذب الودائع بينما سجلت ادنى نسبة في سنة ٢٠١٩ حيث بلغت النسبة (٠,٠٣%) وتبين الانخفاض في صافي الدخل بسبب زيادة المصاريف التشغيلية . اما المتوسط العام لمصرف الشرق الاوسط فكانت نسبته (٢,٦٠%) وبأنحراف معياري (١,٦٢%).

٣- مصرف الاستثمار العراقي

نشاهد من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف الاستثمار العراقي كانت في سنة ٢٠١٣ حيث بلغت النسبة (٢٣,١٠%) وتبين الارتفاع الكبير في صافي الدخل بسبب قوة المركز المالي وتطور ونمو المصرف ووضع معايير تخص العمليات التشغيلية والذي انعكس بشكل ايجابي على صافي الدخل بينما سجلت أدنى نسبة في سنة ٢٠١٩ حيث بلغت النسبة (٠,٠١%) وهي نسبة قليلة جدا وتبين الانخفاض الواضح في صافي الدخل لهذه السنة مقارنة بالسنوات السابقة بسبب عدم الاستقرار السياسي

والتراجع في النمو الاقتصادي . أما المتوسط العام لمصرف الاستثمار العراقي فكانت نسبته (٥,٩٦%) وبانحراف معياري (٥,٩٥%).

٤- مصرف الاهلي العراقي

نشاهد من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف الاهلي العراقي كانت في سنة ٢٠١٦ حيث بلغت النسبة (١٥,٧٦%) وتبين قوة المركز المالي للمصرف والذي أنعكس بصورة ايجابية على صافي الدخل المتحقق بينما سجل المصرف ادنى نسبة في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة (١,٣٢%) وتبين الأنخفاض النسبي في صافي الدخل بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي للبلد وتراجع اسعار النفط عالميا .اما المتوسط العام لمصرف الاهلي العراقي فكانت نسبته (٥,٤٢%) وبأنحراف معياري (٤,٠٤%).

٥- مصرف الائتمان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف الائتمان كانت في سنة ٢٠٠٨ حيث بلغت النسبة (٨,٦٢%) وتبين الارتفاع في نسبة صافي الدخل وزيادة حجم الودائع المقبوضة بينما سجلت أدنى نسبة في سنة ٢٠١٠ حيث بلغت النسبة (١,٩٣%) وتبين الأنخفاض في صافي الدخل قياسا بقيمة الودائع .اما المتوسط العام لمصرف الائتمان فكانت النسبة (٤,٧٤%) وبأنحراف معياري (٢,١٦%).

٦- مصرف سومر التجاري

يتبين من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف سومر التجاري كانت في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت النسبة (٢٢,٢٥%) وتبين الزيادة في صافي الدخل وقوة المركز المالي للمصرف وقدرته على جذب الودائع. أما ادنى نسبة سجلت في سنة ٢٠١٧ حيث بلغت النسبة (٠,٤٥%) وتبين الأنخفاض في صافي الدخل بسبب تراجع الوضع الاقتصادي . أما المتوسط العام لمصرف سومر التجاري فكانت النسبة (٦,٢٥%) وبأنحراف معياري (٧,٢٣%).

٧- مصرف الخليج التجاري

يتبين من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف الخليج التجاري في سنة ٢٠١٢ حيث بلغت النسبة (١٣,٢٩%) وتبين الزيادة في قيمة صافي الدخل المتحقق بنسبة اكبر من قيمة الودائع المستلمة والسبب هو قيام المصرف بتطوير العمليات المصرفية وبالنتيجة زيادة الايرادات بينما سجل

المصرف أدنى نسبة في سنة ٢٠١٨ حيث بلغت النسبة (٠,٢٥%) وتبين الانخفاض في صافي الدخل وذلك بسبب التراجع في إيراداته لهذه السنة. أما المتوسط العام لمصرف الخليج التجاري فكانت نسبته (٥,٨٩%) وبأنحراف معياري (٤,٢٤%).

٨- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نشاهد من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار كانت في سنة ٢٠١٣ حيث بلغت النسبة (١٦,٩٤%) تبين الزيادة النسبية في صافي الدخل وزيادة حجم الودائع بسبب الجهود المكثفة في تطوير النشاط المصرفي التجاري والنتيجة تحقيق فائض كبير في صافي الدخل أما أدنى نسبة فكانت في سنة ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة (٠,٤٥%) وتبين الانخفاض صافي الدخل بسبب تعرض المصرف الى اضرار مادية وتوقف نشاطه بسبب العمليات الارهابية. أما المتوسط العام لمصرف الموصل فكانت نسبته (٥,٤٢%) وبانحراف معياري (٣,٨٨%).

٩- مصرف التجاري العراقي

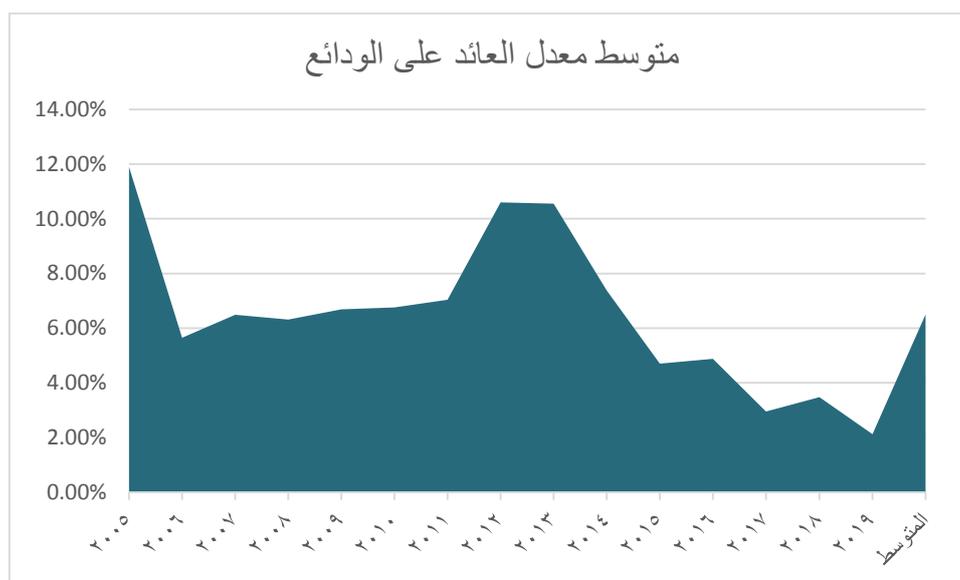
يتبين من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف التجاري العراقي كانت في سنة ٢٠١٠ حيث بلغت النسبة (١٦,٨٨%) وتبين الارتفاع الكبير في صافي الدخل وزيادة حجم الودائع المقبوضة بسبب تحسن الوضع الاقتصادي للبلد في تلك الفترة أما أدنى نسبة فكانت في سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت النسبة (١,٥٣%) وتبين انخفاض صافي الدخل المتحقق. أما المتوسط العام لمصرف التجاري العراقي فكانت نسبته (٦,٧٥%) وبأنحراف معياري (٤,٢٨%).

١٠- مصرف المتحد

نشاهد من خلال الجدول رقم (٨) أن أعلى نسبة (ROD) لمصرف المتحد كانت في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت النسبة (٦٤,٤٠%) ونلاحظ ارتفاع النسبة بشكل كبير وتبين الزيادة المتحققة بشكل ملحوظ في صافي الدخل والزيادة في حجم الودائع المقبوضة بسبب متأنة المركز المالي للمصرف بينما سجلت ادنى نسبة في سنة ٢٠١٦ حيث بلغت النسبة (١,٦٢%) وتبين انخفاض صافي الدخل المتحقق بسبب انخفاض نشاط المصرف الائتماني والذي يؤدي الى انخفاض الفوائد والإيرادات. أما المتوسط العام لمصرف المتحد فكانت نسبته (١٩,١١%) وبأنحراف معياري (١٧,٤٦%).

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (٨) والشكل (١١) الاختلاف الواضح بنسب معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية الاهلية عينة الدراسة وبالعودة الى سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها (١٥) سنة ٢٠٠٥ - ٢٠١٩ أن اعلى نسبة سجلت في سنة ٢٠٠٥ وبلغ معيار الصناعة (١١,٩٥%) أما في سنة

٢٠١٩ سجلت ادنى نسبة لمعيار الصناعة وبلغت (٢,١٢%) وهي نسبة منخفضة وهذا مؤشر على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليلة نسبية.



شكل (١١) متوسط معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

جدول (٨) معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
2005	0.79%	2.95%	6.46%	5.76%	3.28%	22.25%	7.73%	3.50%	1.89%	64.40%	11.90%
2006	3.63%	2.36%	0.46%	5.67%	4.04%	9.17%	5.82%	3.90%	1.53%	19.95%	5.65%
2007	8.33%	4.45%	7.39%	8.32%	8.00%	11.93%	5.74%	5.98%	1.75%	3.06%	6.50%
2008	5.63%	3.45%	8.90%	8.98%	8.62%	6.08%	11.78%	4.89%	2.05%	2.75%	6.31%
2009	2.46%	2.69%	4.20%	1.55%	3.62%	22.02%	4.89%	4.63%	4.58%	16.27%	6.69%
2010	1.75%	1.93%	7.15%	2.31%	1.93%	1.48%	3.63%	7.97%	16.88%	22.59%	6.76%
2011	4.18%	3.88%	6.12%	3.42%	6.32%	0.74%	6.09%	8.55%	8.71%	22.41%	7.04%
2012	3.11%	4.82%	0.79%	10.80%	7.07%	1.78%	13.29%	7.55%	12.22%	44.59%	10.60%
2013	2.60%	3.98%	23.10%	5.03%	3.15%	2.27%	12.89%	16.94%	9.51%	26.14%	10.56%
2014	2.06%	1.34%	12.04%	2.93%	4.39%	3.02%	8.66%	3.00%	7.65%	28.70%	7.38%
2015	0.71%	1.71%	6.95%	1.32%	7.33%	4.21%	2.64%	0.45%	8.13%	13.53%	4.70%
2016	2.69%	4.67%	4.01%	15.76%	2.78%	5.56%	1.37%	3.89%	6.44%	1.62%	4.88%
2017	4.01%	0.18%	1.62%	1.55%	4.65%	0.45%	1.59%	4.97%	7.46%	3.01%	2.95%
2018	0.53%	0.54%	0.14%	4.17%	3.45%	1.13%	0.25%	2.22%	8.04%	14.32%	3.48%
2019	0.91%	0.03%	0.01%	3.66%	2.46%	1.61%	1.95%	2.88%	4.46%	3.25%	2.12%
المتوسط	2.89%	2.60%	5.96%	5.42%	4.74%	6.25%	5.89%	5.42%	6.75%	19.11%	6.50%
Max	8.33%	4.82%	23.10%	15.76%	8.62%	22.25%	13.29%	16.94%	16.88%	64.40%	11.90%
Min	0.53%	0.03%	0.01%	1.32%	1.93%	0.45%	0.25%	0.45%	1.53%	1.62%	2.12%
S.D	2.10%	1.62%	5.95%	4.04%	2.16%	7.23%	4.24%	3.88%	4.28%	17.46%	2.82%

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

تحليل مؤشرات القيمة الاقتصادية للمصرف

توطئة

أن المصارف تستخدم بالعادة نماذج اساسية لتقييم مخاطر اسعار الفائدة ومن هذه النماذج فجوة المدة والقيمة الاقتصادية وهذه النماذج تؤكد على القيمة السوقية لحقوق المساهمين من خلال التركيز على كيفية تأثير هذه الأنواع من التغييرات على القيمة السوقية للموجودات مقابل القيمة السوقية للمطلوبات. وتعكس التغييرات في القيمة الاقتصادية الاختلافات في مدة الموجودات ومدة المطلوبات وبالتالي الاختلافات في حساسية القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات وتحسب القيمة الاقتصادية للمصرف عن طريق المعادلة الاتية وكما اسلفنا في الجانب النظري.

$$EV = - \text{Duration Gap} \left(\frac{\Delta y}{1+y} \right) mva$$

١- مصرف بغداد

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف بغداد للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٩ بلغت (١٥٣ مليون دينار) وبانحراف معياري (١,٠٠٦ مليار دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية كانت في سنة ٢٠١١ وقد بلغت (١,٩٣٧ مليار دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية موجبة فإن هذا يدل على أن معدلات الفائدة كانت منخفضة ، أي أن المخاطر التي يتعرض لها المصرف منخفضة وبالتالي فإن مصرف بغداد على استعداد لمنح القروض. اما أدنى قيمة اقتصادية لمصرف بغداد فكانت في سنة ٢٠٠٥ وقد بلغت (١,٩٢٢ - مليار دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية كانت سالبة بالتالي فإن معدلات الفائدة مرتفعة وهذا يعني أن الزبائن لا تفضل الاقتراض بمعدلات فائدة عالية مما اثر ذلك سلبا على القيمة الاقتصادية للمصرف.

٢- مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) بلغ (٩٣ مليون دينار) وبأنحراف معياري (١٩٠ مليون دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية كانت في سنة ٢٠٠٩ حيث بلغت القيمة الاقتصادية (٥٠٨ مليون دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية للمصرف موجبه تبين أنخفاض معدلات اسعار الفائدة وبالتالي أنخفاض المخاطرة التي يتعرض لها المصرف وأن ارتفاع القيمة الاقتصادية يوضح قدرة المصرف على الاستثمار في الاعمال التجارية. اما أقل قيمة اقتصادية

لمصرف الشرق الاوسط فكانت في سنة ٢٠٠٥ اذ بلغت (١٧٦- مليون دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية سالبة هذا مؤشر على ارتفاع معدلات اسعار الفائدة وأنخفاض القيمة الاقتصادية وذلك بسبب التراجع في النمو الاقتصادي وعدم استقرار الوضع السياسي للبلاد.

٣- مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٩) بلغت (٧٤ مليون دينار) وبانحراف معياري (٢٥٤ مليون دينار) وقد سجل المصرف أعلى قيمة اقتصادية في سنة ٢٠١٤ اذ بلغت (٧٠١ مليون دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية موجبه فهذا يعني ان معدلات اسعار الفائدة منخفضة وبالتالي أنخفاض المخاطرة وأن المصرف على استعداد لمنح القروض والذي ينعكس ايجابيا على ربحية المصرف بينما سجل المصرف أقل قيمة اقتصادية في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت (٣٨٤- مليون دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية سالبة فهذا يعني ارتفاع معدلات اسعار الفائدة وأنخفاض القيمة الاقتصادية للمصرف والذي يؤثر سلبا على ثقة المقترضين لدى المصرف .

٤- المصرف الاهلي العراقي

يتبين من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف الاهلي العراقي للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٩) بلغت (٩٢ مليون دينار) وبأنحراف معياري (٣١١ مليون دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية كانت في سنة ٢٠١٤ وبلغت (٨٣٧ مليون دينار) وتبين أن القيمة الاقتصادية موجبه وهذا يدل على أن الوضع الاقتصادي للمصرف جيد بسبب أنخفاض معدلات اسعار الفائدة وقدرة المصرف على استثمار الاموال بشكل جيد وقدرة المصرف على جذب المقترضين بسبب أنخفاض معدلات الفائدة، بينما سجل المصرف أقل قيمة في سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت (٤٠٥- مليون دينار) وبما أن القيمة سالبة تبين أن الوضع الاقتصادي للمصرف في تلك الفترة ضعيف بسبب ارتفاع معدلات اسعار الفائدة وزعزعة ثقة المقترضين بالمصرف .

٥- مصرف الائتمان

يتبين من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف الائتمان العراقي للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٩) بلغت (٤٠- مليون دينار) وبأنحراف معياري (١,٠٣٦ مليار دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية كانت في سنة ٢٠٠٩ حيث بلغت (١,٥٠٦ مليار دينار) وبما أن القيمة اقتصادية لتلك السنة موجبة هذا يعني أنخفاض معدلات اسعار الفائدة وتبين قدرة المصرف على منح القروض وزيادة ثقة المقترضين والذي أنعكس بشكل ايجابي على ربحية المصرف وقدرته التشغيلية، اما أدنى قيمة اقتصادية لمصرف الائتمان

العراقي كانت في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت (٢,٥٣٥- مليار دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية سالبة تعني ارتفاع معدلات اسعار الفائدة وتعرض المصرف للمخاطرة والذي يؤثر سلبا على ثقة المقترضين لأن الزبائن لا تفضل القروض ذات الفوائد المرتفعة.

٦- مصرف سومر التجاري

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) بلغت (١٤- مليار دينار) وبأنحراف معياري (١٣١ مليار دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية كانت في عام ٢٠١٤ حيث بلغت (١٣١ مليار دينار) ونلاحظ الارتفاع الكبير في القيمة الاقتصادية للمصرف بسبب الأنخفاض الواضح في معدلات اسعار الفائدة وقدرة المصرف على جذب المقترضين وتحقيق أعلى قيمة للمساهمين والذي أنعكس بشكل ايجابي على قدرة المصرف في استثمار امواله في العمليات التجارية وذلك بسبب النمو الاقتصادي للبلد في تلك الفترة بينما سجلت اقل قيمة اقتصادية في عام ٢٠١٦ حيث بلغت (٣٨٣- مليار دينار) ونلاحظ الأنخفاض الكبير في القيمة الاقتصادية للمصرف بسبب ارتفاع معدلات اسعار الفائدة بشكل واضح وبنفس الوقت ارتفاع المخاطرة التي يتعرض لها المصرف وفقدان المصرف لزيائنه بسبب ارتفاع اسعار الفائدة والذي اثر بشكل سلبي على القيمة الاقتصادية للمصرف.

٧- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) بلغت (٣٨ مليون دينار) وبأنحراف معياري (٢٦٥ مليون دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية كانت في عام ٢٠١٤ اذ بلغت (٨٣٠ مليون دينار) وتبين أنخفاض معدلات اسعار الفائدة وأنخفاض المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك لأن القيمة الاقتصادية للمصرف موجبة وتبين قدرة المصرف على تحقيق قيمة للمساهمين وتزيد قدرته على جذب المقترضين واستثمار الاموال في الاعمال التجارية المربحة، بينما سجلت أقل قيمة اقتصادية في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت (٤١٤- مليون دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية سالبة تبين ارتفاع معدلات اسعار الفائدة وزيادة المخاطرة وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي للبلد والذي ينعكس بشكل سلبي على ثقة المقترضين بالمصرف .

٨ - مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يتبين من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) بلغت (٨٧ مليون دينار) وبأنحراف معياري (٣٠١ مليون دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية كانت في سنة ٢٠٠٩ حيث بلغت (٦١٨ مليون دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية موجبة هذا يعني أن معدلات اسعار الفائدة منخفضة وتبين قدرة المصرف على منح القروض واستثمار الأموال في اعماله التجارية والذي ينعكس بصورة ايجابية على عمل المصرف وتحقيق أعلى عوائد للمساهمين، بينما سجلت أدنى قيمة اقتصادية لمصرف الموصل في سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت (٣٨٩- مليون دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية سالبة تعني ارتفاع معدلات اسعار الفائدة وزيادة المخاطرة وفقدان ثقة الزبائن بالمصرف وهذا مؤشر على انخفاض القيمة الاقتصادية للمصرف وذلك بسبب تراجع الوضع الاقتصادي للبلد في تلك الفترة.

٩ - مصرف التجاري العراقي

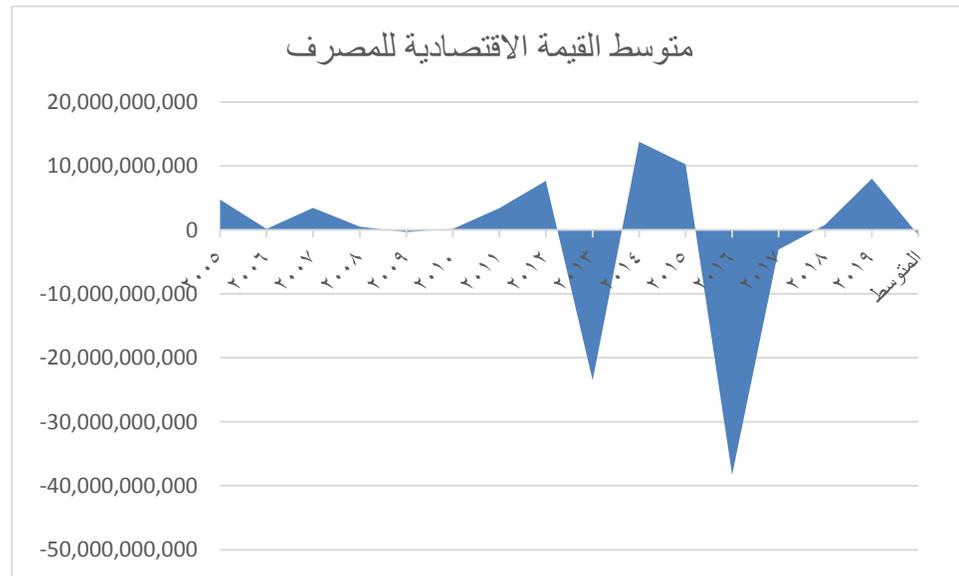
يتبين من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) بلغت (١٠٠ مليون دينار) وبأنحراف معياري (٨٤٣ مليون دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية لمصرف التجاري العراقي كان في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت (٢ مليار دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية موجبة تعني انخفاض معدلات اسعار الفائدة ونلاحظ ارتفاع القيمة الاقتصادية بشكل كبير في تلك الفترة وتبين قدرة المصرف على منح القروض وكسب ثقة المقترضين والذي ينعكس بشكل ايجابي على ربحية المصرف وقدرته على استثمار الاموال وتحسين الوضع الاقتصادي للمصرف، بينما سجلت أدنى قيمة اقتصادية في سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت (١- مليار دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية سالبة تعني أن معدلات اسعار الفائدة مرتفعة وبما أن الزبائن لا ترغب بالقروض ذات معدلات فائدة عالية وبالتالي ينعكس سلبا على عمل المصرف وانخفاض قيمته الاقتصادية .

١٠ - المصرف المتحد

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط القيمة الاقتصادية لمصرف المتحد للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) بلغت (٥,٩٤٧ مليار دينار) وبأنحراف معياري (١٣ مليار دينار) وأن أعلى قيمة اقتصادية لمصرف المتحد كانت في سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت (٤٣ مليار دينار) ونلاحظ ارتفاع القيمة الاقتصادية بشكل كبير والذي يعكس الانخفاض الواضح في معدلات اسعار الفائدة وبالتالي فإن مصرف المتحد على استعداد لمنح القروض

وقدرته على أستثمار الاموال والذي ينعكس بصورة ايجابية على ثقة المقترضين، بينما سجل المصرف أدنى قيمة اقتصادية في سنة ٢٠١٧ حيث بلغت (٢- مليار دينار) وبما أن القيمة الاقتصادية سالبة يعني ارتفاع معدلات اسعار الفائدة وبما أن الزبائن لا تفضل القروض ذات معدلات فائدة مرتفعة وبالتالي أنخفاض القيمة الاقتصادية للمصرف بسبب فقدان ثقة المودعين وعدم استثمار امواله بالشكل الصحيح .

من خلال الجدول رقم (٩) والشكل رقم (١٢) نلاحظ الاختلاف الواضح بالقيمة الاقتصادية للمصارف التجارية الاهلية العراقية وبالعودة لسنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها ١٥ سنة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٩ نلاحظ في سنة ٢٠١٤ سجل أعلى معيار سنوي للقيمة الاقتصادية أذ بلغ (١٣ مليار دينار) اما أدنى معيار سنوي للقيمة الاقتصادية في السلسلة الزمنية فكان في سنة ٢٠١٦ حيث بلغ (٣٨- مليار دينار) ونلاحظ هناك تفاوت واضح في القيمة الاقتصادية للمصارف عينة الدراسة وأن ارتفاع القيمة الاقتصادية مؤشر على قدرة المصرف على تحقيق قيمة للمساهمين وقدرة المصرف على جذب المقترضين، بينما مؤشر أنخفاض القيمة الاقتصادية للمصرف وارتفاع اسعار الفائدة يدل على فقدان ثقة الزبائن بالمصرف.



شكل(١٢) متوسط القيمة الاقتصادية للمصرف للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر:- اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

جدول (9) القيمة الاقتصادية للمصرف

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد	المتوسط
2005	-	١٧٦,١٠٢,٠٦٣-	-	-	-	٢٠,٢٣١,١٧٠,٤٤٠	-	-	-	٣٤,٥٦١,٣٨٧,١٤٧	٤,٧٤٠,٩٧٢,١٥١
2006	١,٩٢٢,٣٤٥,٩٠٢	٤٤٤,٨٠٤,٦٥٢-	٣٨٤,٣٦١,٣٥٧	٣٥٤,٧٧٦,٦٠٤	٢,٥٣٥,٦٣١,٢١٣	٩,٤٩٢,٦٤٩,٥٦٥-	٤١٤,٨٣٣,٨٦٢	٣٧٢,٩٣٧,٢٣٥	١,٢٢١,٨٤٧,٨٣٧	٩,٧٩٧,٧٣٨,٩٦٢	١,٦٩,٦٧٦,٠٦٩
2007	-	٧١,٩٦٨,٢١١-	-	-	-	٣,٥١٧,١٢٥,٤٢٥-	٦٦,٩٥٤,٨٦٥-	-	٩,٠٧٠,١١٨,٤٥٤-	٤٣,٢٠٦,٥٩٨,٢٩٧	٣,٤٣٨,٨٢٣,٦٥٠
2008	١,٢٩٧,٩٦٧,٢٧٥	١,٣٠٥,٢١٣-	٢٥,١١٨,٣٧٣-	٤٠,٥٢٧,٥٨٧	١,٩٦٧,٨٢٨,٢٢٦	٥,٥١٤,٢١٠,٢٨٤	١,٨٤٢,٧٩٧-	٣٨٩,٦٥٧,٠٧٥	٤٠,٢٣٨,٠٤٥-	٩٦,٣٤٧,٥٧٥-	٥١٠,٦١٧,٦٤٣
2009	١,٤٠٨,٤٠٤,١٦٢	٥٠٨,٦٩٨,٦٩١	٤٠٦,٢٩٨,١٥٩	٣٧٠,٦٣١,٠٨٤	١,٥٦٠,٤٦١,٢١٥	٨,٠٧٦,٢١١,٥٨١-	-	٦١٨,٤٠٤,٩٦٧	٦٢,٥٠٠,٨٨٨-	١٥٥,٦١٤,٧٣٨	٣٢٧,٣٧٦,٥٧٥-
2010	٢٩٤,٦٣٠,٠٨٤	١٩٤,٩٤٤,٥٦٤	٢٦٢,٥٦٤,٦٩١	٢٦٣,٦٦٠,٩٦٦	١,٢٤٤,٨٦٩,٦٤٣	٢,٠٥٥,٨٣١,٧٩٦-	٣,٣٠,١٥٧	٢٦٥,٢٩٧,٢٣٨	٢٣١,٤٢١,٧٨٥	١,١٣٧,٢٩١,٦٤٥	١٨٣,٩١٥,١٩٨
2011	١,٩٣٧,٣٤٦,٦٧٥	٢٤٥,٧٠٠,٦٧٤	٧٦,٠٧٦,٨٤٩	١٨١,٦٦٨,٦٦٠	٣٨٦,٢٩٥,١٧١	٣,٠٣٠,٧٥٥,٨٩٣	٢٣,٨٠١,٦٩٨	١٢٩,٩٢٤,٥١١	١٣,٠٩٢٦,٥٧٢	٥١٣,٠١٨,٦٢٩	٣,٣٩٢,٥٥١,٥٣٣
2012	١٢٣,٦٣٥,٨٤٤	٨٠,٣٩١,٥٥٧	٤١,٦٩٦,٥٨٩	٢٧٦,٢٨٣,٨٢٢	٦٥,٥١٧٥-	٧٤,٣٢٧,٨٦٧,٩٦٩	٥٠,٨٧٣,٩١٧	٤٨٢,٣٢٨,٨٨٨	٦٥,٢٤٦,٣٨٤	١,٤٧٩,٧٢٢,٨٢٠	٧,٦٩٢,٧٤٠,٢٦٢
2013	٤٢٥,٣٧٣,٢٢٥	١٦٦,٧٢٦,٤٦٣	١٦,٤٦٦,٠٢٦	-	٦٧,٠٩٥,٣٦٢	-	٢٨٢,٠٦٩,٣٧٠	-	١٥١,٧٨٧,٤١٩-	٢٥٥,٢٩١,٢٥٣-	-
2014	١,٦٤١,٨٩٨,٧٧٦	٤٣,٠٦٣٩,١٤٠	٧٠,٠٧٦,٣٠٦	٨٣٧,٦١٧,٨٥٢	٣١٤,٥٦٨,٣٩٠	١٣١,١٧٠,٩٠٠,٦٩٢	٨٣,٠٥٢,٨٦٩	٥٤٧,٦٤٧,٢٢٥	٦٤٣,٢٢٢,٨٩٤	٧٥٩,٥١١,٥٠٢	١٣,٧٨٧,٧٦٠,٣٦٥
2015	٣٧١,٠٧٠,٨٤٠	١٣٣,٦٨٧,٨٩٨	١٧٩,٢١٤,٣٧٦	٣٤٨,٠٣٦,٢١٠	٢٥١,١٦٥,٧١٤	١٠٠,٧٧٢,٩٣٦,٣١٣	١٤٩,٢٩١,٥٠٢	١٥٧,٨٩٩,٣٩١	١٤٧,٣٣٣,٢٧٩	٢٧٥,٦٤٢,٠٨٣	١٠,٢٧٨,٦٢٧,٧٦١
2016	٧٢,٩٤٢,٢٦٥-	٣٦,٠١٢,٢٣٤-	٥٣,٦٦٦,٦١٤-	١٤٥,٤٣٧,٩٥٧	١٠٢,٧٤٦,٠٠٨	-	٤٥,٣٤٤,٣٦٦-	١٩١,٦٨١,٣٣٥	٤٩,١٤١,٥٢٢-	٢١,٠٣٣,٩٣١	-
2017	٩٢,٩٨٥,٢٦٩-	٦٣,٣٦٣,٩٥٥-	٧٢,٩٤٥,٣٠٢-	-	٤١٨,٤٣٠,٤٨٠	٣٨٣,٠٢١,١٩٣,٨٨٠	٢٧,٨٩٩,٢٧٩,٣٣٢-	٨٣,٨٥٩,٢٥٩-	١,٠٩,٣٤٩,٤٦٩-	٢,٣٧٩,٢٧٥,٣٤٩-	٣,٠٥٣,٠٥٧,٠١٢-
2018	٦٤,٣٦٩,٦٤٩	٣,٤٦٤,٥٦٣	٥٩,٧٣٥,١٧٦	١٤,٨٦١,٠٧٨	١٢٦,٣٩٨,٤٨٣	٧,٦٩٤,٤٠٩,٠٤٥	٤٧,٥٦٨,٣٠٠	٧,٠٢٢,٨٤١	١١٧,٠٧٣,٥٠٧	٣٤,٦١٤,٣٢٣	٨١٩,٦٥١,٦٩٦
2019	١٨,٦٩٢,٣١١	٥,٧٧١,١٩١	١٤,٦٩١,٠٤٥	٤٩,٩٢٤,٦١٢	٣٦,٩٢٢,٨٥٨	٧٩,٩٨٠,٥٠٠,٣٤٠	٩,٨٤٦,٣٨٩	١٣,٨٤٩,٠٣٤	٢٨,٢٧٩,٩٩٧	٦,٦٤٧,٩٤٥	٨٠,١٦٠,٥١٢,٥٧٢
المتوسط	١٥٣,٧٦٦,٣٨٣	٩٣,٥٦٤,٦٩٤	٧٤,٢٢٠,٧٤٧	٩٢,٦٥٤,٨٩٥	٤٠,٨٥٢,٢١٤-	١٤,٦٤٤,٨٩٩,٦٤٥-	٣٨,٨٨٤,٣٣٥	٨٧,٤١٩,٨٠١	١٠٠,٧٩٦,٢٧٤	٥,٩٤٧,٨٦٠,٥٢٣	٨٠,٩٠٨,٤٢١-
Max	١,٩٣٧,٣٤٦,٦٧٥	٥٠٨,٦٩٨,٦٩١	٧٠,٠٧٦,٣٠٦	٨٣٧,٦١٧,٨٥٢	١,٥٦٠,٤٦١,٢١٥	١٣١,١٧٠,٩٠٠,٦٩٢	٨٣,٠٥٢,٨٦٩	٦١٨,٤٠٤,٩٦٧	٢,٦٩٠,٤٢٣,٣٣٠	٤٣,٢٠٦,٥٩٨,٢٩٧	١٣,٧٨٧,٧٦٠,٣٦٥
Min	-	١٧٦,١٠٢,٠٦٣-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٣٧٩,٢٧٥,٣٤٩-	-
S.D	١,٩٢٢,٣٤٥,٩٠٢	١٩٠,٤٦٧,٠٨٢	٣٨٤,٣٦١,٣٥٧	٤٠,٥٢٧,٥٨٧	٢,٥٣٥,٦٣١,٢١٣	٣٨٣,٠٢١,١٩٣,٨٨٠	٤١٤,٨٣٣,٨٦٢	٣٨٩,٦٥٧,٠٧٥	١,٢٢١,٨٤٧,٨٣٧	١٣,٧٢٣,٨٠٦,١٦٦	٣٨,٢٨١,٧٤٠,١٦٥
	١,٠٠٦,٥٥٢,٣٨١	١٩٠,٤٦٧,٠٨٢	٢٥٤,٩٢٥,٧٧٩	٣١١,٨٠٤,٥٥٨	١,٠٣٦,٣٢٦,٩٩١	١٣١,١٧٠,١٥٦,٩٩٨	٢٦٥,٦٦١,٤٧٣	٣٠١,٧٦١,٢٨٨	٨٤٣,٨٦٨,٤٧٨	١٣,٧٢٣,٨٠٦,١٦٦	١٣,٣٢٠,٢٩٣,٤٥٤

المصدر:- اعداد الباحثة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

اختبار الفرضيات

يهدف المبحث الحالي الى اختبار الفرضيات التي أنبثقت عن الدراسة . ولقد اعتمدت الباحثة في اختبارها لهذه الفرضيات على بيانات القطاع المصرفي ممثلا بعينة المصارف العراقية الاهلية المختارة ، دون الخوض في اختبار تلك الفرضيات ولكل مصرف لسببين :-

- ١- أن الباحثة تهدف بدراستها اختبار تأثير الفجوة التمويلية على القيمة الاقتصادية لمجمل القطاع المصرفي وليس لكل مصرف على حده، الامر الذي يمكن أن يعطي صورة واضحة عن تأثير السياسات التمويلية للقطاع المصرفي في القيمة الاقتصادية لذلك القطاع من خلال بعض مؤشرات الأداء المالي.
- ٢- الحاجة الى ضغط عدد أوراق الرسالة والالتزام بالتعليمات الوزارية بأن لا يتجاوز عدد أوراق الرسالة (١٥٠) ورقة، وهو الامر الذي يتعذر معه اجراء اختبار الفرضيات لكل مصرف.

ولقد سعت الباحثة الى اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة أولا من خلال استخدام معامل الارتباط (Pearson)، ومن ثم استخدمت معامل **الأنحدار البسيط** لقياس قوة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، وأخيرا استخدمت الباحثة **تحليل المسار** في سبيل اختبار التأثيرات الوسيطة.

أولاً: اختبار فرضيات الارتباط

الفرضية الرئيسية الأولى

- ١- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية.
 - ٢- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية.
- يبين الجدول (١٠) ادناه اختبار علاقة الارتباط بين الفجوة التمويلية ونسبة الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية

جدول (١٠) اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	
الفجوة التمويلية	نسبة الفجوة التمويلية	
القيمة الاقتصادية	-٠,٠١٤	-٠,١٨
N	١٥	١٥

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول أعلاه أن علاقة الارتباط بين علاقات الارتباط بين الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية للمصارف عينة الدراسة كانت سالبة ، ولكنها غير معنوية عند مستوى (٥%) إذ بلغت قيمتها (-٠,٠١٤)، وهذا يدل على أن الفجوة التمويلية في المصارف الاهلية العراقية فعليا لا ترتبط بالقيمة الاقتصادية للمصارف، وأما القيمة الاقتصادية لهذه المصارف ترتبط بأمور أخرى لا علاقة لها بمقدار القروض الممنوحة من قبلها، او الودائع المقبولة من قبلها، وما يتبع ذلك من أسعار فائدة ومدة موجودات ومدة مطلوبات، الامر الذي يحتم دراسة الموضوع من جوانب أخرى. اما ما يخص علاقة الارتباط بين نسبة الفجوة التمويلية فقد كانت سالبة ولكنها لم تكن معنوية أيضا عند مستوى معنوية (٥%)، إذ بلغت قيمة علاقة الارتباط (-٠,١٨). عليه تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم بمعنى:

- ١- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية.
- ٢- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية.

الفرضية الرئيسية الثانية

- ١- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية ومؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع).
- ٢- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية ومؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع).

يبين الجدول (١١) ادناه اختبار الفرضية أعلاه:

جدول (١١) اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

نسبة الفجوة التمويلية	الفجوة التمويلية	المتغير المستقل المتغير التابع
**٠,٦٦-	٠,٠٢٣-	العائد على الموجودات
**٠,٨٤-	٠,٠٩	العائد على حق الملكية
٠,٣٢-	٠,٢٣-	العائد على الودائع
١٥	١٥	N

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

**الارتباط معنوي عند مستوى (٠,٠١)

*الارتباط معنوي عند مستوى (٠,٠٥)

يتبين من الجدول أعلاه أن علاقة الارتباط بين علاقات الارتباط بين الفجوة التمويلية والعائد على الموجودات والعائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة كانت سالبة، ولكنها غير معنوية عند مستوى (٥%) اذ بلغت قيمتها (-٠,٢٣) و(-٠,٢٣). اما علاقة الارتباط بين الفجوة التمويلية والعائد على حق الملكية فقد كانت علاقة موجبة ولكنها كانت غير معنوية عند مستوى (٥%). وهذا يدل على أن الفجوة التمويلية في المصارف الاهلية العراقية لا ترتبط بصورة معنوية في تحقيق العائد على الموجودات او العائد على حق الملكية او العائد على الودائع. وأما هذه العوائد ترتبط فعليا بأمر أخرى لا علاقة لها بمقدار القروض الممنوحة من قبلها، او الودائع المقبولة من قبلها، وما يتبع ذلك من أمور متعددة اخرى، الامر الذي يحتم دراسة الموضوع من جوانب أخرى. اما علاقة الارتباط بين نسبة الفجوة التمويلية وكل من العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى (١%) اذ بلغت على التوالي (-٠,٦٦ و-٠,٨٤). اما علاقة نسبة الفجوة مع العائد على الودائع فقد كانت سالبة ولكنها غير معنوية عند مستوى (٥%) عليه تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم بمعنى.

- ١- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفجوة التمويلية ومؤشرات الأداء المالي العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع.
- ٢- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة التمويلية وكل من العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية. ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الفجوة والعائد على الودائع.

الفرضية الرئيسية الثالثة

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع) والقيمة الاقتصادية للمصرف.

يبين الجدول (١٢) ادناه اختبار علاقة الارتباط بين العائد على الموجودات والقيمة الاقتصادية

جدول (١٢) اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

العائد على الودائع	العائد على حق الملكية	العائد على الموجودات	المتغير المستقل المتغير التابع
٠,٠١٥-	٠,١٧	٠,٠٨	القيمة الاقتصادية
١٥	١٥	١٥	N

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول أعلاه أن علاقة الارتباط بين علاقات الارتباط بين العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والقيمة الاقتصادية للمصارف عينة الدراسة كانت موجبة، ولكنها غير معنوية عند مستوى (٥%) إذ بلغت قيمتها (٠,٠٨) و(٠,١٧). اما علاقة الارتباط بين العائد على الودائع والقيمة الاقتصادية فقد كانت علاقة سلبية، الا أنها علاقة غير معنوية. وهذا يدل على أن العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع في المصارف الاهلية العراقية لا ترتبط بصورة معنوية بالقيمة الاقتصادية، وإنما القيمة الاقتصادية لهذه المصارف فعليا ترتبط بأمور أخرى لا علاقة لها بمقدار العائد على الموجودات او حق الملكية المتحقق من قبلها. الامر الذي يحتم دراسة الموضوع من جوانب أخرى. عليه تستدل الباحثة على عدم

رفض فرضية العدم بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الأداء المالي العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع والقيمة الاقتصادية للمصرف).

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير المباشر

الفرضية الرئيسة الرابعة

١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية.

٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية.

يبين الجدول (١٣) ادناه اختبار الفرضية أعلاه وعلى النحو الآتي

جدول (١٣) اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة

R ²	قيمة f المحسوبة	قيمة t المحسوبة	القيمة الاقتصادية		المتغير التابع
			β	α	المتغير المستقل
٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	٠,٠٥-	٠,٠٠٦-	-١٥٤٥٣٦٢٨١٣	الفجوة التمويلية
٠,٠٣٤	٠,٥١٠	٠,٤٥	-١٧١١٥٦٧١٢٣٤	-٥١٦٥٥١٨٩٤٤	نسبة الفجوة التمويلية

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول أعلاه أن الفجوة التمويلية تؤثر بشكل عكسي في القيمة الاقتصادية بمقدار (-٠,٠٠٦) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%) . كما أن معامل التفسير تبلغ قيمته (٠,٠٠٠) وهذا يعني أن الفجوة التمويلية فعليا لا تفسر أي مقدار للتغير في القيمة الاقتصادية. اما ما يخص تأثير نسبة الفجوة التمويلية فقد كان غير معنويا أيضا اذ بلغ (-١٧١١٥٦٧١٢٣٤) ، كما أن معامل التفسير بلغ (٠,٠٣٤) أي أن نسبة الفجوة تفسر ما نسبته (٣,٤%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة الاقتصادية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج تستدل الباحثة على عدم رفض الفرضية الرئيسة الرابعة.

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية.
- ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية .

الفرضية الرئيسية الخامسة

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في مؤشرات الأداء المالي العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع.
- ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في مؤشرات الأداء المالي العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع.

يبين الجدول (١٤) ادناه اختبار الفقرة (١) من الفرضية أعلاه وعلى النحو الآتي

جدول (١٤) اختبار الفقرة (١) من الفرضية الرئيسية الخامسة

R ²	قيمة f المحسوبة	قيمة t المحسوبة	الفجوة التمويلية		المتغير المستقل
			β	α	المتغير التابع
٠,٠٠١	٠,٠٠٧	٠,٠٨٣-	-1.026E-14	٠,٠٢٥	العائد على الموجودات
٠,٠٠٨	٠,١٠	٠,٣٢٢	1.714E-13	٠,١٠٧	العائد على حق الملكية
٠,٠٥٥	٠,٧٥٢	٠,٨٦٧-	-2.166E-13	٠,٠٤	العائد على الودائع

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

- ١- تؤثر الفجوة التمويلية في العائد على الموجودات بصورة عكسية وبمقدار (-1.026E-14)، علماً أن هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (٥%) وهذا ما يتبين واضحاً من خلال ملاحظة قيم (t) و (F) . اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,٠٠١) وهذا يعني أن الفجوة التمويلية تفسر ما نسبته (٠,١%) من التغيرات التي تطرأ في العائد على الموجودات .
- ٢- تؤثر الفجوة التمويلية في العائد على حق الملكية بصورة ايجابية وبمقدار (1.714E-13) ، علماً أن هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (٥%) وهذا ما يتبين واضحاً من خلال

ملاحظة قيم (t) و(F) . اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,٠٠٨) وهذا يعني أن الفجوة التمويلية تفسر ما نسبته (٠,٨%) من التغيرات التي تطرأ في العائد على حق الملكية.

٣- تؤثر الفجوة التمويلية في العائد على الودائع بصورة عكسية وبمقدار (-2.166E-13) ، علماً أن هذا التأثير لم يكن معنوياً عند مستوى (٥%) وهذا ما يتبين واضحاً من خلال ملاحظة قيم (t) و(F) . اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,٠٥٥) وهذا يعني أن الفجوة التمويلية تفسر ما نسبته (٥,٥%) من التغيرات التي تطرأ في العائد على الودائع.

عليه تستدل الباحثة على عدم رفض الفرضية الرئيسية الخامسة (لا تؤثر الفجوة التمويلية في مؤشرات الأداء المالي العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع).

وبيين الجدول (١٥) ادناه اختبار الفقرة (٢) من الفرضية أعلاه وعلى النحو الآتي

جدول (١٥) اختبار الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية الخامسة

R ²	قيمة f المحسوبة	قيمة t المحسوبة	نسبة الفجوة التمويلية		المتغير المستقل المتغير التابع
			β	α	
٠,٤٣	**٩,٨٢	- **٣,١٣	٠,٠٦-	٠,٠١	العائد على الموجودات
٠,٧١	٣١,٦٢	- **٥,٦٢	٠,٣٤-	٠,٠٠١-	العائد على حق الملكية
٠,١٠	١,٤٦	١,٣٠-	٠,٠٦-	٠,٠٥	العائد على الودائع

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

**الارتباط معنوي عند مستوى (٠,٠١)

*الارتباط معنوي عند مستوى (٠,٠٥)

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي :

١- تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في العائد على الموجودات بصورة عكسية وبمقدار (-0.06) ، علماً أن هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (١%) وهذا ما يتبين واضحاً من خلال ملاحظة قيم (t) و(F) اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,٤٣) وهذا يعني أن نسبة الفجوة التمويلية تفسر ما نسبته (٤٣%) من التغيرات التي تطرأ في العائد على الموجودات .

٢- تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في العائد على حق الملكية بصورة سلبية وبمقدار (-٠,٣٤) ، علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (١%) وهذا ما يتبين واضحا من خلال ملاحظة قيم (t) و(F) . اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,٧١) وهذا يعني أن نسبة الفجوة التمويلية تفسر ما نسبته (٧١%) من التغيرات التي تطرأ في العائد على حق الملكية.

٣- تؤثر الفجوة التمويلية في العائد على الودائع بصورة عكسية وبمقدار (-0.06) ، علما أن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (٥%) وهذا ما يتبين واضحا من خلال ملاحظة قيم (t) و(F) . اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,١٠) وهذا يعني أن نسبة الفجوة التمويلية تفسر ما نسبته (١٠%) من التغيرات التي تطرأ في العائد على الودائع.

عليه تستدل الباحثة على رفض الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية الخامسة فيما يخص العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وعدم رفضها فيما يخص العائد على الودائع.

الفرضية الرئيسية السادسة

لا تؤثر مؤشرات الأداء المالي العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع في القيمة الاقتصادية للمصرف.

يبين الجدول (١٦) ادناه اختبار الفرضية أعلاه وعلى النحو الآتي

جدول (١٦) اختبار الفرضية الرئيسية السادسة

R ²	قيمة f المحسوبة	قيمة t المحسوبة	القيمة الاقتصادية		المتغير التابع
			β	α	المتغير المستقل
٠,٠٠٦	٠,٠٨	٠,٢٩	٧٨٥٨٧٨٧٣٤٩٢	-٢٨٥٨٧٦٧٥٦٢	العائد على الموجودات
٠,٠٢	٠,٢١	٠,٤٦	٢٨٥٥٩٧٨٣٩٥٦	-٣٢٨٧٠٣١٢٢١	العائد على حق الملكية
٠,٠٠	٠,٠٠٣	٠,٠٥-	-٦٩٧٦٩٣٠٦٠٧	-٣٥٦٠٣٦٧١٦	العائد على الودائع

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي :

- ١- يؤثر العائد على الموجودات في القيمة الاقتصادية بصورة ايجابية وبمقدار (٧٨٥٨٧٨٧٣٤٩٢)، علما أن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (٥%) وهذا ما يتبين واضحا من خلال ملاحظة قيم (t) و(F) . اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,٠٠٦) وهذا يعني أن العائد على الموجودات يفسر ما نسبته (٠,٦%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة الاقتصادية.
 - ٢- يؤثر العائد على حق الملكية في القيمة الاقتصادية بصورة ايجابية وبمقدار ٢٨٥٥٩٧٨٣٩٥٦، علما أن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (٥%) وهذا ما يتبين واضحا من خلال ملاحظة قيم (t) و(F) . اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,٠٢) وهذا يعني أن العائد على حق الملكية يفسر ما نسبته (٢%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة الاقتصادية.
 - ٣- يؤثر العائد على الودائع في القيمة الاقتصادية بصورة سلبية وبمقدار ٦٩٧٦٩٣٠٦٠٧ - ، علما أن هذا التأثير لم يكن معنويا عند مستوى (٥%) وهذا ما يتبين واضحا من خلال ملاحظة قيم (t) و(F) . اما قيمة معامل التفسير فقد بلغ (٠,٠٠) وهذا يعني أن العائد على حق الودائع لا يفسر ما نسبته من التغيرات التي تطرأ في القيمة الاقتصادية.
- عليه تستدل الباحثة على عدم رفض الفرضية الرئيسية السادسة (لا تؤثر مؤشرات الأداء المالي العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع في القيمة الاقتصادية).

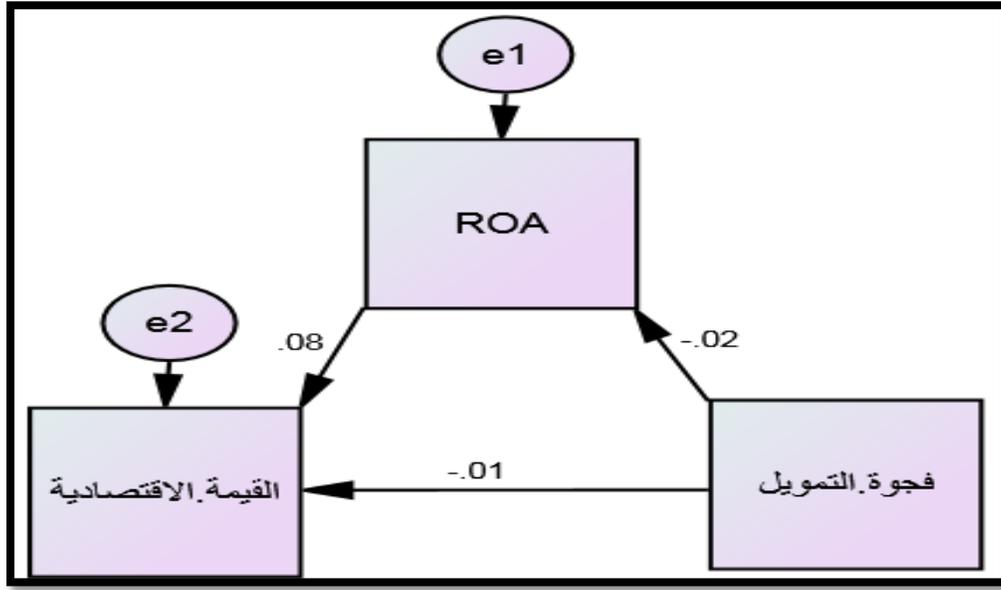
ثالثا: اختبار فرضيات التأثير غير المباشر

استخدمت الباحثة من اجل اختبار الفرضيات الفرعية أعلاه تحليل المسار (**Path analysis**) ومن خلال البرنامج الاحصائي (**AMOS V.23**) وعلى النحو الاتي:

الفرضية الرئيسية السابعة :

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات.
- ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات.

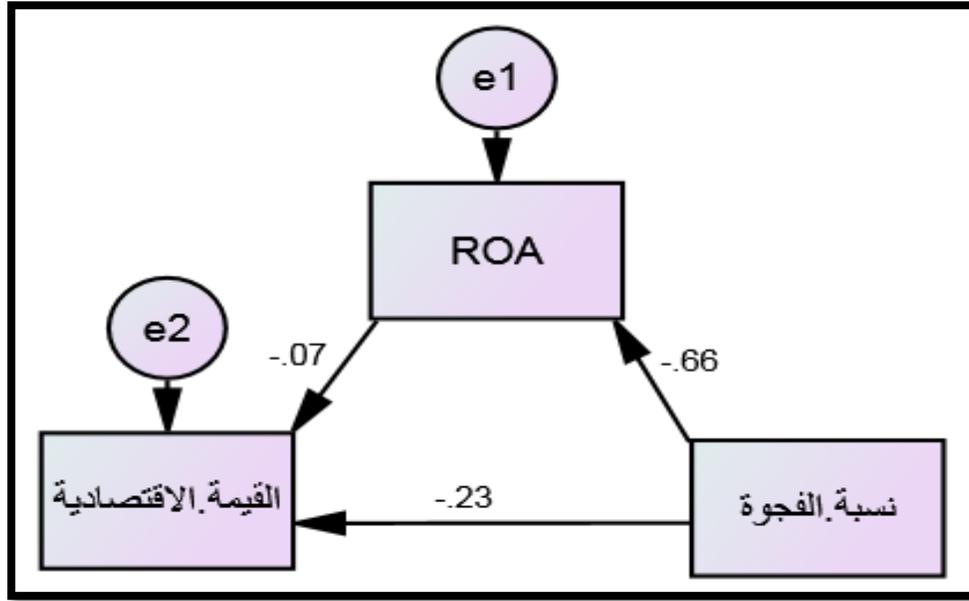
يبين الشكل (١٣) ادناه تحليل المسار للفقرة (١) من الفرضية الرئيسية السابعة، علما أن الباحثة اعتمدت معاملات الأنحدار المعيارية:



شكل (١٣) اختبار الفقرة (١) من الفرضية الرئيسية السابعة

- ١- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لفجوة التمويل في القيمة الاقتصادية (-٠,٠١) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%) .
 - ٢- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لفجوة التمويل في العائد على الموجودات (-٠,٠٢) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%) .
 - ٣- بلغت قيمة التأثير المباشر للعائد على الموجودات (٠,٠٨) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%) .
 - ٤- بلغت قيمة التأثير غير المباشر لفجوة التمويل في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات (-٠,٠٢ * ٠,٠٨ = -٠,٠١٦) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%)، لأن قيمة اختبار (Sobel) بلغت (٠,٥٨) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.
 - ٥- بلغت قيمة التأثير الكلي للفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات (-٠,٠١) (-٠,٠١٦ = -٠,٠١١٦) .
- تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض الفرضية الرئيسية السابعة بمعنى (لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات).

ويبين الشكل (١٤) ادناه تحليل المسار للفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية السابعة، علما أن الباحثة اعتمدت معاملات الأنحدار المعيارية:



شكل (١٤) اختبار الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية السابعة

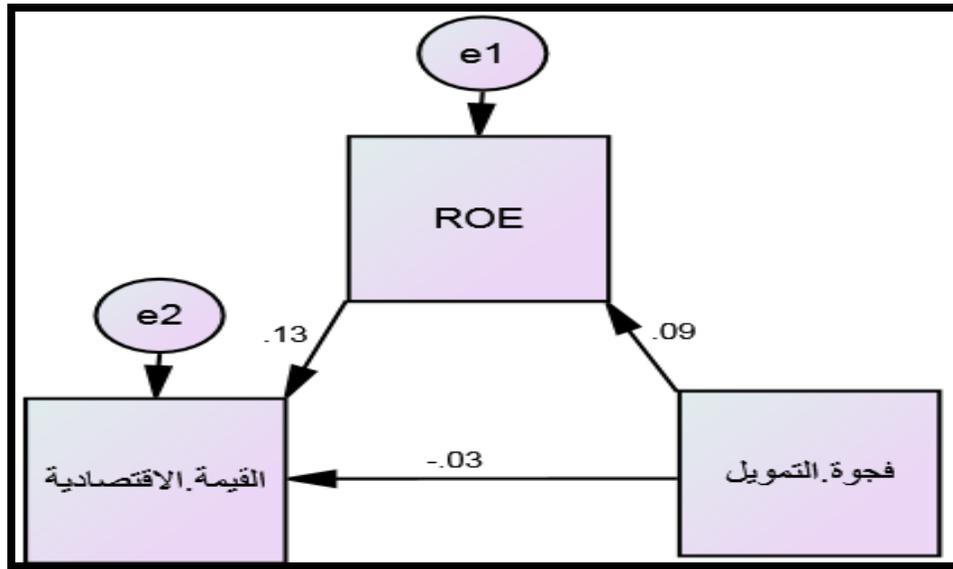
- ١- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لنسبة فجوة التمويل في القيمة الاقتصادية (-٠,٢٣) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).
 - ٢- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لنسبة الفجوة التمويل في العائد على الموجودات (-٠,٦٦) وهو تأثير معنوي عند مستوى (١%).
 - ٣- بلغت قيمة التأثير المباشر للعائد على الموجودات في القيمة الاقتصادية (-٠,٠٧) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).
 - ٤- بلغت قيمة التأثير غير المباشر لنسبة فجوة التمويل في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات (-٠,٦٦*٠,٠٧=-٠,٠٥) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%)، لأن قيمة اختبار (Sobel) بلغت (٠,٢١) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.
 - ٥- بلغت قيمة التأثير الكلي لنسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات (-) (-٠,٢٣+٠,٠٥=-٠,١٨).
- تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية السابعة بمعنى (لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الموجودات).

الفرضية الرئيسية الثامنة :

١- لا تؤثر فجوة التمويل في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية.

٢- لا تؤثر نسبة فجوة التمويل في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية.

يبين الشكل (١٥) ادناه تحليل المسار للفقرة (١) من الفرضية الرئيسية الثامنة، علما أن الباحثة اعتمدت معاملات الأنحدار المعيارية:



شكل (١٥) اختبار الفقرة (١) من الفرضية الرئيسية الثامنة

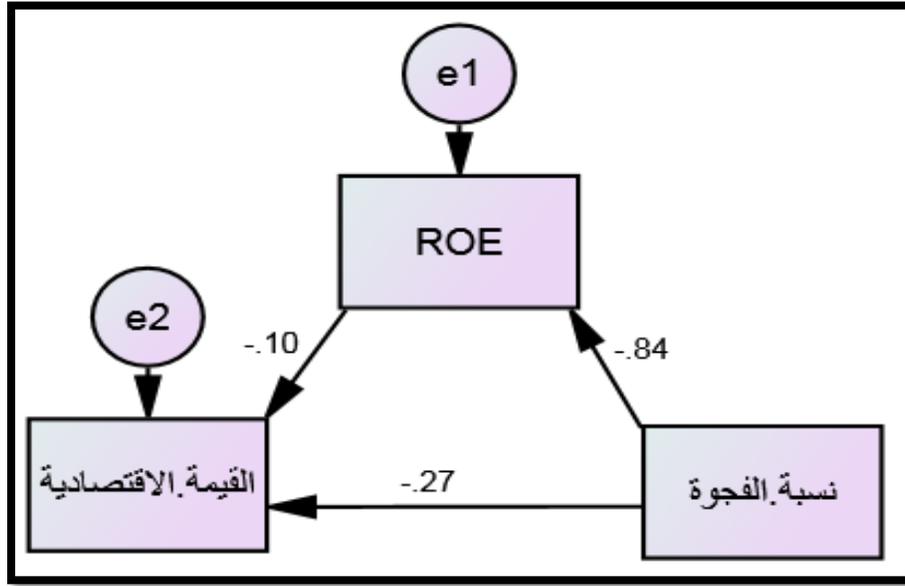
١- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لفجوة التمويل في القيمة الاقتصادية (-٠,٠٣) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).

٢- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لفجوة التمويل في العائد على حق الملكية (٠,٠٩) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).

٣- بلغت قيمة التأثير المباشر للعائد على حق الملكية في القيمة الاقتصادية (٠,١٣) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).

٤- بلغت قيمة التأثير غير المباشر لفجوة التمويل في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية (٠,٠٩ * ٠,١٣ = ٠,٠١٢) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%)، لأن قيمة اختبار (Sobel) بلغت (٠,٥٠) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.

- ٥- بلغت قيمة التأثير الكلي للفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية (-) $(0,02 = 0,012 + 0,03)$.
- تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض الفرضية الرئيسية الثامنة بمعنى (لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية).
- ويبين الشكل (١٦) ادناه تحليل المسار للفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية الثامنة، علماً أن الباحثة اعتمدت معاملات الأنحدار المعيارية



شكل (١٦) اختبار الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية الثامنة

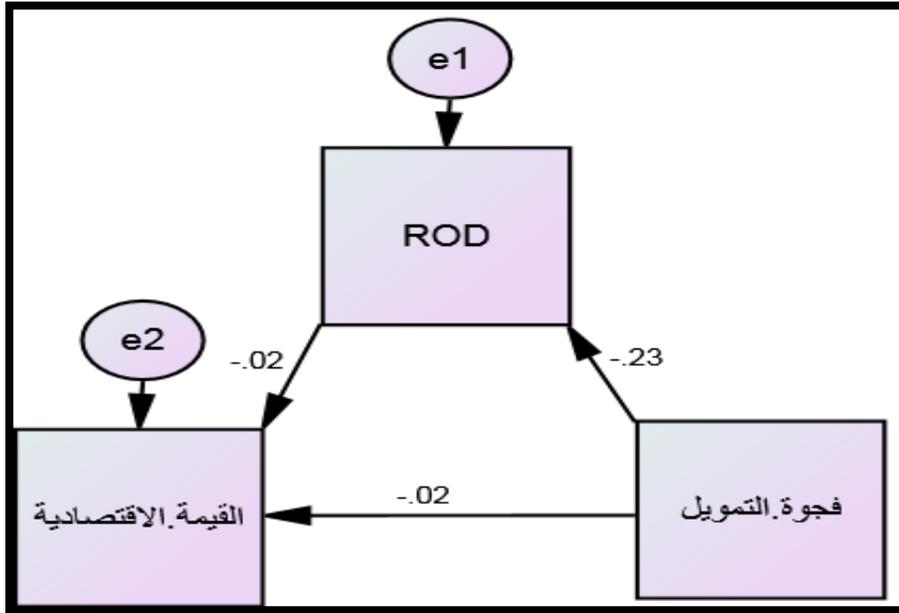
- ١- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لنسبة فجوة التمويل في القيمة الاقتصادية (-0,27) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).
- ٢- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لنسبة الفجوة في العائد على حق الملكية (-0,84) وهو تأثير معنوي عند مستوى (١%).
- ٣- بلغت قيمة التأثير المباشر للعائد على حق الملكية في القيمة الاقتصادية (-0,10) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).
- ٤- بلغت قيمة التأثير غير المباشر لنسبة فجوة التمويل في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية (-0,084 = -0,10 * 0,84) وهو تأثير معنوي عند مستوى (٥%)، لأن قيمة اختبار (Sobel) بلغت (٢) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.

٥- بلغت قيمة التأثير الكلي لنسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية (-) $(0,27 + 0,084 = -0,20)$.

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية الثامنة بمعنى (لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على حق الملكية).

الفرضية الرئيسية التاسعة:

- ١- لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع.
 - ٢- لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع.
- يبين الشكل (١٧) ادناه تحليل المسار للفقرة (١) من الفرضية الرئيسية التاسعة، علما أن الباحثة اعتمدت معاملات الأنحدار المعيارية:



شكل (١٧) اختبار الفقرة (١) من الفرضية الرئيسية التاسعة

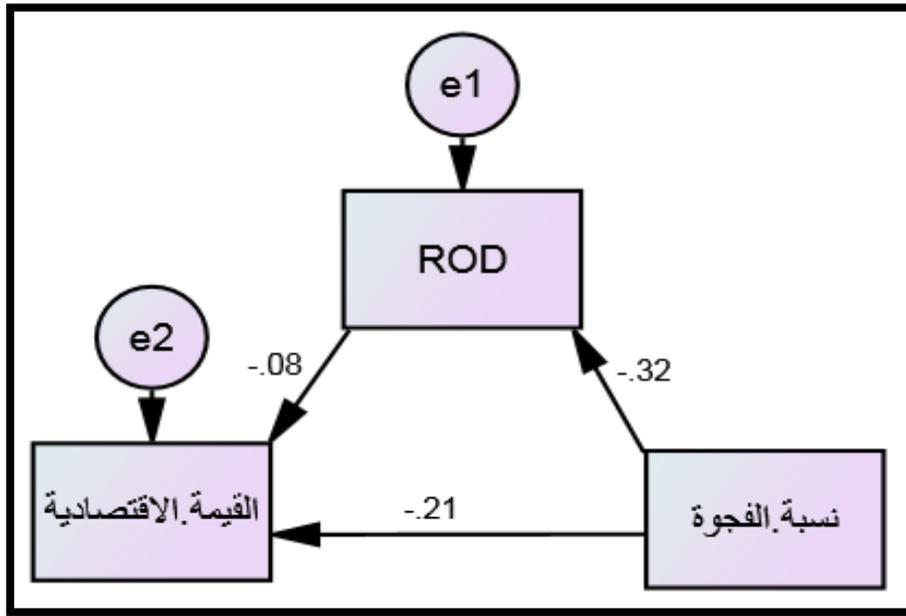
- ١- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لفجوة التمويل في القيمة الاقتصادية (-0,02) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).
- ٢- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لفجوة التمويل في العائد على الودائع (-0,23) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).
- ٣- بلغت قيمة التأثير المباشر للعائد على الودائع في القيمة الاقتصادية (-0,02) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).

٤- بلغت قيمة التأثير غير المباشر لفجوة التمويل في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع (-) $0,23 * 0,02 = 0,0046$ وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%)، لأن قيمة اختبار (Sobel) بلغت (٥٢,٠) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.

٥- بلغت قيمة التأثير الكلي للفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع (-) $0,02 - 0,0046 = 0,0154$.

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض الفقرة (١) من الفرضية الرئيسية التاسعة بمعنى (لا تؤثر الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع).

يبين الشكل (١٨) ادناه تحليل المسار للفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية التاسعة، علما أن الباحثة اعتمدت معاملات الأنحدار المعيارية:



شكل (١٨) اختبار الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية التاسعة

١- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لنسبة فجوة التمويل في القيمة الاقتصادية (-) $0,21$ وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).

٢- بلغت قيمة التأثير المعياري المباشر لنسبة فجوة التمويل في العائد على الودائع (-) $0,32$ وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).

٣-بلغت قيمة التأثير المباشر للعائد على الودائع في القيمة الاقتصادية (-٠,٠٨) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%).

٤-بلغت قيمة التأثير غير المباشر لنسبة الفجوة التمويل في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع (-٠,٣٢*٠,٠٨=٠,٠٢٦) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%)، لأن قيمة اختبار (Sobel) بلغت (٠,٢٩) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.

٥-بلغت قيمة التأثير الكلي لنسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع (-٠,٢١+٠,٠٢٦=-٠,١٨٤).

تستدل الباحثة من التحليل أعلاه رفض الفقرة (٢) من الفرضية الرئيسية التاسعة بمعنى (لا تؤثر نسبة الفجوة التمويلية في القيمة الاقتصادية من خلال العائد على الودائع).

الفصل الرابع

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

الاستنتاجات

يتضمن هذا المبحث أهم ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات

- ١- هناك تباين في الفجوة التمويلية ونسبة الفجوة التمويلية في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة من مصرف لآخر ومن سنة لأخرى وتعرض بعض المصارف لمخاطر سيولة عالية، مما يدل على عدم اتباع تلك المصارف التجارية لمعايير لجنة بازل في الاحتفاظ بسيولة نقدية كافية.
- ٢- انخفاض حاجة المصارف التجارية عينة الدراسة للأقراض بسبب احتفاظ المصارف بسيولة مالية فائضة وذلك لأن المصارف تتبع سياسة استثمارية متحفظة بسبب الظروف الاقتصادية للبلد، مما يجعل المصارف ترغب بالاحتفاظ بسيولة نقدية عالية.
- ٣- أظهرت نتائج التحليل المالي أن المصارف (الاستثمار والاهلي وسومر والموصل والمتحد) تعاني من فجوة تمويل موجبة أي زيادة تعرضهما ل بمخاطر السيولة ومن ثم إمكانية تعرضهما للفشل والافلاس اما بقية المصارف عينة الدراسة فكانت مخاطر السيولة منخفضة طوال مدة الدراسة.
- ٤- يعتبر تحليل الفجوة التمويلية اطار مهم للحفاظ على قيمة المصرف لأنه يعمل على تحديد مخاطر السيولة التي يواجهها المصرف والعمل على معالجتها ازاء التغييرات في اسعار الفائدة .
- ٥- بينت نتائج الدراسة أن نسبة الفجوة التمويلية تؤثر معنويا في مؤشرات الربحية وزيادة هذه النسبة تعني أن المصارف تحقق ربحية وهذا مؤشر على أن المصارف تستثمر المبالغ المتوفرة من حق الملكية في الأنشطة المربحة للمصرف مثل الأنشطة الخدمية والاستثمارية .
- ٦- بينت نتائج التحليل المالي أن المصارف (بغداد والشرق الاوسط والائتمان والخليج التجاري) حققت نسب ربحية عالية رغم أن هذه المصارف كانت لديها فجوة تمويل سالبة ومخاطر سيولة منخفضة وهذا يوضح عدم اعتماد هذه المصارف على القروض كنشاط اساسي في عملها وقد اعتمدت على مجموعة من الأنشطة والخدمات الاخرى مثل بيع وشراء العملات الاجنبية والتحويلات والاعتمادات المستندية.
- ٧- بينت نتائج الدراسة أن انخفاض اسعار الاسهم وارتفاع معدلات الفائدة للمصارف التجارية ادى الى انخفاض القيمة الاقتصادية للمصارف التجارية عينة الدراسة .
- ٨- اظهرت نتائج التحليل المالي أن القيمة الاقتصادية لمصرف الائتمان العراقي ومصرف سومر التجاري كانت منخفضة أي تعرضهما لمخاطر سيولة بسبب ارتفاع معدلات اسعار الفائدة وبالتالي تعرض المصرفيين للخسارة والفشل، اما بقية المصارف عينة الدراسة كانت قيمتها الاقتصادية مرتفعة .

الفصل الرابعالمبحث الأول الاستنتاجات

- ٩- يؤثر التغيير في القيمة الاقتصادية للمصرف على القيمة الاجمالية للميزانية العمومية وذلك بسبب تأثر القيمة السوقية للموجودات بتغييرات الاسعار في القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية في المستقبل .
- ١٠- تعتبر ادارة الميزانية العمومية من العوامل الرئيسية في ضمان اعمال المصارف واستمرارها بالإضافة الى أنها تعتبر الية لمعالجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب عدم تطابق الفجوة التمويلية بسبب السيولة او التقلبات في اسعار الفائدة .

التوصيات

اهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة

١. ضرورة مراقبة المصارف لمخاطر السيولة ومعدلات الفائدة وذلك من خلال اجراءات عديدة منها تفعيل مكاتب ادارة المخاطر ومتابعتها بشكل مستمر من قبل ادارة المصرف .
٢. ضرورة اهتمام ادارة المصارف بالعلاقة ما بين الفجوة التمويلية والقيمة الاقتصادية للمصرف وذلك من خلال قيام ادارة المصارف بقياس مخاطر السيولة للمصارف وتحديد الاموال التي يجب أن تستثمرها والاموال التي تحتفظ بها لمواجهة السحوبات اليومية .
٣. ضرورة اتباع المصرف سياسة لاستثمار امواله الفائضة من خلال ادارة سيولتها بما يساعدها في تحقيق الارباح من الاموال المستثمرة ، وتشجيع المصارف على ايجاد اليات جديدة وطرق سليمة تمكنها من استغلال الودائع المتوفرة لديها بشكل افضل.
٤. دراسة وتحليل اسباب الأنخفاض في مؤشرات الربحية للمصارف (الاستثمار والاهلي وسومر والموصل والتجاري) والعمل على تحقيق معدلات ربحية عالية لكونها الهدف الرئيسي للمصارف وذلك من خلال تطوير سياسات منح القروض وتقديم خدمات اضافية للجمهور وكذلك تقليل التكاليف للحد الأدنى والتخلص من الأنشطة غير المربحة .
٥. الاهتمام بتوفير السيولة اللازمة للمصارف (الاستثمار والاهلي وسومر والموصل) لمواجهة مخاطر السيولة عن طريق جذب الودائع وذلك باستخدام سياسات سعرية او غير سعرية من أجل جذب اكبر قدر من ودايع الجمهور .
٦. يتوجب على السياسات الحكومية المالية والنقدية الاهتمام بقطاع المصارف بسبب دوره الفاعل في التأثير بمؤشرات الاقتصاد وتحفيز المؤسسات الاستثمارية للعمل في القطاع المصرفي وذلك لزيادة فاعلية هذا القطاع في المساهمة في تطوير وزيادة فاعلية الاقتصاد .
٧. ضرورة توجيه المصارف بالاهتمام بمعايير منح القروض لتقليل الخسائر المحتملة من عدم التسديد وكذلك لزيادة عوائد المصارف واستثمار الفرص والاستفادة من التغييرات الاقتصادية التي تواجه المصرف، ويتوجب على المصارف الاستفادة من الفرص المتاحة ويتجنب التهديدات التي يتعرض لها المصرف .

٨. ضرورة قيام المصارف بأعاده تقييم الميزانية العمومية في اطار سيناريوهات بديلة ويجب تحديد الاختلافات في القيمة الاقتصادية .

٩. الاهتمام بفاعلية القطاع المصرفي عن طريق رسم استراتيجيات مصرفية تواكب التطورات على المستوى العالمي من اجل الوصول الى درجة عالية من الفاعلية والكفاءة واعتماد التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات بالإضافة الى تأثيره الفاعل في مستوى سوق الاوراق المالية ومن ثم التأثير في مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

١٠. على ادارة المصرف أن تسعى الى تحقيق التوازن ما بين أن تتبع سياسة استثمارية متحفظة وتتجنب مخاطر السيولة وما بين أن تتبع سياسة استثمارية مجازفة وتعرضها لمخاطر سيولة وأن تستثمر اموالها من اجل تحقيق الارباح الذي يعدّ الهدف الرئيس للمصرف .

قائمة

المصادر

المصادر

أولاً- المصادر العربية

أ. القرآن الكريم

ب. التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

١. التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد (٢٠٠٥ - ٢٠١٩)
٢. التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الاوسط (٢٠٠٥- ٢٠١٩).
٣. التقارير المالية السنوية لمصرف الاستثمار العراقي (٢٠٠٥ - ٢٠١٩).
٤. التقارير المالية السنوية لمصرف الاهلي العراقي (٢٠٠٥ - ٢٠١٩).
٥. التقارير المالية السنوية لمصرف الائتمان العراقي (٢٠٠٥- ٢٠١٩).
٦. التقارير المالية السنوية لمصرف سومر التجاري (٢-٥-٢٠١٩).
٧. التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري (٢٠٠٥-٢٠١٩).
٨. التقارير المالية السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (٢٠٠٥-٢٠١٩).
٩. التقارير المالية السنوية لمصرف التجاري العراقي (٢٠٠٥-٢٠١٩).
١٠. التقارير المالية السنوية لمصرف المتحد للاستثمار (٢٠٠٥-٢٠١٩).

ت. الكتب

١. الجميل، سمر كوكب، "التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ٢٠٠٢ .
٢. الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ، "ادارة البنوك :مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ .
٣. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، "ادارة البنوك كمي واستراتيجي معاصر" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .

قائمة المراجع والمصادر

٤. الزبيدي، حمزه محمود ، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ٢٠١١ .
٥. شرف ، كمال و ابو عراج ، هاشم ، "النقود والمصارف" ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ١٩٩٤ .
٦. الشمري ،صادق راشد ،"ادارة المصارف :الواقع والتطبيقات العملية ،مطبعة الكتاب ،بغداد ،٢٠١٢ .
٧. العامري، محمد علي إبراهيم ، "الإدارة المالية الحديثة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ٢٠١٣ .
٨. العامري، محمد علي إبراهيم ، "الإدارة المالية" ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، بغداد،العراق، ٢٠٠١ .
٩. الكساسبة ، وصفي عبد الكريم ، "تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات" ، الطبعة الاولى ، دار اليازوردي ،٢٠١١ .
١٠. النعيمي ،عدنان تايه والتميمي ، ارشد فؤاد ،"الإدارة المالية المتقدمة" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،٢٠٠٩ .
١١. هندي ، منير ابراهيم ، "إدارة البنوك: مدخل اتخاذ القرارات" ، الطبعة الثالثة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٠ .

ث. المنشرات والدوريات

١. أحلام بوعبدلي ، نزيهة مرسلي، " أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤)" ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد ٦ ، ديسمبر، ٢٠١٦ ، ٥٤-٤٢ .
٢. حسن ، محروس احمد ،"اثر الفجوة التمويلية على كل من الربحية والنمو في شركات قطاع الاعمال العام للغزل والنسيج" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية الاقتصاد ،جامعة عين شمس ،العدد ٣، ١٩٩٩ .
٣. حسين ، احمد عباس ، "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية (دراسة تحليلية)" ، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، العدد ٣٩ ، ٢٠٢٠ ، ١٦١ -١٧٦ .
٤. خضور، حسام، "أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية" ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣٧) ، العدد (٤) ، ٢٠١٥ .

قائمة المراجع والمصادر

٥. سعيد ، عبد السلام لفته، " تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١١ ، ٢٠٠٦ .
٦. الصطوف ، محمد الحسين و عثمان ، أحمد ، "مكانة الودائع المصرفية كمصدر لتمويل الاقتصاد الوطني في سورية" ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٣٤ ، العدد ٤ ، ٢٠١٢ ، ٨٣-١٠٠ .
٧. الكروي ، بلال نوري سعيد ، " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد / ٦ ، العدد/ ٢٤ ، ٢٠٠٩ .
٨. اللامي ، علي حسين نوري ، " اثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والاربعون ، ٢٠١٦ ، ص ٣٦١-٣٧٦ .

ج. الرسائل والاطاريح الجامعية

١. رباط ، محمد هاشم ، "ادارة حساسية الأرباح وأثرها في القيمة الاقتصادية للبنك عبر أدائه المالي : دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٧)" ، إطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠٢٠ .
٢. شيتور ، علي ، "مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خضير ، الجزائر ، ٢٠١٤ .
٣. عبد الزهرة ، كرار سليم و عوجه ، حسنين كاظم و طلب ، حسنين راغب ، " قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعف الربحية :دراسة تطبيقية في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٢٩ ، ٢٠١٣ ، ص ١٨٩ - ٢١٨ .
٤. العكيلي ، نمارق قاسم حسين، " قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية : دراسة لتجربتي مصر واليابان واشارة خاصة للعراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٥ " ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٧ .

قائمة المراجع والمصادر

٥. القرضاوي ، علي محمد إبراهيم، " قياس الفجوة التمويلية والتعرف على آثارها على كل من الربحية والنمو في الشركات الصناعية الليبية - دراسة تطبيقية على الشركات الليبية العامة العاملة في صناعة المواد الغذائية والواقعة إدارتها بمدينة بنغازي أو طرابلس " رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة بنغازي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم المحاسبة ، ٢٠١٢.
٦. المؤمن ، حيدر ناصر حسين "أعادة هندسة العمليات وعلاقتها مع الأداء المالي: دراسة حالة في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية" رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٤.
٧. المياح ، شيماء شاكر محمود، " قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٧ " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، ٢٠١٩ .

ج. المؤتمرات العلمية

١. بوفرته ، فاخر مفتاح ، العيساوي ، و عبد العزيز ، علي ، والشحومي ، سليمان سالم ، "سوق الأوراق المالية الليبي واثره على تشكيل ورسم السياسات العامة في ليبيا "، المؤتمر الوطني الاول للسياسات العامة في ليبيا ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة بنغازي ، ٢٠٠٧.

خ. القوانين الحكومية والتقارير المالية السنوية

١. البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، "التقرير السنوي للاستقرار المالي العام ٢٠١٩" ، العراق ، بغداد ، شارع الرشيد ، ٢٠١٩.
٢. القاعدة المحاسبية العراقية رقم ١٤ ، "محاسبة الاستثمارات " ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، ٢٠٠١.
٣. قانون المصارف العراقية رقم ٩٤ ، " القوانين المصرفية " ، البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٤.

د. الأنترنت

- (١) النحلة ، مروان، " قياس و تحليل و إدارة المخاطر المالية " ، ٢٢ شباط ، ٢٠١٠.

A. The books:

1. Barbera , Maria & Coyte , Rodney " , **"Shareholder value demystified strategic resource management an explanation of methodologies and use"** , Acmad, university of new south wales press Ltd., 1999.
2. Brealey, Richard & Myers , Stewart, **"Fundamental of Corporate Finance "**, 6th Ed. ,NU ,MC Graw Hell ,inc , 2009.
3. Brealey, Richard, & Myers, Stewart & Allen, Franklin **"Principles of corporate finance"**,12th Ed, MCGraw-Hill Education, New york, 2017.
4. Brentani , Christine , **"Portfolio Management in Practice"**, Elsevier Butterworth-Heinemann , Intellexis plc. , Elsevier Ltd., 2004.
5. Brigham , Eugene F. & Houston , Joel F., **" Fundamentals of Financial Management"**, 12th Edition, South-Western, 2009.
6. Brigham , Eugene F. & Houston , Joel F., **"Fundamentals of Financial Management"**, Concise Eighth Edition, South Western, Cengage Learning , 2015.
7. Brigham , Eugene F. , Daves , Phillip R., **"Intermediate Financial Management "** , 9th Edition., Thomson- South-Western, 2007.
8. Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., **"Financial Management Theory and Practice"** , 12th Edition, Thomson South-Western, 2008.
9. Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., **"Financial Management: Theory and Practice"**, 14th Edition , South-Western, Cengage Learning, 2014.
10. Brigham, Eugene F. & Houston, Joel, **"Fundamentals of financial management "**, 15th Edition ,Cengage Learning,2019.
11. Burton , Maureen & Nesiba , Reynold & Brown , Bruce, **"An Introduction to Financial Markets and Institutions"** , 2nd Edition, Taylor & Francis , 2010.

12. Casu , Barbara & Girardone , Claudia & Molyneux , Philip, "**Introduction to Banking**", 2nd Edition, Pearson Education Limited, United Kingdom, 2015.
13. Casu ,Barbara ,Girardone ,claudia & Molyneux, philp, "**Introduction to Banking** ", 2thEd. ,Pearson Education , Canada, 2012.
14. Casu, Barbara & Girardone, Claudia & Molyneux, Philip, "**Introduction to banking**" , Pearson Education Limited, United Kingdom, 2006.
15. Dilley , Deborah K. , "**Essentials of Banking**", John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey , 2008.
16. Doyle, Peter, "**Value-Based Marketing: Marketing Strategies for Corporate Growth and Shareholder Value**" , John Wiley & Sons, Ltd, England, 2008.
17. Ehrhardt, Michael C . , Brigham, Eugene F . , "**Financial Management: Theory And Practice** ", 13th Edition, South-Western, 2011.
18. Fabozzi , Frank J. & Markowitz, Harry M. , "**The Theory and Practice of Investment Management**", John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey , 2002.
19. Fiordelisi, Franco & Molyneux, Philip , "**Shareholder Value in Banking**", 1st Edition, Palgrave Macmillan , New York, 2006.
20. Gitman , Lawrence J. & Zutter , Chad J. , "**Principles of Managerial Finance**", Global Edition , 14th Edition, Pearson Education Limited, 2015.
21. Gitman , Lawrence J. & Zutter , Chad J., "**Principles of Management Finance**",13th Edition, Prentice-Hall , New York, 2012.
22. Grant , James L. , "**Foundations Of Economic Value Added**", 2nd Edition , John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey 2003.

23. Greuning, Hennie van & Bratanovic, Sonja B. , **"Analyzing Banking Risk :A Framework For Assessing Corporate Covernance and Risk Management"**, 3rd Edition, Washington, 2009.
24. Grundy, Tony , **"Shareholder Value"** , Capstone - Wiley Sons, UK., 2002.
25. Howell, Peter & Bain, Keith, **"Financial Markets and Institutions"**, 3th Edition ,Prentice –Hall ,USA ,2000.
26. Johnson, Roy E. , **"Shareholder Value: A Business Experience"** , Butterworth-Heinemann ,U.K., 2001.
27. Keown , Arthur J. & Martin , John D. & Petty , J. William **"Foundations of Finance :The Logic and Practice of Financial Management"**, 9th Edition , Global Edition , Pearson Education Limited, U.S.A., 2017.
28. Keown , Arthur J. & Martin , John D. & Petty , J. William , **"Foundations of Finance :The Logic and Practice of Financial Management"** , 10th Edition, Pearson Education, Inc., U.S.A., 2020.
29. Keown , Arthur J. & Martin , John D. & Petty , J. William , **"Foundations of Finance :The Logic and Practice of Financial Management"**, Eighth Edition , Pearson Education, Inc., U.S.A., 2014.
30. Kidwell , David S. & Blackwell , David W. & Whidbee , David A. & Sias, Richard W., **"Financial Institutions, Markets, And Money"**, 12th Edition. John Wiley & Sons, Inc. U.K. , 2017.
31. Koch, Timothy W. & MacDonald, S. Scott, **" Bank Management"** , 8th Edition, Cengage Learning , U.S.A., 2015.
32. Lasher ,William **"Financial Management :Practical Approach"** ,5th Edition, South – Western , U.S.A., 2008.
33. Lee, Cheng-Few, Lee, Alice C. , **" Encyclopedia of Finance"**, 2nd edition ,springer Academic publishers ,2013.

34. Levy, Haim & Post , Thierry, Investments, U.K: Prentice Hall, 2005.
35. Madura, Jeff, "**Financial Markets And Institutions**", 11th Edition, Cengage Learning, U.S.A., 2015.
36. Madura, Jeff, "**Financial Markets And Institutions**", 9th Edition, South-Western, U.S.A., 2010.
37. Matz, Leonard & Neu, Peter, "**Liquidity Risk Measurement and Management: A Practitioner's Guide to Global best practices** " , John Wiley & Sons (Asia) Pte Ltd. 2007 .
38. Megginson ,William .L ,Smart , Scott .B ,Graham,John .R , "**Financial Management**" , 3rd Edition ,Cengage ,Learning ,South –Western ,2010
39. Miller, Alex & Dess, Gregory, G. "**Strategic Management**" , 2nd Edition , McGraw-Hill 1996.
40. Mishkin , Frederic S. & Eakins , Stanley G., "**Financial Markets And Institutions**" , 8th Edition , Global Edition, Pearson Education Limited, England, 2016.
41. Mishkin , Frederic S. & Eakins , Stanley G., "**Financial Markets And Institutions**" , 7th Edition., Global Edition, Pearson Education Limited, England, 2012.
42. Mishkin , Frederic S. & Eakins , Stanley G., "**Financial Markets And Institutions**" , 9th Edition, Global Edition, Pearson Education Limited, England, 2018.
43. Needles , Belverd E. & Powers, Marian, "**Principles Of Financial Accounting**", 11th Edition, South-Western, Cengage Learning, 2011.
44. Paramasivan , C. & Subramanian, T., "**Financial Management**" , New Age International , New Delhi, India, 2009.
45. Rose , S .Peter & Marquis , Miton ,"**Money And Capital Markets :Financial Institutions And Instrument In A Global Marketplace**" , 10th Edition , MCGraw-Hill, London ,2013.

46. Rose ,Peter S. , "**Commercial Bank Management** ",4th Edition, MCGraw-Hill,,U.S.A., 1999.
47. Ross , Stephen A. & Westerfield , Randolph W. & Jordan, Bradford D. , "**Fundamentals Of Corporate Finance**", Standard Edition, 9th Edition, Mcgraw-Hill Inc., New York, 2010.
48. Ross , Stephen A. & Westerfield , Randolph W. & Jordan, Bradford D. , "**Fundamentals Of Corporate Finance**", Standard Edition, Tenth Edition, The Mcgraw-Hill Companies, Inc., 2013.
49. Ross , Stephen A. & Westerfield , Randolph W. & Jordan, Bradford D. , "**Essentials Of Corporate Finance**", 8th Edition , McGraw-Hill Inc., 2014.
50. Ross , Stephen A. & Westerfield , Randolph W. & Jordan, Bradford D. , "**Essentials Of Corporate Finance** " , MCGraw- Hill Inc, New York, U.S.A ,2008.
51. Ross ,Stephen & Westerfield , Randolph & Jaffe ,Jeffrey & Jordan , Bradford ,"**Corporate Finance** " , 11th Edition , MCGraw – Hill ,2016.
52. Ross ,Stephen .A ,Westerfield ,Randolph .W &Jordan ,Bradford .D, "**Essentials Of Corporate Finance**", 9th Edition, Mcgraw –Hill,New York ,2017.
53. Samir Asaf , "**Executive Corporate Finance The Business Of Enhancing Shareholder Value**" , Pearson Education Limited, U.K., 2004.
54. Saunders , Anthony & Cornett, Marcia Millon, "**Financial Markets And Institutions**" , 6th Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2015.
55. Saunders , Anthony & Cornett, Marcia Millon, "**Financial Markets And Institutions**" , 5th Edition, Mcgraw-Hill Education, New York, 2012.
56. Saunders , Anthony & Cornett, Marcia Millon, "**Financial Institutions Management: A Risk Management Approach**", 9th Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2018.

57. Saunders , Anthony & Cornett, Marcia Millon, "**Financial Institutions Management: A Risk Management Approach**", 6th Edition, McGraw-Hill Education, NY., 2008.
58. Van Horne , James C. & Wachowicz, John Martin, "**Fundamentals Of Financial Management**" , Pearson Education , Prentice – Hall , 2005.
59. Viney, Christopher & Phillips, Peter , "**Financial Institutions Instruments and Markets**", 9th Edition, McGraw-Hill Education (Australia) Pty Ltd , 2019.
60. Watson , Denzil & Head , Antony, "**Corporate Finance Principles And Practice**", 7th Edition , Pearson Education Limited , 2016.
61. Watson , Denzil & Head , Antony , "**Corporate Finance Principles & Practice**", 4th Edition, Pearson Education Limited, 2007.
62. Watson , Denzil & Head , Antony , "**Corporate Finance Principles & Practice**", 5th Edition, Pearson Education Limited, 2010.
63. Wheelen, Thomas L. & Hunger, David J., "**Strategic Management And Business Policy**", 8th Edition, Addison-Wesely , 2000.
64. Wright, P. & Kroll, M., J. & Parnel, J. A., "**Strategic Management Concepts**", Prentice – Hall , New Jersey, 1998.

B. Journals and Periodicals :

1. Adeniyi , Akindele Jamiu & Marsidi , Asri & Babatunji, Adedeji Samuel, "**Capital Structure And Commercial Banks Performance In Nigeria**", International Journal Of Academic Research In Accounting, Finance And Management Sciences , Vol. 10, No.1, January 2020: 239–249.
2. Ahmad , Izhar & Alam , Shabbir & Yameen, Mohammad , "**A Study Of Economic Value Added (EVA) & Market Value Added (MVA) Of Hindustan**

- Petroleum Corporation Limited** , Global Journal Of Economics And Business , Vol. 6, No. 1, 2019: 225- 237.
3. Al Shubiri , Faris Nasif & Jamil , Syed Ahsan, **"Assessing The Determinants Of Interest Rate Spread Of Commercial Banks In Oman: An Empirical Investigation "**, European Research Studies Journal Volume XX, Issue 2A, 2017 : 90- 108.
4. Al-Harbi ,Ahmad ,"The Determinants Of Rate Of Return Deposits In Islamic Banks" ,Journal Of Finance And Islamic Banking Vol .2 ,No.2 ,2019 .
5. Alshubiri, Faris Nasif, **"The Effect Of Working Capital Practices On Risk Management: Evidence From Jordan"**, Global Journal Of Business Research,Volume 5, Number 1, 2011: 39-54.
6. Anebo , Lantera Nadew, **" Debenture As Alternate Scheme Of Raising Investment Fund And Its Prospects Under Ethiopian Company Law"**, Mizan Law Review, Vol. 13, No. 3, December 2019 :333-362.
7. Anghelache , Constantin & Bodo, Gyorgy & Sfetcu, Marian & Mirea, Maria , **" Model For Analyzing The Sensitivity Of The Bank's Risk Indicators To The Interest Rate Variation"**, Romanian Statistical Review , No. 12 , 2017:64-75.
8. Ausloos , Marcel & Ma , Qianhui & Kaur Parmjit & Babar Syed & Gurjeet Dhesi, **"Duration Gap Analysis Revisited Method In Order To Improve Risk Management: The Case Of Chinese Commercial Bank Interest Rate Risks After Interest Rate Liberalization"** , Soft Computing, 24, 2020:13609–13627.
9. Basseyy , Basseyy Eyo & Edom, Godwin Onyam & Aganyi, Alfred A., **"Assessing The Impact Of Retained Profit On Corporate Performance: Empirical Evidence From Niger Mills Company, Calabar-Nigeria"**, European Journal Of Business And Innovation Research , Vol.4, No.1, February 2016: 36-47.

10. Brookhart , Mary, "**Bank Asset-Liability Management**" , Scitech Institute, Newsletter, Vol. 20, No. 3 March 2004.
11. Chattha , Jamshaid Anwar & Alhabshi, Syed Musa & Meera , Ahamed Kameel Mydin , "**Risk Management With A Duration Gap Approach Empirical Evidence From A Cross-Country :Study Of Dual Banking Systems**", Journal Of Islamic Accounting And Business Research Vol. 11 No. 6, 2020 : 1257-1300.
12. Costin , Daraban Marius, "**Economic Value Added – A General Review Of The Concept**", Ovidius University Annals, Economic Sciences Series Volume XVII, Issue 1 ,2017 :168-173.
13. Daft, Richard, "Organization Theory And Design", 9th Ed., South- Western College Publishing, U.S.A., 2003
14. Desai , Chintal A. & Gupta , Manu , "**Size Of Financing Need And The Choice Between Asset Sales And Security Issuances**", *Financial Management* , Xxxx, 2018 : 1 – 42.
15. Eccles ,Robert ,"**The Performance Measurement Manifesto**" , Harvd Business Review ,Vo1.69 ,No.1, Winter ,1991.
16. Edmans , Alex & Mann , William, "**Financing Through Asset Sales**", *Management Science*, Vol. 65, No. 7, July 2019: 3043–3060.
17. Gayathri , K.V.S. & Chandraiah , M. , "**A Study On Financial Performance Of Indian Commercial Banks**", *International Journal Of Scientific And Research Publications*, Volume 10, Issue 2, February 2020: 363-368.
18. Geyser , M. & Liebenberg, IE , "**Creating A New Valuation Tool For South African Agricultural Co-Operatives**", *Agrekon*, Vol 42, No 2 (June 2003) :106-115.
19. Haddawee , Ameerh Hatif & Flayyih , Hakeem Hammood, "**The Relationship Between Bank Deposits And Profitability For Commercial**

Banks" , International Journal Of Innovation, Creativity And Change, Volume 13, Issue 7, 2020 : 226- 234.

20. Haque,Ansarul,"**Comparison of Financial Performance Of Commercial Bank:Acase Study In Context Of India (2000-2013)**",Journal Of Finance And Bank Management ,VO1.2,NO.2.2014

21. Haritha , M. , Ravi , V. , Ravisankar , O. , "**Intrinsic Value A Base To Pick Scrip**" , Journal Of Business And Management, Volume 15, Issue 3 , Nov. - Dec. 2013 :1-05.

22. Hawaldar , Iqbal Thonse & Loksha , K. Abhaya Kumar & Prakash, Pinto & Sheila, M. Sison , "**Performance Analysis Of Commercial Banks In The Kingdom Of Bahrain (2001-2015)**", International Journal Of Economics And Financial Issues, 7(3), 2017:729-737.

23. Ibe, Sunny Obilor ,"**The Impact Of Liquidity Management On The Profitability Of Banks In Nigeria**", Journal Of Finance And Bank Management , Vol. 1, NO.1, June ,2013.

24. Khanji , Ibrahim Marwan & Siam , Ahmad Zakaria, "**The Effect Of Cash Flow On Share Price Of The Jordanian Commercial Banks Listed In Amman Stock Exchange**" , International Journal Of Economics And Finance; Vol. 7, No. 5; 2015: 109-115.

25. Koslowski , Peter , "**The Limits Of Shareholder Value**" , Journal Of Business Ethics 27, 2000 : 137-148.

26. Kungu, J. N& Wanjau, K. L., Waititu, A. G. & Gekara, G. M. , "**Influence Of Aggressiveness and Conservativenessin Investing And Financing Policies On Performance Of Industrial Firms In Kenya**", Journal Of Economics And Finance , Volume 2, Issue 5 ,Jan. 2014: 27-32.

27. Lean , Jonathan & Tucker , Jonathan , **" Information Asymmetry, Small Firm Finance And The Role Of Government"**, Journal Of Finance And Management In Public Services. Volume 1 Summer 2001: 43-60.
28. Lubińska, Beata, **"Review Of The Static Methods Used In The Measurement Of The Exposure To The Interest Rate Risk"**, Nauki O Finansach Financial Sciences, 4(21) , 2014:25-41.
29. Magadi S. Oloo & Muturi W. Mwangi, **"Effect Of Aggressive Financing Policy On Profitability Of Listed Companies At The Nairobi Securities Exchange, Kenya"** , International Journal Of Science And Research (IJSR) ISSN (Online): 2319-7064, Volume 3, Issue 4, April 2014: 444-448.
30. Mahfud, Abdlhakim, **"Sources And Uses Of Funds In The Libyan Commercial Banks"**, Exclusive E-JOURNAL, ISSN 1339-4509, 2020.
31. Miller, K. & Bromiley, P., **"Strategic Risk And Corporate Performance: An Analysis Of Alternative Risk Measure"**, Academy Of Management Journal, Vol. 33. 1990
32. Mireku, Kwame & Mensah, Samuel & Ogoe, Emmanuel **"The Relationship Between Capital Stvucture Measures And Financial Performance :Evidence From Ghana"**,International Journal Of Business And Management ,Vol.9 ,No.6 ,2014.
33. Monea, Mirela, **"Analysis Of In Cowes Expenses And Profitability In Banks"**, Annals Of The University Of Petrosani ,Economics ,11 (4) ,2011.
34. Nabi, Ghulam & Yousaf , M. Salman & Najaf , Rabia, **"Impact Of Working Capital Management Approaches (Aggressive/ Conservative) On The Profitability And Shareholder's Worth: Comparative Analysis Of Cement And Sugar Industry"**, Research Journal Of Finance And Accounting, Vol.7, No.5, 2016: 60-65.

35. Nissim , Doron & Young, Ernst **"Analysis And Valuation Of The Determinants Of The Financial Performance In Insurance Company"** , International Journal Of Commerce And Social Sciences Vol. 5, No. 13,2010.
36. Obuya, David O., **"Debt Financing Option And Financial Performance Of Micro And Small Enterprises:A Critical Literature Review"** ,International Journal Of Business And Management,VO1.12 ,NO.3,2017.
37. Ongore,Vincent .O& Kusa ,Gemechu .B.,**"Determinants Of Financial Performance Of Commercial Bank In Kenya"**, International .Journal Of Economics Financial Issues , Vol.3 ,No .1 ,2013.
38. Ponce , Antonio Trujillo , **"What Determines The Profitability Of Bank ? Evidence From Spain"**, Journal Of Accounting & Finance , Vol.53 ,Issue .2 ,2013.
39. Prasada , Krishna & Suprabha, K.R , **"Anomalies In Maturity Gap: Evidence From Scheduled Commercial Banks In India"**, Procedia Economics And Finance, 11 ,2014: 423 – 430.
40. Préfontaine, Jacques & Desrochers, Jean, **" How Useful Are Banks' Earnings-At-Risk And Economic Value Of Equity-At-Risk Public Disclosures?"** , Enternational Business & Economics Research Journal , Volume 5, Number 9 , September, 2006:87-94.
41. Rompho , Nopadol, **"Application Of The Economic Value Added (EVA) Protocol In A University Setting As A Capital Budgeting Tool"**, Journal Of Financial Reporting And Accounting, Vol. 7 Iss 2 , 2009 : 1 – 17.
42. Rossi, Matteo; Lombardi, Rosa; Siggia, Dario; Oliva, Nadia , **"The Impact Of Corporate Characteristics On The Financial Decisions Of Companies: Evidence On Funding Decisions By Italian SMEs"**, Journal Of Innovation And Entrepreneurship, Vol. 5, No 2, 2016: 1-14.

43. Sabol, Andrija & Sverer, Filip , "**A Review Of The Economic Value Added Literature And Application**", Journal Of Economics, Vol. 8, Iss. 1, 2017: 19-27.
44. Schaede ,Ulrike ,"**The Middle –Risk Gap**" **And Financial System Reform :Small Firm Financing In Japan "** ,Monetary and economic studies ,VOL .23 ,NO.1 ,2005 .
45. Shollapur , M. R., "**Funds Management In Banks: A Cost-Benefit Perspective**", International Business & Economics Research Journal –Volume 9, Number 11 November 2010:21-30
46. Shrotriya ,Vikas, "**Internal Sources Of Finance For Business Organizations**" , International Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR) , Volume 6, Issue 2, June 2019 : 933-940.
47. Sierra, Gregory E. & Yeager, Timothy J. , "**What Does The Federal Reserve’s Economic Value Model Tell Us About Interest Rate Risk At U.S. Community Banks?**" , The Federal Reserve Bank Of St. Louis., November/December , 2004 :45-60.
48. Siriba , Robert Mirona , "**Credit Risk And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya**", International Journal Of Scientific And Research Publications, Volume 10, Issue 4, April 2020 : 448-454.
49. Sobiegraj, Aneta , "**External Funding Sources Of Business Activity**", WSN, 78 ,2017:240-248.
50. Sohail , Sundas & Rasul , Farhat & Fatima , Ummara , "**Effect Of Aggressive & Conservative Working Capital Management Policy On Performance Of Scheduled Commercial Banks Of Pakistan**", European Journal Of Business And Management , Vol.8, No.10, 2016:41-48.

51. Soumadi ,Mustafa, "**Growth Strategy And Bank Profitability :Case Of Housing Bank For Trade &Finance**" , European Scientific Journal October Vol.8,No.22 , 2018: ISSN:1857-7881
52. Thirumalaisamy , Ravi , "**Firm Growth And Retained Earnings Behavior – A Study On Indian Firms**", European Journal Of Business And Management , Vol.5, No.27, 2013 : 40-57.
53. Vij, Madhu , "**Managing Gap: A Case Study Approach To Asset-Liability Management Of Banks** ", The Journal Of Business Perspective , Vol. 9 , No.1. January-March 2005.
54. Widagdo , Ari Kuncara & Ika , Sii Rochmah , "**The Interest Prohibition And Financial Performance Of Islamic Banks : Indonesian Evidence**" , International Business Research , Vol 1 , No .3 , 2008.
55. Zhaug, Mei &Wen, Ginyhua, "**Profitability Analysis Of King Long Nearly 5 Years**", Journal Of Physics,Couf,Series 887,2017.

C. Publications And conferences:

1. Basel Committee On Banking Supervision, "**Interest Rate Risk In The Banking Book**", Consultative Document, Bank For International Settlements, Basel, Switzerland , June 2015.
2. Basel Committee On Banking Supervision, "**Interest Rate Risk In The Banking Book**", Consultative Document, Bank For International Settlements, Basel, Switzerland, April 2016.
3. Basle Committee On Banking Supervision, "**Principles For The Management Of Interest Rate Risk**" , Bank For International Settlements, Basel, Switzerland, 1997.

4. Berceanu , Dorel & Tomiță, Ion, **"The Bonds Financing :An Financing Option For The Firm"** , Publications Of University Of Craiova, Romania, Year Vii, No.7,2008: 67-73.
5. Charumathi , B., **"Asset Liability Management In Indian Banking Industry - With Special Reference To Interest Rate Risk Management In ICICI Bank"**, Proceedings Of The World Congress On Engineering 2008 Vol II , July 2 - 4, London, U.K. 2008,
6. European Banking Authority(EBA) , **"Guidelines On The Management Of Interest Rate Risk Arising From Non-Trading Book Activities"** , 19 July 2018.
7. Financial Accounting Standards Board (FASB), **" Fair Value Measurements "**, Statement Of Financial Accounting Standards No. 157 , September ,2006.
8. Financial Stability Institute (FSI), Association Of Supervisors Of Banks Of The Americas, Occasional Paper No 12, **"Treatment Of Interest Rate Risk In The Banking Book In Latin America"**, Bank For International Settlements, Basel, Switzerland, September 2016.
9. Foster ,John M. & Wayne, S. , **"Understanding The Issues"**, Financial Accounting Standards Board , Volume 3, Series 1 , June 2001.
10. Galizia, Federico, **"Measuring The Financing Gap Of European Corporations , 4th Eurostat And Dg Ecfm Colloquium On Modern Tools For Business Cycle Analysis Growth And Cycle In The Euro-Zone"** , 20 To 22 October , Luxembourg, European Parliament, Schuman Building , 2003.
11. Goenawan, Hanny & Wasistha, Gede H. , **"Analysis Of Correlation Between Internal Financing And External Financing (Empirical Study On Manufacturing Companies Listed On Indonesia Stock Exchange During 2010–**

- 2015)**", Advances In Economics, Business And Management Research, Volume 89, 1st Asia Pacific Business And Economics Conference , Atlantis Press, 2019.
12. Internal Revenue Service (IRS) , **"Determining The Value Of Donated Property"**, U.S. Department Of The Treasury , Publication 561 , February 2020.
13. Meer , Robert Van Der & Smink , Meye, **" Strategies And Techniques For Asset-Liability Management: An Overview "**, The Geneva Papers On Risk And Insurance, 18 No. 67, April 1993:144-157.
14. Shukla, Hitesh J. , **"Creating And Measuring Shareholder Value: A Study Of Cadila Healthcare Limited"** , Dalhousie Univ , June 4, 2016:66-72.
15. Yang Li, A, He Wu, Zeyuan Zhao , **" Analysis On Chinese Experience Of Macmillan Gap Management"**, Advances In Social Science, Education And Humanities Research, Volume 85 , 4th International Conference On Management Science, Education Technology, Arts, Social Science And Economics (2016):139-144.

D. Thesis And Working Papers

1. Antwi, Nana Agyeman Prempeh, **" An Assessment Of Liquidity Risk Among Listed Commercial Banks In Ghana"** , Master Thesis Of Business Administration, Kwame Nkrumah University Of Science And Technology ,Kumasi, 2015.
2. Badreldin ,Ahmed Mohamed, **"Measuring The Performance Of Islamic Banks By Adapting Conventional Ratios"**, ,Working Paper no.16, German University In Cairo ,2009.
3. Dolenc, Primož & Stubelj , Igor & Laporšek ,Suzana **" What Is The Objective Of A Firm? Overview Of Theoretical Perspectives"**, Working Paper, 2012.
4. Gross , Stephanie , **"Banks And Shareholder Value"** , Phd Thesis , Frankfurt University , 2006.

5. Hellstrom , Gustav & Inagambaev, Gairatjon , "**Determinants Of Dividend Payout Ratios : A Study Of Swedish Large And Medium Caps**", Master Thesis , Umea School Of Business And Economics, Sweden, 2012.
6. Hien ,Duong ,"**Interstate Risk Management** ", Master Thesis, University Of Applied Sciences ,2013 .
7. Jensen, Jesper Agerholm, "**Shareholder Value In Banks**" , Master Thesis , Aarhus University, Business & Social Sciences, 2012.
8. Kumar, Gujja Prashanth , "**Analysis Of Asset Liability Management Data Of Banks**" , Master Thesis In Business Administration, School Of Management Studies , University Of Hyderabad, 12 July 2012.
9. Michael T. Kiley, "**Stock Prices And Fundamentals In A Production Economy**", work paper, January, 2000 .
10. Philip J.F. Engbersen , "**Interest Rate Risk In The Banking Book: The Trade-Off Between Delta EVE And Delta NII**", Master Thesis , University Of Twente , July 14, 2017.
11. Pytkowska , Justyna & Korynski , Piotr , " **Financing Gap And SME Employment Growth: Beyond Access To Finance**", Working Paper, 2016.
<https://www.researchgate.net/publication/301659113>
12. Thejane ,Robert , "**The Effect Of Asset Liability Management Strategies And Regulation On Performance Of Commercial Bank In Lesotho**" . Master Thesis ,Wite Business School, 2017
13. Tsi , Anye Paul, "**Managing Liquidity Risk In Banks :Case Study Rural Investment Credit Bank Cameroon**" , Master Thesis In Business Management , Centria University Of Applied Sciences , March, 2018.

E. Internet

1. Frankenfield, Jake , "Funding Gap" , Investopedia , Jun 27, 2019. Available: <https://www.investopedia.com/terms/f/funding-gap.asp> Accessed , 11/12/2020

قائمة

الملاحق

ملحق (١) القروض

السنة	مصرف بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	مصرف الائتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية و الاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد العراقي
2005	63,040,661,983	24,491,820,869	49,262,408,183	3,458,433,803	27,613,012,598	2,039,197,356	7,727,162,568	14,167,914,054	21,435,535,917	2,241,289,000
2006	43,295,376,878	20,004,757,686	45,702,144,000	7,025,743,890	23,023,001,445	1,737,674,673	9,037,351,106	19,975,429,425	22,410,352,016	2,001,340,000
2007	52,663,889,482	16,905,176,721	26,253,423,000	6,998,395,000	18,868,858,240	3,786,474,079	7,431,436,098	15,130,572,757	21,958,571,566	1,457,757,000
2008	45,576,096,710	15,516,842,118	12,639,606,000	9,430,275,000	5,041,431,736	5,756,012,778	12,618,990,980	15,835,160,937	10,132,632,341	831,704,471
2009	77,621,977,994	63,170,921,435	18,427,309,000	16,398,748,000	11,673,137,793	25,965,659,015	25,310,936,857	60,414,194,951	6,659,091,547	109,553,518,000
2010	180,781,791,000	140,110,852,582	71,525,548,000	35,648,124,000	13,724,705,453	33,871,648,795	30,078,805,516	55,489,156,901	359,656,116	261,921,037,000
2011	145,657,941,000	186,129,826,720	106,506,822,000	49,054,318,000	10,035,639,000	40,314,083,000	62,003,310,134	82,557,864,856	829,146,550	280,013,581,000
2012	137,255,287,000	191,558,486,260	173,102,905,000	67,493,269,492	5,017,789,000	58,046,182,000	164,465,530,711	187,166,262,528	2,311,016,973	383,970,401,000
2013	208,184,133,000	198,401,602,865	226,064,141,000	115,537,922,145	2,476,915,000	85,922,241,000	231,755,791,128	153,508,810,736	3,956,341,543	537,759,713,000
2014	226,699,673,000	182,594,122,618	124,439,072,000	165,327,058,647	1,228,860,000	126,230,966,000	202,986,885,493	165,153,756,075	7,154,494,691	429,452,619,557
2015	243,264,176,000	145,291,975,072	105,773,723,000	184,042,463,507	68,636,000	104,523,609,000	259,590,856,694	156,906,813,787	9,101,997,145	324,228,812,000
2016	162,568,417,000	120,024,236,000	112,230,803,000	149,112,686,000	8,489,820,000	99,443,155,000	285,404,768,232	160,435,433,039	29,244,571,000	272,651,572,920
2017	137,585,686,000	107,908,825,000	128,343,618,000	172,465,461,000	8,624,407,000	90,559,248,000	218,253,106,977	161,580,864,591	30,932,322,000	329,052,958,254
2018	161,954,726,000	94,572,477,000	141,059,490,666	76,828,441,000	3,548,236,000	78,931,479,000	171,492,000,000	110,982,265,176	11,932,589,000	341,001,836,947
2019	149,602,718,000	94,050,981,000	146,505,944,788	168,964,172,000	3,548,236,000	76,837,037,000	144,623,000,000	114,742,757,932	11,446,640,000	252,214,812,710

ملحق (٢) الودائع

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد
2005	234,005,655,730	259,525,318,201	77,084,982,391	27,407,522,649	168,455,609,112	4,273,787,426	16,851,683,525	47,410,711,598	77,799,292,599	21,647,914,844
2006	231,803,428,344	218,174,467,169	107,683,853,000	13,102,594,528	300,924,349,077	11,729,275,456	41,948,809,913	59,520,107,551	70,129,503,348	13,754,199,634
2007	237,113,074,923	324,789,331,061	109,703,608,000	19,052,718,000	239,616,200,241	11,916,764,756	83,092,042,404	72,926,117,307	86,775,669,154	14,307,203,460
2008	380,264,361,641	404,456,037,715	90,845,409,000	34,896,374,000	199,377,336,212	14,244,255,440	128,333,537,508	131,742,400,946	85,268,877,196	25,870,519,958
2009	641,484,978,400	434,681,611,213	109,511,128,000	37,722,244,000	209,765,940,835	19,945,929,225	163,156,102,629	149,153,415,519	83,611,076,861	86,218,650,000
2010	779,138,651,000	448,170,873,329	124,483,477,000	49,507,396,000	422,901,843,107	32,670,912,126	169,879,772,242	127,959,614,337	78,609,031,376	177,979,846,000
2011	501,669,603,055	475,118,938,449	162,181,242,000	73,001,539,000	249,056,274,000	32,211,777,000	191,088,818,884	124,766,718,796	82,425,641,864	193,938,990,000
2012	807,294,184,539	595,108,774,816	175,835,392,000	142,692,770,000	324,535,834,000	65,582,375,000	232,259,962,644	215,456,625,775	108,135,506,106	131,923,195,000
2013	1,232,758,580,000	524,606,164,429	116,027,646,147	275,882,019,687	366,473,260,000	74,876,714,000	376,984,432,586	228,432,136,227	93,297,733,732	136,006,890,000
2014	1,345,373,966,000	340,411,884,090	239,914,560,000	240,268,173,288	306,077,693,000	76,392,229,000	417,364,477,417	60,695,891,440	120,475,834,599	75,379,374,403
2015	801,751,833,000	316,337,585,479	251,887,156,000	173,565,260,630	158,864,380,000	86,035,933,000	373,257,806,880	73,680,309,835	89,297,116,058	146,541,598,278
2016	752,295,716,000	251,838,721,000	254,003,297,000	149,121,176,000	179,282,330,000	67,663,355,000	427,200,844,364	90,510,384,187	117,737,848,000	65,416,364,158
2017	684,047,064,000	324,513,571,000	246,005,724,000	184,727,884,000	144,170,024,000	89,771,184,000	265,803,562,818	98,487,499,555	134,711,253,000	103,903,709,809
2018	782,173,539,000	427,921,000,000	238,583,932,240	189,794,178,000	162,366,285,000	80,745,035,000	232,934,933,496	116,674,270,173	135,130,565,000	73,269,624,685
2019	801,174,857,000	279,215,000,000	210,962,480,920	250,548,236,000	208,358,810,000	62,691,922,000	201,579,972,579	118,624,050,723	146,612,889,000	69,438,830,486

ملحق (٣) الفجوة التمويلية

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
2005	170,964,993,747-	235,033,497,332-	27,822,574,208-	23,949,088,846-	140,842,596,514-	2,234,590,070-	9,124,520,957-	33,242,797,544-	56,363,756,682-	19,406,625,844-	71,898,504,174-
2006	188,508,051,466-	198,169,709,483-	61,981,709,000-	6,076,850,638-	277,901,347,632-	9,991,600,783-	32,911,458,807-	39,544,678,126-	47,719,151,332-	11,752,859,634-	87,455,741,690-
2007	184,449,185,441-	307,884,154,340-	83,450,185,000-	12,054,323,000-	220,747,342,001-	8,130,290,677-	75,660,606,306-	57,795,544,550-	64,817,097,588-	12,849,446,460-	102,783,817,536-
2008	334,688,264,931-	388,939,195,597-	78,205,803,000-	25,466,099,000-	194,335,904,476-	8,488,242,662-	115,714,546,528-	115,907,240,009-	75,136,244,855-	25,038,815,487-	136,192,035,655-
2009	563,863,000,406-	371,510,689,778-	91,083,819,000-	21,323,496,000-	198,092,803,042-	6,019,729,790	137,845,165,772-	88,739,220,568-	76,951,985,314-	23,334,868,000	152,005,558,209-
2010	598,356,860,000-	308,060,020,747-	52,957,929,000-	13,859,272,000-	409,177,137,654-	1,200,736,669	139,800,966,726-	72,470,457,436-	78,249,375,260-	83,941,191,000	158,779,009,115-
2011	356,011,662,055-	288,989,111,729-	55,674,420,000-	23,947,221,000-	239,020,635,000-	8,102,306,000	129,085,508,750-	42,208,853,940-	81,596,495,314-	86,074,591,000	112,235,701,079-
2012	670,038,897,539-	403,550,288,556-	2,732,487,000-	75,199,500,508-	319,518,045,000-	7,536,193,000-	67,794,431,933-	28,290,363,247-	105,824,489,133-	252,047,206,000	142,843,748,992-
2013	1,024,574,447,000-	326,204,561,564-	110,036,494,853	160,344,097,542-	363,996,345,000-	11,045,527,000	145,228,641,458-	74,923,325,491-	89,341,392,189-	401,752,823,000	166,177,796,539-
2014	1,118,674,293,000-	157,817,761,472-	115,475,488,000-	74,941,114,641-	304,848,833,000-	49,838,737,000	214,377,591,924-	104,457,864,635	113,321,339,908-	354,073,245,154	159,108,657,516-
2015	558,487,657,000-	171,045,610,407-	146,113,433,000-	10,477,202,877	158,795,744,000-	18,487,676,000	113,666,950,186-	83,226,503,952	80,195,118,913-	177,687,213,722	93,842,591,696-
2016	589,727,299,000-	131,814,485,000-	141,772,494,000-	8,490,000-	170,792,510,000-	31,779,800,000	141,796,076,132-	69,925,048,852	88,493,277,000-	207,235,208,762	95,546,457,352-
2017	546,461,378,000-	216,604,746,000-	117,662,106,000-	12,262,423,000-	135,545,617,000-	788,064,000	47,550,455,841-	63,093,365,036	103,778,931,000-	225,149,248,445	89,083,497,936-
2018	620,218,813,000-	333,348,523,000-	97,524,441,574-	112,965,737,000-	158,818,049,000-	1,813,556,000-	61,442,933,496-	5,692,004,997-	123,197,976,000-	267,732,212,262	124,728,982,181-
2019	651,572,139,000-	185,164,019,000-	64,456,536,132-	81,584,064,000-	204,810,574,000-	14,145,115,000	56,956,972,579-	3,881,292,791-	135,166,249,000-	182,775,982,224	118,667,074,928-
المتوسط	-545,106,462,772	-268,275,758,267	-68,458,462,004	-42,233,638,287	-233,149,565,555	6,880,881,218	-99,263,788,493	-16,132,866,415	-88,010,191,966	146,183,736,143	-120,756,611,640
Max	-170,964,993,747	-131,814,485,000	110,036,494,853	10,477,202,877	-135,545,617,000	49,838,737,000	-9,124,520,957	104,457,864,635	-47,719,151,332	401,752,823,000	-71,898,504,174
Min	1,118,674,293,000-	403,550,288,556-	146,113,433,000-	160,344,097,542-	409,177,137,654-	9,991,600,783-	214,377,591,924-	115,907,240,009-	135,166,249,000-	25,038,815,487-	166,177,796,539-
S.D	276,981,748,395	88,866,228,441	63,249,298,285	48,202,011,210	84,272,365,312	16,592,914,774	54,538,225,307	67,410,011,906	24,376,257,713	140,499,351,348	30,422,260,417

ملحق (٤) الموجودات

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد
2005	318,090,429,430	319,496,069,215	138,577,952,289	64,006,501,220	213,869,681,163	27,069,665,425	45,733,265,770	79,855,282,310	155,584,802,422	39,614,903,000
2006	331,209,583,378	299,385,631,368	167,831,022,000	43,925,751,126	357,423,459,169	38,077,432,730	81,847,073,831	90,371,936,557	164,594,000,000	27,895,016,000
2007	363,724,586,351	406,782,968,680	131,112,403,000	51,192,450,000	359,329,223,523	47,219,951,235	141,855,589,170	112,973,527,939	213,176,856,295	31,551,300,000
2008	542,911,440,820	569,667,612,693	158,187,678,000	70,563,773,000	337,992,826,946	77,531,702,034	239,984,991,213	205,984,854,404	204,674,371,349	62,382,961,270
2009	802,194,113,333	557,540,022,098	191,558,025,000	94,052,910,000	363,961,161,693	94,982,200,383	258,650,056,326	205,310,508,845	208,304,265,378	439,745,296,000
2010	961,062,610,000	580,125,543,187	246,091,572,000	107,558,290,000	594,931,934,359	119,936,262,516	272,031,632,749	186,010,790,693	204,163,838,149	518,599,704,000
2011	875,267,236,000	668,017,284,736	327,719,084,000	184,664,516,000	444,122,919,000	168,098,367,000	343,800,873,179	258,603,105,014	247,446,396,459	655,825,769,000
2012	1,300,654,984,000	818,969,589,919	380,094,355,000	337,248,547,000	561,579,222,000	270,188,999,000	424,766,297,564	472,979,957,739	293,436,517,502	706,408,071,000
2013	1,764,904,558,000	774,180,018,936	520,596,472,000	542,453,293,966	602,995,583,000	310,658,826,000	781,479,239,060	560,875,574,786	334,843,250,328	754,864,898,000
2014	1,827,505,325,000	683,076,386,655	558,655,517,000	615,235,071,804	625,187,059,000	419,761,171,000	816,478,697,199	348,145,109,350	449,272,568,429	596,733,704,984
2015	1,479,042,593,000	675,123,601,662	551,734,351,000	535,764,591,305	618,517,645,000	369,216,517,000	810,971,493,477	365,478,345,227	414,889,153,817	581,243,597,209
2016	1,200,424,117,000	633,833,084,000	577,870,247,000	579,598,327,000	513,382,999,000	351,772,887,000	802,022,034,419	410,055,008,175	423,819,261,000	527,820,770,171
2017	1,090,152,647,000	748,131,340,000	573,706,556,000	603,980,329,000	476,638,010,000	390,176,183,000	603,312,989,740	409,407,169,153	460,702,017,000	519,396,084,598
2018	1,113,538,558,000	800,749,802,000	607,048,862,905	525,757,058,000	497,649,366,000	409,535,591,000	578,336,518,931	409,740,060,338	443,945,613,000	515,575,374,763
2019	1,132,744,205,000	658,231,494,000	529,829,506,291	632,803,150,000	522,536,851,000	350,387,452,000	549,145,530,701	410,167,917,709	449,777,104,000	604,313,971,998

ملحق (٥) نسبة الفجوة التمويلية

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
2005	-53.75%	-73.56%	-20.08%	-37.42%	-65.85%	-8.25%	-19.95%	-41.63%	-36.23%	-48.99%	-40.57%
2006	-56.92%	-66.19%	-36.93%	-13.83%	-77.75%	-26.24%	-40.21%	-43.76%	-28.99%	-42.13%	-43.30%
2007	-50.71%	-75.69%	-63.65%	-23.55%	-61.43%	-17.22%	-53.34%	-51.16%	-30.41%	-40.73%	-46.79%
2008	-61.65%	-68.27%	-49.44%	-36.09%	-57.50%	-10.95%	-48.22%	-56.27%	-36.71%	-40.14%	-46.52%
2009	-70.29%	-66.63%	-47.55%	-22.67%	-54.43%	6.34%	-53.29%	-43.22%	-36.94%	5.31%	-38.34%
2010	-62.26%	-53.10%	-21.52%	-12.89%	-68.78%	1.00%	-51.39%	-38.96%	-38.33%	16.19%	-33.00%
2011	-40.67%	-43.26%	-16.99%	-12.97%	-53.82%	4.82%	-37.55%	-16.32%	-32.98%	13.12%	-23.66%
2012	-51.52%	-49.28%	-0.72%	-22.30%	-56.90%	-2.79%	-15.96%	-5.98%	-36.06%	35.68%	-20.58%
2013	-58.05%	-42.14%	21.14%	-29.56%	-60.36%	3.56%	-18.58%	-13.36%	-26.68%	53.22%	-17.08%
2014	-61.21%	-23.10%	-20.67%	-12.18%	-48.76%	11.87%	-26.26%	30.00%	-25.22%	59.34%	-11.62%
2015	-37.76%	-25.34%	-26.48%	1.96%	-25.67%	5.01%	-14.02%	22.77%	-19.33%	30.57%	-8.83%
2016	-49.13%	-20.80%	-24.53%	0.00%	-33.27%	9.03%	-17.68%	17.05%	-20.88%	39.26%	-10.09%
2017	-50.13%	-28.95%	-20.51%	-2.03%	-28.44%	0.20%	-7.88%	15.41%	-22.53%	43.35%	-10.15%
2018	-55.70%	-41.63%	-16.07%	-21.49%	-31.91%	-0.44%	-10.62%	-1.39%	-27.75%	51.93%	-15.51%
2019	-57.52%	-28.13%	-12.17%	-12.89%	-39.20%	4.04%	-10.37%	-0.95%	-30.05%	30.25%	-15.70%
المتوسط	-54.48%	-47.07%	-23.74%	-17.19%	-50.94%	-1.34%	-28.35%	-15.18%	-29.94%	13.75%	-25.45%
Max	-37.76%	-20.80%	21.14%	1.96%	-25.67%	11.87%	-7.88%	30.00%	-19.33%	59.34%	-8.83%
Min	-70.29%	-75.69%	-63.65%	-37.42%	-77.75%	-26.24%	-53.34%	-56.27%	-38.33%	-48.99%	-46.79%
S.D	8.36%	19.37%	20.39%	12.00%	15.85%	10.33%	17.11%	29.02%	6.21%	38.42%	14.39%

ملحق (٦) صافي الدخل

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد
2005	1,838,525,727	7,646,975,886	4,980,234,429	1,579,019,117	5,517,172,953	950,854,768	1,303,348,054	1,660,677,165	1,473,693,000	13,940,442,287
2006	8,408,648,198	5,154,522,204	497,789,000	742,895,003	12,156,816,504	1,075,713,737	2,441,168,154	2,322,814,221	1,072,635,723	2,744,338,050
2007	19,753,567,127	14,451,376,258	8,108,898,000	1,584,391,000	19,166,376,003	1,421,802,349	4,770,064,000	4,361,512,178	1,520,757,677	437,633,458
2008	21,417,201,331	13,952,202,955	8,081,093,000	3,135,086,000	17,194,108,088	865,488,731	15,111,873,473	6,448,563,443	1,749,030,359	710,891,523
2009	15,802,019,943	11,707,089,059	4,595,326,000	586,028,000	7,592,444,235	4,392,957,873	7,977,359,433	6,908,477,781	3,831,577,203	14,024,593,000
2010	13,669,420,000	8,627,332,075	8,902,008,000	1,141,504,000	8,180,823,232	484,304,806	6,169,760,788	10,203,746,698	13,265,759,120	40,202,070,000
2011	20,958,120,000	18,453,235,704	9,918,450,000	2,495,273,000	15,732,702,000	237,442,000	11,632,340,917	10,673,498,118	7,180,859,954	43,458,904,000
2012	25,099,377,000	28,707,504,230	1,383,021,000	15,415,475,000	22,946,962,000	1,169,860,000	30,856,990,864	16,260,701,721	13,216,647,101	58,818,322,000
2013	32,066,680,000	20,875,713,678	26,802,265,000	13,874,430,379	11,531,884,000	1,697,729,000	48,590,835,573	38,689,185,587	8,877,001,724	35,552,292,000
2014	27,780,658,000	4,568,965,342	28,877,485,000	7,050,644,200	13,443,102,000	2,307,278,000	36,146,585,353	1,820,660,945	9,214,518,386	21,636,184,749
2015	5,716,622,000	5,420,512,717	17,498,695,000	2,295,361,442	11,638,708,000	3,620,297,000	9,859,903,430	332,104,667	7,262,863,700	19,831,113,680
2016	20,245,029,000	11,750,404,000	10,179,136,000	23,501,801,000	4,976,342,000	3,760,419,000	5,870,759,034	3,522,197,716	7,577,912,000	1,058,973,402
2017	27,432,021,000	581,555,000	3,995,916,000	2,857,958,000	6,707,465,000	400,653,000	4,230,107,006	4,895,038,845	10,050,154,000	3,130,871,887
2018	4,152,102,000	2,295,243,000	338,964,573	7,912,541,000	5,597,616,000	912,959,000	591,789,500	2,584,497,909	10,864,383,000	10,493,668,025
2019	7,298,604,000	78,677,000	17,216,299	9,164,205,000	5,121,655,000	1,008,783,000	3,931,357,837	3,418,816,088	6,532,195,000	2,255,055,171

ملحق (٧) حق الملكية

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد
2005	55,921,809,612	27,359,511,544	30,686,864,789	27,104,016,844	30,972,152,822	17,995,435,132	12,118,919,503	22,017,002,744	62,661,419,493	12,019,406,000
2006	59,489,254,008	35,782,810,742	31,184,654,000	26,361,121,841	33,709,379,584	22,629,597,399	24,157,588,371	24,339,816,967	63,776,569,227	9,276,367,000
2007	76,107,002,043	50,449,023,707	38,950,358,000	27,945,512,000	77,875,755,587	27,033,025,312	28,431,661,230	30,703,129,542	65,304,007,263	9,298,249,000
2008	93,341,937,998	63,840,125,656	47,045,068,000	31,080,598,000	93,069,863,675	49,751,753,897	41,050,279,006	37,157,012,335	67,053,088,121	23,645,766,780
2009	109,169,572,046	75,547,214,715	62,522,443,000	51,771,970,000	111,912,636,387	59,248,650,910	59,200,957,105	59,673,957,882	84,150,645,064	112,678,266,000
2010	118,787,915,000	84,098,353,240	88,455,196,000	52,913,474,000	135,093,459,619	75,747,952,183	63,548,282,453	64,390,285,044	94,538,893,067	183,987,336,000
2011	139,619,840,000	137,899,379,151	117,107,674,000	105,416,986,000	151,965,487,000	105,999,841,000	118,183,956,284	89,155,174,986	135,184,629,395	310,264,563,000
2012	207,252,848,000	187,746,192,328	118,557,667,000	154,660,445,000	175,547,483,000	158,734,512,000	149,087,509,846	222,429,938,707	143,200,259,288	305,518,949,000
2013	291,262,414,000	202,779,595,209	186,356,658,000	168,541,187,966	197,079,367,000	196,482,702,000	303,984,100,291	261,119,124,294	196,579,178,046	338,833,264,000
2014	292,419,198,000	307,074,411,660	283,749,256,000	263,429,187,282	290,171,143,000	259,853,180,000	245,974,012,631	262,939,792,605	284,385,241,180	316,915,074,137
2015	262,144,618,000	276,967,572,232	281,262,187,000	260,396,326,552	301,809,851,000	263,349,295,000	321,625,505,884	262,607,687,938	274,201,298,497	321,716,551,105
2016	282,821,705,000	272,093,538,000	289,792,736,000	250,000,000,000	306,815,200,000	267,139,192,000	317,733,784,273	365,637,948,687	281,941,053,000	322,775,524,507
2017	276,942,042,000	270,897,703,000	283,082,676,000	250,000,000,000	315,456,738,000	267,513,283,000	320,887,340,766	270,642,860,433	291,558,698,000	297,437,697,083
2018	266,742,720,000	267,467,533,000	283,101,619,368	257,849,745,000	313,498,305,000	268,424,123,000	314,472,925,906	265,744,159,459	283,677,505,000	303,730,081,187
2019	273,641,424,000	267,290,296,000	260,626,478,492	256,641,507,000	297,126,650,000	269,420,267,000	306,709,058,201	268,460,944,044	271,929,254,000	303,471,677,263

ملحق (٨) معدل العائد على حق الملكية

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
2005	3.29%	27.95%	16.23%	5.83%	17.81%	5.28%	10.75%	7.54%	2.35%	115.98%	21.30%
2006	14.13%	14.41%	1.60%	2.82%	36.06%	4.75%	10.11%	9.54%	1.68%	29.58%	12.47%
2007	25.95%	28.65%	20.82%	5.67%	24.61%	5.26%	16.78%	14.21%	2.33%	4.71%	14.90%
2008	22.94%	21.85%	17.18%	10.09%	18.47%	1.74%	36.81%	17.35%	2.61%	3.01%	15.21%
2009	14.47%	15.50%	7.35%	1.13%	6.78%	7.41%	13.48%	11.58%	4.55%	12.45%	9.47%
2010	11.51%	10.26%	10.06%	2.16%	6.06%	0.64%	9.71%	15.85%	14.03%	21.85%	10.21%
2011	15.01%	13.38%	8.47%	2.37%	10.35%	0.22%	9.84%	11.97%	5.31%	14.01%	9.09%
2012	12.11%	15.29%	1.17%	9.97%	13.07%	0.74%	20.70%	7.31%	9.23%	19.25%	10.88%
2013	11.01%	10.29%	14.38%	8.23%	5.85%	0.86%	15.98%	14.82%	4.52%	10.49%	9.64%
2014	9.50%	1.49%	10.18%	2.68%	4.63%	0.89%	14.70%	0.69%	3.24%	6.83%	5.48%
2015	2.18%	1.96%	6.22%	0.88%	3.86%	1.37%	3.07%	0.13%	2.65%	6.16%	2.85%
2016	7.16%	4.32%	3.51%	9.40%	1.62%	1.41%	1.85%	0.96%	2.69%	0.33%	3.32%
2017	9.91%	0.21%	1.41%	1.14%	2.13%	0.15%	1.32%	1.81%	3.45%	1.05%	2.26%
2018	1.56%	0.86%	0.12%	3.07%	1.79%	0.34%	0.19%	0.97%	3.83%	3.45%	1.62%
2019	2.67%	0.03%	0.01%	3.57%	1.72%	0.37%	1.28%	1.27%	2.40%	0.74%	1.41%
المتوسط	10.89%	11.10%	7.91%	4.60%	10.32%	2.10%	11.10%	7.73%	4.32%	16.66%	8.67%
Max	25.95%	28.65%	20.82%	10.09%	36.06%	7.41%	36.81%	17.35%	14.03%	115.98%	21.30%
Min	1.56%	0.03%	0.01%	0.88%	1.62%	0.15%	0.19%	0.13%	1.68%	0.33%	1.41%
S.D	7.17%	9.75%	6.80%	3.35%	10.04%	2.34%	9.61%	6.34%	3.26%	28.79%	5.86%

ملحق (٩) معدل العائد على الموجودات

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
2005	0.58%	2.39%	3.59%	2.47%	2.58%	3.51%	2.85%	2.08%	0.95%	35.19%	5.62%
2006	2.54%	1.72%	0.30%	1.69%	3.40%	2.83%	2.98%	2.57%	0.65%	9.84%	2.85%
2007	5.43%	3.55%	6.18%	3.09%	5.33%	3.01%	3.36%	3.86%	0.71%	1.39%	3.59%
2008	3.94%	2.45%	5.11%	4.44%	5.09%	1.12%	6.30%	3.13%	0.85%	1.14%	3.36%
2009	1.97%	2.10%	2.40%	0.62%	2.09%	4.63%	3.08%	3.36%	1.84%	3.19%	2.53%
2010	1.42%	1.49%	3.62%	1.06%	1.38%	0.40%	2.27%	5.49%	6.50%	7.75%	3.14%
2011	2.39%	2.76%	3.03%	1.35%	3.54%	0.14%	3.38%	4.13%	2.90%	6.63%	3.03%
2012	1.93%	3.51%	0.36%	4.57%	4.09%	0.43%	7.26%	3.44%	4.50%	8.33%	3.84%
2013	1.82%	2.70%	5.15%	2.56%	1.91%	0.55%	6.22%	6.90%	2.65%	4.71%	3.52%
2014	1.52%	0.67%	5.17%	1.15%	2.15%	0.55%	4.43%	0.52%	2.05%	3.63%	2.18%
2015	0.39%	0.80%	3.17%	0.43%	1.88%	0.98%	1.22%	0.09%	1.75%	3.41%	1.41%
2016	1.69%	1.85%	1.76%	4.05%	0.97%	1.07%	0.73%	0.86%	1.79%	0.20%	1.50%
2017	2.52%	0.08%	0.70%	0.47%	1.41%	0.10%	0.70%	1.20%	2.18%	0.60%	1.00%
2018	0.37%	0.29%	0.06%	1.50%	1.12%	0.22%	0.10%	0.63%	2.45%	2.04%	0.88%
2019	0.64%	0.01%	0.00%	1.45%	0.98%	0.29%	0.72%	0.83%	1.45%	0.37%	0.68%
المتوسط	1.94%	1.76%	2.71%	2.06%	2.53%	1.32%	3.04%	2.61%	2.22%	5.89%	2.61%
Max	5.43%	3.55%	6.18%	4.57%	5.33%	4.63%	7.26%	6.90%	6.50%	35.19%	5.62%
Min	0.37%	0.01%	0.00%	0.43%	0.97%	0.10%	0.10%	0.09%	0.65%	0.20%	0.68%
S.D	1.36%	1.18%	2.11%	1.41%	1.44%	1.44%	2.23%	1.99%	1.55%	8.67%	1.35%

ملحق (١٠) معدل العائد على الودائع

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	التجاري العراقي	مصرف المتحد	المتوسط
2005	0.79%	2.95%	6.46%	5.76%	3.28%	22.25%	7.73%	3.50%	1.89%	64.40%	11.90%
2006	3.63%	2.36%	0.46%	5.67%	4.04%	9.17%	5.82%	3.90%	1.53%	19.95%	5.65%
2007	8.33%	4.45%	7.39%	8.32%	8.00%	11.93%	5.74%	5.98%	1.75%	3.06%	6.50%
2008	5.63%	3.45%	8.90%	8.98%	8.62%	6.08%	11.78%	4.89%	2.05%	2.75%	6.31%
2009	2.46%	2.69%	4.20%	1.55%	3.62%	22.02%	4.89%	4.63%	4.58%	16.27%	6.69%
2010	1.75%	1.93%	7.15%	2.31%	1.93%	1.48%	3.63%	7.97%	16.88%	22.59%	6.76%
2011	4.18%	3.88%	6.12%	3.42%	6.32%	0.74%	6.09%	8.55%	8.71%	22.41%	7.04%
2012	3.11%	4.82%	0.79%	10.80%	7.07%	1.78%	13.29%	7.55%	12.22%	44.59%	10.60%
2013	2.60%	3.98%	23.10%	5.03%	3.15%	2.27%	12.89%	16.94%	9.51%	26.14%	10.56%
2014	2.06%	1.34%	12.04%	2.93%	4.39%	3.02%	8.66%	3.00%	7.65%	28.70%	7.38%
2015	0.71%	1.71%	6.95%	1.32%	7.33%	4.21%	2.64%	0.45%	8.13%	13.53%	4.70%
2016	2.69%	4.67%	4.01%	15.76%	2.78%	5.56%	1.37%	3.89%	6.44%	1.62%	4.88%
2017	4.01%	0.18%	1.62%	1.55%	4.65%	0.45%	1.59%	4.97%	7.46%	3.01%	2.95%
2018	0.53%	0.54%	0.14%	4.17%	3.45%	1.13%	0.25%	2.22%	8.04%	14.32%	3.48%
2019	0.91%	0.03%	0.01%	3.66%	2.46%	1.61%	1.95%	2.88%	4.46%	3.25%	2.12%
المتوسط	2.89%	2.60%	5.96%	5.42%	4.74%	6.25%	5.89%	5.42%	6.75%	19.11%	6.50%
Max	8.33%	4.82%	23.10%	15.76%	8.62%	22.25%	13.29%	16.94%	16.88%	64.40%	11.90%
Min	0.53%	0.03%	0.01%	1.32%	1.93%	0.45%	0.25%	0.45%	1.53%	1.62%	2.12%
S.D	2.10%	1.62%	5.95%	4.04%	2.16%	7.23%	4.24%	3.88%	4.28%	17.46%	2.82%

ملحق (١١) المطلوبات الحساسة للفائدة

السنة	مصرف بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد
2005	31,389,902,743	87,817,100,073	36,635,038,684	19,862,072,243	23,904,587,119	2,022,863,218	1,991,789,629	1,722,994,793	4,767,035,023	1,762,050,124,163
2006	47,963,742,212	93,485,155,200	32,113,580,374	34,228,780	31,677,750,310	3,557,117,297	18,680,345,696	2,181,364,274	888,011,190,708	975,434,873,978
2007	61,450,133,720	179,778,160,523	84,987,768,000	90,630,000	54,729,815,470	6,105,289,188	50,384,648,300	3,877,173,098	16,902,383,072	754,639,264,458
2008	165,100,676,954	230,044,564,175	66,877,649,000	384,310,000	76,206,530,062	8,644,656,193	78,379,042,005	14,808,140,572	29,262,369,832	7,431,663,481
2009	150,521,644,528	258,295,174,873	78,919,495,000	1,512,637,000	72,031,270,384	12,423,706,252	99,622,306,284	15,662,849,366	32,140,498,520	29,079,892,000
2010	159,197,943,000	270,990,888,004	93,747,824,000	2,053,984,000	67,757,406,824	19,939,698,617	105,924,269,810	16,968,263,976	26,736,294,402	201,394,889,000
2011	158,958,369,000	290,925,023,373	120,742,177,000	8,761,507,000	56,961,239,000	24,375,853,000	114,455,095,007	30,138,294,891	33,492,322,620	41,888,848,000
2012	196,310,888,000	341,729,907,522	153,260,921,000	14,076,793,000	187,991,129,000	36,376,545,000	134,528,309,559	71,619,966,841	46,121,513,065	38,601,426,000
2013	250,886,710,000	330,111,113,240	128,593,238,150	0	174,234,833,000	32,415,526,000	203,641,069,243	76,139,754,104	340,803,073,133	39,054,034,029
2014	236,310,999,000	241,573,595,516	223,846,564,264	30,539,119,953	156,657,343,000	40,446,422,000	236,943,418,928	14,239,884,181	36,615,481,404	32,181,261,026
2015	350,649,081,000	204,057,974,525	201,140,226,499	15,588,953,796	23,662,333,000	44,334,571,000	238,515,414,632	12,498,936,713	34,533,827,000	22,031,143,147
2016	317,019,408,000	155,778,775,000	186,549,912,000	16,133,951,000	17,137,206,000	40,830,807,000	229,066,367,837	21,340,261,092	33,625,941,000	20,639,682,440
2017	322,941,299,000	186,532,708,000	198,342,109,000	18,988,013,000	27,763,341,000	43,501,288,000	161,312,614,563	5,316,630,000	32,895,927,000	20,184,234,014
2018	335,295,047,000	177,381,195,184	187,471,209,000	17,441,354,000	27,066,540,000	46,713,886,000	160,693,335,297	12,160,466,000	45,894,343,000	22,725,323,557
2019	330,854,711,000	152,193,002,134	182,521,007,000	60,774,257,000	25,234,906,000	44,112,732,000	137,945,562,688	13,897,918,000	80,122,637,000	34,882,409,526

ملحق (١٢) الموجودات الحساسة للفائدة

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد
2005	226,235,332,733	128,989,793,989	96,827,669,311	45,821,610,152	162,626,061,560	7,483,411,431	27,345,091,641	18,090,189,922	130,161,894,694	31,436,586,528
2006	230,819,982,117	158,605,221,401	96,527,315,000	35,409,723,329	185,319,723,571	8,486,516,372	40,307,147,091	24,830,684,330	54,271,820,986	21,638,887,174
2007	213,606,525,913	191,259,555,094	125,917,675,000	46,374,121,000	186,612,634,185	21,378,457,508	57,856,230,743	95,946,099,337	61,230,501,137	25,832,418,396
2008	250,284,776,621	232,950,467,619	148,798,124,000	51,729,610,000	172,420,320,287	52,073,109,302	81,975,521,927	158,726,078,822	58,911,496,181	46,420,049,141
2009	555,306,608,603	418,915,351,206	172,711,033,000	68,876,091,000	172,313,333,740	48,008,154,851	83,304,272,622	186,364,535,621	29,830,672,730	403,843,016,000
2010	752,604,147,000	484,020,458,560	220,987,788,000	86,336,704,000	223,144,733,414	89,274,597,995	106,010,140,439	135,018,528,671	43,142,896,711	472,279,948,000
2011	603,045,404,000	555,843,200,119	262,338,406,000	159,038,638,000	205,808,675,000	103,850,261,000	158,680,578,685	202,235,641,101	109,753,414,148	417,024,040,000
2012	949,647,184,000	655,466,922,427	331,952,209,000	325,137,396,492	187,320,560,000	206,486,698,000	324,519,684,019	391,578,649,272	139,714,211,973	600,088,464,000
2013	1,222,882,333,000	620,462,108,098	457,534,271,000	498,639,127,483	199,131,350,000	271,321,671,000	600,526,116,088	472,451,624,126	195,760,304,543	651,502,892,519
2014	1,219,108,616,000	532,360,857,762	479,890,451,000	575,049,124,944	202,923,736,000	374,372,616,000	571,278,014,219	257,201,517,957	141,752,163,691	464,982,343,394
2015	1,114,143,799,000	470,602,792,114	467,173,494,000	495,502,034,018	295,109,836,000	310,249,666,000	504,347,452,314	291,607,564,727	154,475,906,145	442,449,391,701
2016	765,412,417,000	401,572,884,000	538,694,372,000	457,857,871,000	8,563,382,742	99,620,465,964	592,973,009,121	272,597,758,206	133,556,093,000	326,118,263,941
2017	700,716,686,000	518,573,494,000	514,191,061,000	443,413,352,000	8,740,745,715	90,776,433,292	440,433,607,796	326,811,414,006	156,107,163,000	369,852,649,433
2018	950,655,463,000	560,268,799,000	496,152,973,669	455,283,584,000	344,887,996,000	296,286,282,000	410,375,422,287	277,454,927,398	167,750,888,000	347,820,446,867
2019	1,036,228,216,000	411,892,855,000	450,051,242,788	574,114,995,589	407,667,867,000	284,160,779,000	383,511,422,287	218,067,574,246	244,016,514,000	257,681,133,907

ملحق (١٣) الوزن

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد
2005	0.139	0.681	0.378	0.433	0.147	0.270	0.073	0.095	0.037	56.051
2006	0.208	0.589	0.333	0.001	0.171	0.419	0.463	0.088	16.362	45.078
2007	0.288	0.940	0.675	0.002	0.293	0.286	0.871	0.040	0.276	29.213
2008	0.660	0.988	0.449	0.007	0.442	0.166	0.956	0.093	0.497	0.160
2009	0.271	0.617	0.457	0.022	0.418	0.259	1.196	0.084	1.077	0.072
2010	0.212	0.560	0.424	0.024	0.304	0.223	0.999	0.126	0.620	0.426
2011	0.264	0.523	0.460	0.055	0.277	0.235	0.721	0.149	0.305	0.100
2012	0.207	0.521	0.462	0.043	1.004	0.176	0.415	0.183	0.330	0.064
2013	0.205	0.532	0.281	0.000	0.875	0.119	0.339	0.161	1.741	0.060
2014	0.194	0.454	0.466	0.053	0.772	0.108	0.415	0.055	0.258	0.069
2015	0.315	0.434	0.431	0.031	0.080	0.143	0.473	0.043	0.224	0.050
2016	0.414	0.388	0.346	0.035	2.001	0.410	0.386	0.078	0.252	0.063
2017	0.461	0.360	0.386	0.043	3.176	0.479	0.366	0.016	0.211	0.055
2018	0.353	0.317	0.378	0.038	0.078	0.158	0.392	0.044	0.274	0.065
2019	0.319	0.369	0.406	0.106	0.062	0.155	0.360	0.064	0.328	0.135

ملحق (١٤) فجوة المدة

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد
2005	0.861251104	0.319193423	0.621647005	0.566534825	0.853008879	0.729687024	0.927160982	0.904755296	0.963376109	-55.05093678
2006	0.792202816	0.410579586	0.667310954	0.999033351	0.829064334	0.580850712	0.53655004	0.912150457	-15.36228847	-44.07786681
2007	0.712320897	0.060030436	0.325052913	0.998045677	0.706719667	0.71441863	0.129140498	0.959590091	0.723954847	-28.21287713
2008	0.340348705	0.01247434	0.550547768	0.992570793	0.558018858	0.833990013	0.043872608	0.906706316	0.503282522	0.839904015
2009	0.728939576	0.38341917	0.543054699	0.978038286	0.581975064	0.741216752	-0.195884715	0.915955848	-0.077431234	0.927992089
2010	0.788470548	0.440125137	0.57577826	0.976209608	0.696352203	0.776647568	0.000810023	0.874326404	0.380285135	0.573568834
2011	0.736407295	0.476605951	0.539746472	0.94490957	0.72323208	0.765278847	0.278707603	0.850974365	0.694840266	0.899552918
2012	0.793280187	0.478646602	0.538304259	0.956705094	-0.003579794	0.823831049	0.585454084	0.817099408	0.669886747	0.935673774
2013	0.794839861	0.46795927	0.718942938	1	0.125025602	0.880527324	0.660895565	0.838841163	-0.740920223	0.940055471
2014	0.806160833	0.546222094	0.533546534	0.946893024	0.227998922	0.891962125	0.585239738	0.944635303	0.741693668	0.930790359
2015	0.685274844	0.566390217	0.569452828	0.968539072	0.919818555	0.857100343	0.527081155	0.957137817	0.776445221	0.950206411
2016	0.585818833	0.612078451	0.653699905	0.964762098	-1.001219205	0.590136358	0.613698492	0.9217152	0.748226081	0.93671105
2017	0.539127146	0.640296486	0.614263794	0.957177625	-2.176312629	0.520786548	0.633741359	0.983731811	0.78927343	0.945426282
2018	0.647301194	0.683399833	0.622150387	0.96169123	0.921520783	0.842335306	0.608423588	0.956171382	0.726413711	0.934663635
2019	0.680712505	0.630503418	0.594443944	0.894142711	0.93809935	0.844761363	0.640309116	0.936267838	0.67165076	0.864629556

ملحق (١٥) معدل الفائدة

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد
2004	12.7	12.7	12.7	12.7	12.7	0.7	12.7	12.7	12.7	12.7
2005	13.95	13.9	13.9	13.9	13.9	0.09	13.9	13.9	13.9	13.9
2006	15.4	14.38	14.38	14.38	14.38	0.16	14.38	14.38	14.38	14.38
2007	18.78	18.78	18.78	18.78	18.78	0.21	18.78	18.78	18.78	18.78
2008	19.22	19.22	19.22	19.22	19.22	0.14	19.22	19.22	19.22	19.22
2009	16.16	16.16	16.16	16.32	16.16	0.18	16.16	16.32	16.16	16.22
2010	15.6	14.62	14.35	14.62	14.35	0.19	14.35	14.62	14.35	14.35
2011	14.03	14.03	14.03	14.12	14.03	0.09	14.03	14.12	14.03	14.12
2012	13.87	13.87	13.87	13.42	13.87	0.02	13.87	13.42	13.87	13.42
2013	13.57	13.57	13.57	13.59	13.57	0.05	13.57	13.59	13.57	13.57
2014	12.6	12.6	12.6	12.85	12.6	0.02	12.6	12.85	12.6	12.85
2015	12.29	12.29	12.29	12.4	12.29	0.01	12.29	12.4	12.29	12.4
2016	12.38	12.38	12.38	12.16	12.38	0.04	12.38	12.16	12.38	12.36
2017	12.57	12.57	12.57	12.37	12.57	0.05	12.57	12.37	12.57	12.57
2018	12.34	12.34	12.34	12.34	12.34	0.04	12.34	12.34	12.34	12.34
2019	12.28	12.28	12.28	12.28	12.28	0.01	12.28	12.28	12.28	12.28

ملحق (١٦) التغيير في معدل الفائدة

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الانتماء العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد
2005	0.66%	0.63%	0.63%	0.63%	0.63%	-79.95%	0.63%	0.63%	0.63%	0.63%
2006	0.63%	0.22%	0.22%	0.22%	0.22%	67.05%	0.22%	0.22%	0.22%	0.22%
2007	1.11%	1.55%	1.55%	1.55%	1.55%	25.83%	1.55%	1.55%	1.55%	1.55%
2008	0.12%	0.12%	0.12%	0.12%	0.12%	-29.24%	0.12%	0.12%	0.12%	0.12%
2009	-0.93%	-0.93%	-0.93%	-0.87%	-0.93%	24.21%	-0.93%	-0.87%	-0.93%	-0.91%
2010	-0.21%	-0.61%	-0.73%	-0.67%	-0.73%	4.67%	-0.73%	-0.67%	-0.73%	-0.75%
2011	-0.67%	-0.27%	-0.15%	-0.23%	-0.15%	-48.29%	-0.15%	-0.23%	-0.15%	-0.11%
2012	-0.08%	-0.08%	-0.08%	-0.34%	-0.08%	-76.25%	-0.08%	-0.34%	-0.08%	-0.34%
2013	-0.15%	-0.15%	-0.15%	0.09%	-0.15%	142.86%	-0.15%	0.09%	-0.15%	0.08%
2014	-0.53%	-0.53%	-0.53%	-0.39%	-0.53%	-58.82%	-0.53%	-0.39%	-0.53%	-0.38%
2015	-0.19%	-0.19%	-0.19%	-0.26%	-0.19%	-49.50%	-0.19%	-0.26%	-0.19%	-0.26%
2016	0.05%	0.05%	0.05%	-0.15%	0.05%	288.46%	0.05%	-0.15%	0.05%	-0.02%
2017	0.11%	0.11%	0.11%	0.13%	0.11%	23.81%	0.11%	0.13%	0.11%	0.13%
2018	-0.14%	-0.14%	-0.14%	-0.02%	-0.14%	-19.23%	-0.14%	-0.02%	-0.14%	-0.14%
2019	-0.04%	-0.04%	-0.04%	-0.04%	-0.04%	-74.26%	-0.04%	-0.04%	-0.04%	-0.04%

ملحق (١٧) القيمة السوقية

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد
2005	339,028,841,408	87,000,000,000	97,500,000,000	98,750,000,000	468,750,000,000	34,680,000,000	70,555,000,000	65,000,000,000	200,000,000,000	99,000,000,000
2006	105,946,512,940	48,600,000,000	38,675,000,000	26,250,000,000	262,500,000,000	24,373,920,000	28,728,000,000	40,000,000,000	78,000,000,000	99,000,000,000
2007	164,217,095,057	77,500,000,000	38,675,000,000	26,250,000,000	180,000,000,000	19,062,086,400	33,516,000,000	26,250,000,000	81,000,000,000	99,000,000,000
2008	154,000,000,000	90,300,000,000	39,375,000,000	22,500,000,000	199,500,000,000	22,612,500,000	36,250,000,000	26,250,000,000	69,000,000,000	99,000,000,000
2009	208,250,000,000	143,000,000,000	80,640,000,000	43,500,000,000	289,000,000,000	45,000,000,000	90,000,000,000	77,500,000,000	87,000,000,000	18,500,000,000
2010	179,000,000,000	72,600,000,000	62,496,000,000	40,500,000,000	245,000,000,000	56,700,000,000	51,291,000,000	45,500,000,000	83,400,000,000	264,000,000,000
2011	392,892,000,000	192,000,000,000	95,000,000,000	85,000,000,000	360,000,000,000	82,000,000,000	57,559,900,000	67,500,000,000	127,000,000,000	538,000,000,000
2012	203,220,000,000	219,000,000,000	101,000,000,000	84,000,000,000	235,000,000,000	118,320,000,000	113,305,500,000	171,700,000,000	127,000,000,000	460,000,000,000
2013	360,500,000,000	240,000,000,000	150,350,000,000	124,640,000,000	361,500,000,000	187,300,000,000	287,500,000,000	175,740,000,000	138,000,000,000	354,000,000,000
2014	387,500,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	225,000,000,000	262,500,000,000	250,000,000,000	270,000,000,000	147,460,000,000	165,000,000,000	213,000,000,000
2015	292,500,000,000	127,500,000,000	170,000,000,000	137,500,000,000	147,500,000,000	237,500,000,000	153,000,000,000	63,125,000,000	102,500,000,000	111,000,000,000
2016	227,500,000,000	107,500,000,000	150,000,000,000	102,500,000,000	187,500,000,000	225,000,000,000	135,000,000,000	141,400,000,000	120,000,000,000	93,000,000,000
2017	152,500,000,000	87,500,000,000	105,000,000,000	117,500,000,000	170,000,000,000	225,000,000,000	117,000,000,000	80,800,000,000	122,500,000,000	2,010,000,000,000
2018	72,500,000,000	32,500,000,000	70,000,000,000	85,000,000,000	100,000,000,000	47,500,000,000	57,000,000,000	40,400,000,000	117,500,000,000	27,000,000,000
2019	75,000,000,000	25,000,000,000	67,500,000,000	152,500,000,000	107,500,000,000	127,500,000,000	42,000,000,000	40,400,000,000	115,000,000,000	21,000,000,000

ملحق (١٨) القيمة الاقتصادية

السنة	بغداد	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية	التجاري العراقي	المصرف المتحد	المتوسط
2005	1,922,345,902-	176,102,063-	384,361,357-	354,776,604-	2,535,631,213-	20,231,170,440	414,833,862-	372,937,235-	1,221,847,837-	34,561,387,147	4,740,972,151
2006	531,952,673-	44,802,652-	57,946,696-	58,881,572-	488,638,455-	9,492,649,565-	34,608,735-	81,921,250-	2,690,423,330	9,797,738,962	169,676,069
2007	1,297,967,275-	71,968,211-	194,469,675-	405,272,587-	1,967,828,226-	3,517,125,425-	66,954,865-	389,657,075-	907,118,454-	43,206,598,297	3,438,823,650
2008	60,732,444-	1,305,213-	25,118,373-	25,877,359-	128,993,466-	5,514,210,284	1,842,797-	27,578,579-	40,238,045-	96,347,575-	510,617,643
2009	1,408,404,162	508,698,691	406,298,159	370,631,084	1,560,461,215	8,076,211,581-	163,566,295-	618,404,967	62,500,888-	155,614,738	327,376,575-
2010	294,630,084	194,944,564	262,564,691	263,660,966	1,244,869,643	2,055,831,796-	303,157	265,297,238	231,421,785	1,137,291,645	183,915,198
2011	1,937,346,675	245,700,674	76,076,849	181,668,660	386,295,171	30,300,755,893	23,801,698	129,924,511	130,926,572	513,018,629	3,392,551,533
2012	123,635,844	80,391,557	41,696,589	276,283,822	645,175-	74,327,867,969	50,873,917	482,328,888	65,246,384	1,479,722,820	7,692,740,262
2013	425,373,225	166,726,463	160,466,026	108,217,763-	67,095,362	235,603,954,069-	282,069,370	127,994,548-	151,787,419-	255,291,253-	23,514,551,461-
2014	1,641,898,776	430,639,140	701,076,306	837,617,852	314,568,390	131,170,900,692	830,520,869	547,647,225	643,222,894	759,511,502	13,787,760,365
2015	371,070,840	133,687,898	179,214,376	348,036,210	251,165,714	100,772,936,313	149,291,502	157,899,391	147,333,279	275,642,083	10,278,627,761
2016	72,942,265-	36,012,234-	53,666,614-	145,437,957	102,746,008	383,021,193,880-	45,344,366-	191,681,335	49,141,522-	21,033,931	38,281,740,165-
2017	92,985,269-	63,363,955-	72,945,302-	145,272,937-	418,430,480	27,899,279,332-	83,859,259-	102,669,723-	109,349,469-	2,379,275,349-	3,053,057,012-
2018	64,369,649	30,464,563	59,735,176	14,861,078	126,398,483	7,694,409,045	47,568,300	7,022,841	117,073,507	34,614,323	819,651,696
2019	18,692,311	5,771,191	14,691,045	49,924,612	36,922,858	79,980,500,340	9,846,389	13,849,034	28,279,997	6,647,945	8,016,512,572
المتوسط	153,766,383	93,564,694	74,220,747	92,654,895	40,852,214-	14,644,899,645-	38,884,335	87,419,801	100,796,274	5,947,860,523	809,658,421-
Max	1,937,346,675	508,698,691	701,076,306	837,617,852	1,560,461,215	131,170,900,692	830,520,869	618,404,967	2,690,423,330	43,206,598,297	13,787,760,365
Min	1,922,345,902-	176,102,063-	384,361,357-	405,272,587-	2,535,631,213-	383,021,193,880-	414,833,862-	389,657,075-	1,221,847,837-	2,379,275,349-	38,281,740,165-
S.D	1,006,552,381	190,467,082	254,925,079	311,804,598	1,036,326,991	131,107,156,998	265,661,473	301,761,288	843,868,478	13,723,806,166	13,320,293,454

Abstract

The study sheds light on one of the important and influencing variables on banking activities, which is financing, which plays an important and fundamental role in the investment process and thus affects the value of assets and liabilities in the bank's budget and the consequent impact on the economic value of the bank and how to deal with this type of variables in order to improve the value The economic bank. The study was based in its theoretical aspect on the Arab and foreign sources related to the subject of the study, and in its practical aspect it relied on data in the reports and financial statements published for a group of banks listed on the Iraq Stock Exchange that were selected depending on the availability of data for the period of the study (2005-2019) and the sample included (10) banks (Bank of Baghdad, Middle East Bank, Iraqi Investment Bank, Al Ahli Commercial Bank, Credit Bank of Iraq, Sumer Commercial Bank, Gulf Commercial Bank, Mosul Bank for Development and Investment, Commercial Bank of Iraq, United Bank) and a group of financial means were used And statistical data to achieve the study objectives, the pearson linear correlation coefficient was used, as well as simple linear regression and testing of direct effect relationships between the main study variables and the indirect effect between the study variables by using the AMOS and SPSS statistical program. The study used a set of indicators represented by the financing gap index (the financing gap ratio), financial performance indicators (rate of return on property rights, rate of return on assets, rate of return on deposits) and the economic value of the bank. After analyzing the data, the study reached a set of conclusions, the most important of which are: The change in the economic value of the bank affects the total value of the balance sheet, because the market value of the assets is affected by price changes in the net present value of future cash flows. The study recommended a set of

recommendations, the most important of which are: The need for bank management to pay attention to the relationship between the financing gap and the economic value of the bank, through the bank management measuring the liquidity risks of banks and determining the funds that should be invested and the money they keep to face daily withdrawals. And the need for the bank to follow a good investment policy to invest its surplus money by managing its liquidity in a way that helps it achieve profits from these invested money, and to encourage banks to find new mechanisms and sound methods that enable them to better utilize the deposits available to them in order to achieve profits.

Key words: - financing sources, financing gap, financial performance, the economic value of the bank

Ministry of High Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

Business Administration Department



***The financing gap and its impact on
the economic value of the bank
through its financial performance***

**Analytical study in a sample of banks
registered in the Iraqi Stock Exchange For
the period (2005-2019)**

***TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ADMINISTRATION AND
ECONOMICS, KARBALA UNIVERSITY, IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE
REQUIREMENTS FOR MASTER'S DEGREE IN BUSINESS
ADMINISTRATION DEPARTMENT***

BY

Suhad Hussain Shyae

SUPERVISED BY

Prof. Dr. Ahmed Kazem

2021

1442